طلال أبو غزالة

لأنني أحبّ
الحقيقة

حقائق تضمنتها مقالات منشورة بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢١

طلال أبو غزاله

لأنني أحبّ
الحقيقة

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2022/3/1599

330.01

ابوغزالة، طلال توفيق
طلال ابوغزالة: لأنني أحب الحقيقة / طلال توفيق ابوغزالة. -
عمان: شركة طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر، 2022

(152) ص
ر.إ.: 2022/3/1599
الواصفات: /التحليل الاقتصادي// النظرية الاقتصادية//
الاقتصاديون/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك ISBN (978-9957-559-78-6)

ردمك ISBN E-BOOK (978-9957-559-79-3)

إن أكثر ما يقلقني هو معرفتنا للحقيقة وتجاهلنا إيّاها ؛
فهذا المُؤشّر موجود عندنا
لأنّنا نُغَيّب دور التّخطيط في أيّ عمل نريد إنجازه!
فنستسلم لظروفنا الصّعبة،
ونفشل غالبًا . . .

طلال أبوغزاله

فهْرس الكِتاب

التقديم ٦
التغير المناخي: خطر وجودي داهم يهدد البشرية ٩
حالة الاقتصاد المعرفي في الأردن ١٢
التعليم عام ٢٠٣٠ وما بعده في الدول المعرفية ١٦
الأزمة العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة ١٨
أبنائي الأعزاء: «عشر وصفات للنجاح» ٢٠
حاجة اللغة العربية لشهادة «طلاقه» كحاجة الإنكليزية ل «توفل» و«آيلتس» ٢٤
أمريكا تعلن الحرب الاقتصادية العالمية ٢٧
المطلوب تخريج مخترعين لا باحثين عن عمل ٢٩
إدمَان الرّاحة مضرّ للصّحة ٣٢
من العَولمة إلى الأوتُوقراطيّة الرّقميّة! ٣٥
علّموا أبناءكم الذّكاء التّقنيّ ٣٨
استمرار احتلال فلسطين مأساة أخلاقية عالمية ٤١
الاحترافيّة في وسائل التواصل الاجتماعي آتية لا محالة ٤٣
الشّعبويّة: هل تلتهم الديمقراطية؟ ٤٦
هل تتفوّق الآلات على البشر؟ ٤٩
كيف نواجه سنة الأزمات (٢٠٢٠)؟ ٥٢
سباق مع الزمن... «تاج تيك» ونشر ثقافة التقنية ومستلزماتها ٥٤
العصر الإلكتروني وتحديات المستقبل ٥٦
مَرَاكِبُ الإنْقَاذ ـ العَمَلُ عَنْ بُعْد: نَمُوذَجُ إدَارَةِ أعْمَالِ الزمنِ القَادِم ٥٩
التعلم الرقمي يتصدى للكورونا ٦٣
في مواجهة الكساد العالمي الأكبر في التاريخ ٦٦
تطوير أنظمة الإدارات في وقت الأزمات وفقًا لمواصفات الآيزو ٦٨
خُطَّةُ إعَادَة الإعْمَار المستدام (التمكُّن والإمكان) ٧٠

دروس من الحرب العالمية لتجنب حربًا عالمية جديدة ٧٣
بيئة نظيفة لعيش ذكيّ... «الوَبَائِيّ والبِيْئِيّ» أزمتان لخطر واحد! ٧٦
الحضارة الأنغلوساكسونية.. سرعة في النّمو ومؤشرات إلى الانهيار ٧٩
الخَطر الأعْظم الحاضر والمستقبل: مَنْ سَيْشتري.. ولصَالِح مَنْ؟ ٨٢
بين الصين وأمريكا.. صِراع أم مُواجهة ٨٥
المُدن الذّكيّة.. أفضل ٨٨
الدّيمقراطيّة باتت تواجه تحديات ٩١
أبو غزاله يشارك بروس ستوكس على رؤاه حول
المعاناة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا ٩٣
توفير الغذاء للأعداد المتنامية من السكان من خلال الزراعة الذكية ٩٦
أبو غزاله يشارك بروس ستوكس رؤاه حول أمريكا وأوروبا معا أو منفردين ١٠٠
أبو غـزاله يشـارك بروس ستوكس على رؤاه حـول
الولايات المتحدة الأمريكية - أوروبا: معًا أم وحدهما ١٠٣
الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.. تشابه الحال واختلاف الأحوال ١٠٧
البيتكوين.. دَعوة إلى الحُريّة ١٠٩
«الحزام والطريق» مُبَادَرة صِينية بنَكْهَةٍ أُمَمِيّة ١١١
«صفقة القرن العالمية الجديدة» رسالة مفتوحة إلى أمتي العربية ١١٣
الخدمات المالية الرقمية – عنصر أساسي في الاستدامة ١١٥
سِلْسِلةٌ مِنَ المُتَشَابِهَات البَارَاسَايكُلُوجِيّة ١١٩
الذكاء التقني (AI): الأكثر اكتساحاً في عصرنا ١٢١
أهمية التأهيل المهني ١٢٤
أمريكا.. النفط ليس سلعة بل أداة إستراتيجية ١٢٦
العلاقات الصينية-الأمريكية أساسية لمستقبلٍ مشترك ١٢٨
محنة الفلسطينيين لا تزال مستمرة في عام ٢٠٢١ ..... ١٣١
المَعْركة ضِدّ المَعلُومَات المُضَلِّلة ١٣٣
نظرة مستقبلية على عام ٢٠٢٢ ..... ١٣٥
الملاحق ١٣٧

التّقديـــم

كنزٌ للحاضر.. ودرعٌ للمستقبل

غادا فؤاد السّمان

يُقال: الكتابُ يُقرأ من عنوانه.. وعنوان كتاب الدكتور طلال أبوغزاله «أحبّ الحقيقة وأحبّكم» ليس قبساً واحداً بل قبسين من نور، فالحقيقة نور، والحبّ نور، يسعى إليه كلّ إنسانٍ على وجهِ البسيطة، فمنهم من يكلّ، ومنهم من يملّ، ومنهم من يراوغ، ومنهم من ينسحب..

وحدهم الملتزمون بالحقيقة هم الذين يتابعون دربهم بثبات من أجل رسالة في الحياة، آمنوا بحملها، وآمنوا بتكريسها، وآمنوا بتوثيقها، فتتجلّى لديهم الحقيقة، تجربة تلو التجربة، حتى تتراكم الخبرة وتتسع الآفاق، وتتعدّد المحاولات للنهوض من سُبات الواقع المظلم المرير، إلى واقع مشرق بشكلٍ أو بآخر مهما تنوّعت العثرات والعقبات، زادهم في تلك المسيرة الثقة، وبوصلتهم اليقين..

هكذا حمل د. طلال أبوغزاله المعرفة قنديلاً في ليلنا العربي الطويل، انطلاقاً من فلسطين السليبة التي غادرها طفلاً بعدما امتدت إليها أيادي الغدر الإسرائيلية، فثابر وتفوّق وظفر ووصل إلى العالميّة بفضل دأبه واجتهاده وإصراره..

لم تكسره قسوة الأيام، ولم تتعرقل التحديات خطواته الثابتة، كان يعيش بعين على الراهن ويتطلع إلى المستقبل بالعين الأخرى، عرفَ قيمة الوقت فسبقَ الجميع، لم يلتفت إلى الهوامش السلبية، بل تركها جانباً وبدأ بزراعة الأمل، وغرس التفاؤل، واستصلاح القطاعات الشبابيّة، واستثمار الكفاءات العلمية، وتخصيب المفاعلات الإيجابية، حتى ثبّت أركان مؤسسته الخاصّة، وأسماها «مجموعة طلال أبوغزاله العالمية».. الثناء لم يقتصر على من رافقه وواكبه وفاز بقربه، بل جاءه من كلّ حدبٍ وصوب، تدافع لمعرفته الجميع العدو قبل الصديق، والحسود قبل الرفيق، والمنافس قبل الشريك.

لم يترك الأرقام تغلق منافذ المعرفة لدية، ولم يفاضل بين لغة الاقتصاد ولغة الثقافة الشاملة، التي ضمّنها مختلف شعاب تفكيره الذي لا يسأم التفكير في شؤون المجتمع، وشجون الجيل المتعاقب بين وجع ووجع، وانكسار واستسلام، بل واظب على تصدير الحقائق الماثلة أمام الجميع، بإزاحة الستار عن أحلامه جميعها وتجسيدها بمهارة فائقة فوق منصّة الأيام، ليجزم أنه لا مكان للمستحيل أو اللاممكن أو اللامعقول في حياته، بل إن جميع الأفكار قابلة لأن تصير حقيقة ملموسة وقيد التداول.

وكما أخرج أحلامه من مخبأها الدفين وأحالها إلى كل مؤسسة ودائرة وقِطاع ومرفق عام وخاص ومدرسة وجامعة وبيت وعامل واختصاصي وهاوي ومحترف، سواء بقاعدة أو نظرية أو جهاز.. أيضاً ترجم جميع مايدور في خَلَدِه إلى مقالات ومقابلات ولقاءات وندوات وورش عمل.. وإذا كان من العسير جداً الإلمام بكامل نتاجه النظري والعملي، فيسعني في هذا المقام أن أشير إلى أنّ المقالات التي نشرها د. طلال أبوغزاله في أهم المواقع والمجلات والصحف، والتي تحمل عنوان «أحب الحقيقة.. وأحبّكم»، وبالنظر إلى فهرس العناوين الفرعية للكتاب نلمس مدى الجديّة بالطرح، والتنوّع بالأفكار والجرأة في الاختيار. وكلما وقع بين يديّ إصدار من إصدارات أبوغزاله الكثيره، أعتقد أنه الأهم، ويتّضح أنه في الطريق ليقدّم الجديد والأهم دائماً، وفي هذا الإصدار عناوين تكفي لدخول المستقبل البعيد من أوسع الأبواب، فهو قارىء للماضي ليتعلّم منه، وجندي متطوّع في فيالق الحقيقة، صاحب أهم وصايا للنجاح، وصاحب القناعات الحاسمة بوجوب العمل واستعداء الكسل، وصاحب المطلب الأهم باعتماد تعليم الذكاء التقني وليس التقليدي للأجيال، وصاحب الإرادة الرافضة للإحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينيّة، وصاحب المبادرات المتكرّرة لمواجهة الأزمات في العالم، وصاحب السيرة التي تنساب في كل ذهن وعلى كل لسان، ملهم الأجيال، وباعث الأمل في جميع النفوس بلا استثناء، متعدّد الإهتمامات، متنوّع الثقافات، يملك الحكمة، وقبل أن ينطق الموعظة يعيشها ويطبقها على ذاته ليكون القدوة أمام نفسه أولاً، يُحسن الإصغاء للكبير والصغير والبسيط والمميز، ويعلم تماماً كيف يوظّف الطاقات، وكيف يغني المجتمع، بتوفير الكوادر المميّزة في كل غمار..

«أحبّ الحقيقة.. وأحبّكم» كتاب لمجموعة مقالات كتبها د.طلال أبوغزاله ونشرها في العديد من المنابر، تتناول الكثير من المواضيع التي ترضي مجمل الاهتمامات لدى القرّاء اليوم وغداً وعلى المدى البعيد حتماً..

علّمتني الحقيقة كيفَ أحبّ، كيف أكترثُ، كيف أحترم بانصاف،
وكيف أبقى متواضعًا،
علّمتني الحقيقة كيف أواجه، وكيف أنتصر،
علمتني الحقيقة كيف أبحث، كيف أصبر، كيف أؤمن، وكيف أتابع..
علمتني الحقيقة كيف أكون.. فكنتُ أنا،
وخيّرتني لِمَنْ أهديها.. فاخترتكم أنتم.

طلال أبوغزاله

التغير المناخي: خطر وجودي داهم يهدد البشرية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الضّرر الذي ألحقه الإنسان بالبيئة، والإهمال المستمر من قبل المعنيين والمسؤولين وأصحاب المصالح في كبح الممارسات التي تفاقمت حتى أصبحت تهدد وجودنا على هذه الكرة الأرضية.

أشير هنا إلى الاحتباس الحراري والارتفاع المستمر على معدل درجات الحرارة والذي من مظاهره ذوبان الجليد في القطب الشمالي وتأثير ذلك على الأحوال الجوية، التي تزداد اضطرابًا، ولدرجة خرجت عن السيطرة، ومن مظاهره أيضًا إنهاك طبقة الأوزون التي تحمي كوكبنا وإلى تأثير الصناعة وانبعاثاتها الضارة (وعوادم السيارات أحد أهم مصادرها) على نقاء البيئة، واستقرار الأحوال المناخيّة وغير ذلك.

وفي المقابل، وعلى مدى العقود المتتالية، اتخذت دول العالم إجراءات علاجية ساهمت في إبطاء تفاقم الأذى وذلك من خلال منع استخدام السوائل المضغوطة لغايات مختلفة، ومنع استخدام المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل واستبدالها بالورق في الاستخدامات اليومية المختلفة، وكذلك التحكم في الانبعاثات التي تضر بطبقة الأوزون، ولكن هذه الإجراءات على أهميتها، وعلى دقة الالتزام في تطبيقها في الكثير من دول العالم لم تعالج إلا القدر البسيط من المعضلة؛ فالمشكلة الكبرى هي في الصناعة بمختلف أشكالها، وانبعاثات الكربون المدمرة للبيئة، وتجدر الإشارة هنا إلى اتفاقية الأرض (كيوتو عام ١٩٩٢) وعدم الالتزام بها، واتفاقية باريس عام ٢٠١٥ التي انسحبت منها أمريكا منها بقرار من الرئيس الأمريكي السابق ترامب.

ولما كان للتعديلات المطلوبة لحماية البيئة تأثير سلبي على أرباح الصناعات المعنية ... كانت وما تزال هنالك مقاومة شاملة لها، بل إن شركة ألمانية عملاقة مثل (فولكس فاجن) عمدت إلى تزوير البيانات من أجل إخفاء نسبة الانبعاثات الضارة من مصانعها مما أدى إلى تعرض الشركة للمساءلة القضائية ودفع المليارات من الدولارات كغرامات جزائية.

وعلى غرار ذلك قاومت الصناعات الأمريكية دعوات تعديل منتجاتها (السيارات خاصة) لحماية أرباحها، مما دفع الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية إلى إنكار وجود المشكلة أصلا وعدم قبول فكرة الانحباس الحراري أو تهديد الصناعة للتوازن المناخي متهما

الصين باختراع الفكرة لإلحاق الضرر بالصناعات الأمريكية! وما قرار الرئيس الأمريكي الانسحاب من معاهدة باريس للمناخ، ذلك القرار الذي أقلق دول العالم، إلا تكريسًا لهذا المفهوم.

وخلال الأشهر المتلاحقة السابقة ظهرت تحذيرات جديدة في العديد من الصحف الأمريكية الرئيسة والصحف العالمية، ومن قبل عضو مجلس النواب الأمريكي السيدة الكسندريا أوكازيو كورتيز بأن العالم سيصاب بالدمار خلال ١٢ عامًا إن لم تتخذ الدول المعنية قرارات جذرية وحاسمة لحماية المناخ من الانهيار المحقق.

ويواجه الرئيس الأمريكي حاليًا دعوات لتغيير موقفه الذي إذا استمر سيتسبب في خسارة الرئيس لأصوات الشباب في الانتخابات القادمة، وإنه خيار بين أصوات أصحاب الصناعات وأصوات الشباب أصحاب المستقبل.

إن ما يهدد توازن الكون المناخي والبيئي معروفة للجميع ونحن نشهد ونتعرض باستمرار لأخطار العواصف المدمرة والفيضانات، أو الجفاف في بعض المناطق، والأضرار التي تلحق بالغابات والزراعة وارتفاع درجات الحرارة وغير ذلك.

ولكن كل الذي يحدث لا تقارن أخطاره بالذي سيأتي لاحقًا إذا لم تحدث المعالجة السريعة كما ينبه الخبراء والعلماء والمختصون. إنني في هذا المقال أضم صوتي لصوت المحذرين والمنبهين لتفاقم الخطر وأوجه دعوة لكل حريص على سلامة الإنسان والأرض التي يعيش عليها لرفع الصوت والدعوة للعمل بسرعة لكبح المأساة القادمة.

ويجدر بالذكر أن ندوة بعنوان «الإشراف البيئي في العالم العربي» قد عقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن (البحر الميت) مطلع شهر نيسان ٢٠١٩ وقد ناقشت الندوة قضايا أساسية تتعلق بحماية البيئة من خلال كبح كل ما يؤذي التوازن المناخي خاصة فيما يتعلق بالتركيز على الطاقة البديلة النظيفة والاستغناء التدريجي عن الطاقة التقليدية الملوثة، وكذلك تدوير النفايات وغير ذلك، وخلال الندوة أعلن وزير التغيير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة عن وضع بلده لخطة زيادة الطاقة النظيفة من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠ وهذه خطوة متقدمة تستحق كل التقدير والاقتداء، كما أعلنت المديرة التنفيذية للبنك الأوروبي للاستثمار أن البنك استثمر حتى

الآن ما يصل إلى ٣٠ مليار يورو في المشاريع البيئية مما يساعد على التقليل من انبعاثات الكربون.

وأود أن أذكر أنني بصفتي رئيس فريق الأمم المتحدة لمعايير المحاسبية والإبلاغ (UN ISAR) عام ١٩٩٩ جرى تكليفي أيضًا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة فريق عمل لصياغة معايير محاسبية للمسؤولية البيئية، وذلك أيضًا بصفتي على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في نيويورك، وكان الهدف من هذه المعايير تحديد المسؤولية وتقدير كلفة أي ضرر يلحق بالبيئة من قبل الأطراف المعنية وتحميلها ذلك، وقد أصدر فريقنا تقريرًا هامًا حول الموضوع ولكنه لم ير النور لأنه (حسب الجانب الأمريكي) يحمل الشركات الصناعية أعباء لا يمكن تحملها.

وختامًا..

فاليوم أشدّد على أن الموضوع في غاية الخطورة وأن أي تأخير في إجراءات المعالجة سيضع العالم أمام كوارث لا يمكن اجتنابها خلال الأعوام القليلة القادمة.

كما أختم بأن أوجه، قبل فوات الأوان، نداء لأمين عام الأمم المتحدة أن يرعى قبل فوات الأوان فريقًا من الخبراء في الذكاء التقني (AI) من الصين وأمريكا لإيجاد حلول الانبعاثات السامة لتصبح غير سامة، وذلك كمسار إضافي للحلول البديلة لتخفيف تلك الانبعاثات.

حالة الاقتصاد المعرفي في الأردن

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا أسعى ومنذ أكثر من عام لحث الحكومة الأردنية على اتخاذ قرار حاسم فيه، وهو الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، واضعًا نصب عيني النموذج الفنلندي، والذي أراه الأمثل لاقتداء بلدنا به.

وأعتقد أن التّطلع للاقتصاد الأمريكي أو البريطاني على أنهما دول صناعية عظمى ما هو إلا مضيعة للوقت، كون الأردن بلد صغير بسكانه، الذين لا يتجاوز عددهم ٩ ملايين، وعلينا أن ندرك أننا لسنا الصين ولا بريطانيا.

ولغايات المقارنة، أقول: إن فنلندا بستة ملايين من السكان، وبدون مصادر طبيعية كما الأردن، تحقق دخلًا سنويًّا يتجاوز ٢٣٠ مليار دولار، بينما لا يتجاوز الدخل القومي الإجمالي في الأردن ٤٠ مليار دولار، ولا يوجد أي مبرر في نظري لعدم تمكن الأردن من تحقيق دخل قومي مساو لفنلندا، طالما أن الظروف وإمكانات البلدين متساوية، لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية وتخطيطا طويل الأجل نحو الاقتصاد المعرفي، كما فعلت فنلندا كبديل عن المعالجة الآنية الظرفية.

ولأن فنلندا نجحت في خلق أدوات للاقتصاد المعرفي، فقد أصبحت تحتل موقعًا قياديًّا في تحول التعليم نحو هذا الاتجاه عالميًّا، ولو قررنا اتباع النموذج الفنلندي لاستغنينا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولمّا كان لدينا عجز، ولما لجأنا للاقتراض، ولما تكوّن لدينا قلق من المظاهرات والبطالة، إن اتباع هذا النموذج هو الطريق الأقصر للنجاح وللتغلب على جميع المشاكل، لهذا السبب أنشأتُ ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي، والذي حدد هدفه الرئيس وهو أن يحقق الأردن دخلًا قوميًّا إجماليًّا مقداره ٢٨٠ مليار دولار بحدود العام ٢٠٤٠.

وهنا، فنحن لسنا حالمين بل جادون في التخطيط لمستقبل قادر على تحقيق هذا الهدف.

لكن أحد أسباب المشاكل الاقتصادية التي نعاني منها هو إقفال حدودنا مع سوريا والعراق، وتحول الأردن نتيجة لذلك لما يشبه السجن الاقتصادي، ولذلك فلا مجال للاقتصاد أن يتعافى دون فتح الحدود.

إما إذا تعذر ذلك، فلا بد من التوجه للبديل الرقمي الذي لا حدود له، ولكننا لم نفلح حتى الان بالإمساك بقوة الاقتصاد الرقمي.

لقد كانت إحدى المهمات الدولية الكبرى التي كلفت بها في العام ٢٠٠١ هي رئاسة مشتركة لفريق عمل UNICT، والذي كانت مهمته بناء استراتيجيات غايتها التحول للاقتصاد الرقمي، وبعد ذلك ترأست الميثاق العالمي في الأمم المتحدة من أجل التوجه لتقنية المعلومات.

لكن للأسف لم ينفذ الكثير من هذا التحول في الأردن، حيث انشغلت حكوماتنا بحل المشاكل، بدلًا من بناء الاستراتيجيات الملائمة للمستقبل، فالناس يتحدثون عن المشاكل، وليس عن تحول الاقتصاد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تقنية المعلومات هي أداة فقط، بينما الاقتصاد الرقمي هو التنفيذ الذي يشمل كل مناحي حياتنا، وسيصبح الذكاء التقني كذلك أكثر شيوعًا، وهو في الحقيقة تقنية شاملة على مستوى عالمي حاليًّا.

لقد أصبحت دائرة الملكية الفكرية في مؤسستنا رائدة على مستوى العالم في حماية الملكية الفكرية؛ لأننا تمكنّا من إدراك قوة تقنية المعلومات، وإذا أراد الأردن أن يتبوأ موقعًا قياديًّا، فعلينا أن نعمل الشيء ذاته على مستوى الوطن.

وما أود أن يعرفه العالم هو أننا ندرك ضرورة التغيير اللازم من أجل جعل الأردن بلدًا أفضل، وأنا على قناعة بقدرتنا على إحداث هذا التغيير، لكن كيف سيتمكن الأردن من التكيف مع الإطار العالمي الأوسع؟

لقد نشرت مؤخرًا تنبيهًا بأننا مقبلون على أزمة اقتصادية عالمية في العام ٢٠٢٠ (حيث تجري انتخابات الرئاسة الأمريكية) وهناك حرب عالمية متوقعة، ولا حاجة لخريج من جامعة هارفارد ليدرك أن الولايات المتحدة تركز اهتمامها، وبقلق، على احتمال أن تصبح الصين القوة الرئيسة في العالم.

لقد تنبأ البعض بذلك منذ عام ١٩٨٥، وفي ذلك الوقت شاركت في ندوة في أكاديمية العلوم الوطنية في واشنطن، وناقشت خلالها موقع الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠، وتلخصت في ثلاث نتائج: الأولى أن تصبح الصين القوة الاقتصادية المنافسة العظمى، والثانية أن احتلال الصين للقوة الاقتصادية العظمى سيجعلها قوة سياسية عظمى. أما الثالثة فهي أن على أمريكا أن توقف هذا الاحتمال بأي ثمن، وفي اعتقادي فالهدف من الحرب الأمريكية المصطنعة هو ليس احتلالًا أو غزوًا أو تدمير الصين، بل لإرغامها للجلوس على مائدة المفاوضات في لقاء ثنائي مع أمريكا للاتفاق على نظام عالمي جديد.

إننا بحاجة في الواقع إلى نظام عالمي جديد، وقيادة جديدة غير موجودة بالوقت الحاضر، وأتوقع أن تتمخض هذه الحرب في النهاية عن (خطة مارشال) جديدة لنهضة عالمية تضع منطقتنا في مركز اهتمام العالم، لحاجة هذه المنطقة الماسة لإعادة البناء كونها في حالة دمار كبيرة، وكونها تمتلك الموارد المالية التي تلبي حاجة الدول المعنية.

أما ما يؤخر إعمار سوريا فهو عدم الاتفاق على توزيع منافع إعادة الإعمار، تمتلك الصين إمكانات هائلة، وما شاهدناه حتى الآن هو فقط رأس كرة الجليد، وأتوقع أن نشهد عودة بريطانيا كقوة اقتصادية مساوية لروسيا والصين.

ولا بد من التذكير هنا أن سنتين أو ثلاث لا تعتبر من عمر الدول بالشيء الكثير، وإذا تمت تسوية الأمور بين أمريكا والصين فسوف نشهد ظهور إمكانات كبيرة لمنفعة بشرية، وثمة عامل مقلق آخر لعالمنا وهو التحول المناخي، لقد كلفت في العام ١٩٩٩ من قبل أمين عام الأمم المتحدة لصياغة وفرض معايير محاسبية على الجميع، وكنت ذلك الوقت رئيساً لهيئة المعايير المحاسبية الدولية (ISAR) التي ضمت مجموعة من الخبراء.

ولما انتهينا من صياغة التقرير، طلب منا أن نحفظه على الرف؛ لأن الولايات المتحدة لم توافق على تطبيق المعايير المحاسبية الموصى بها، لما قد يسببه ذلك من أعباء مالية، وما يفرضه من تعويض عن أضرار تتكبدها الشركات المعنية، أما الآن فقد أصبح الأمر خطيرًا، حيث يتردد في الكونغرس أن خطرًا ما حقا سيواجه العالم في غضون ١٢ عامًا.

وختامًا..

فلم يتغير المضمون الرئيس للتقرير، ولكن الذي أقترحه الآن هو حل المشكلة عن طريق اللجوء للذكاء الاصطناعي. يوجد ٨٠٠٠ عالم ذكاء تقني في أمريكا و٦٠٠٠ في روسيا، والحل في وضع فريق عمل من الجانبين، سيكون بإمكانهما، على سبيل المثال، تحويل الملوثات إلى منتجات غير ملوثة من خلال الذكاء التقني في خلال سنة واحدة، ولهذا فإنني أعمل على إنشاء شركة ذكاء تقني استشارية.

التعليم عام ٢٠٣٠ وما بعده في الدول المعرفية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا سيختلف فيه التعليم مستقبلا عما هو عليه الآن.. فلن يكون هنالك صفوف تدريس مدرسية ولا جامعية، ولن يكون هنالك حرم جامعي أو مدرسي، والموجّه التقني سوف يحل بمحل المدرس الملقّن، وسيكون التعلّم لهدف الاختراع وليس للفحص في حفظ المعلومات، والطلبة سيعلّمون بعضهم البعض بدلا من التعليم، وكما في الطب، الدواء حسب المريض سيكون التعلّم حسب الطالب، والذكاء التقني (AI) سيُدخل المعلومات إلى العقل بدلا من حفظها، وقدرة العقل الاستيعابيّة ستنافس الكمبيوتر.

وسننتقل بالعلم إلى حيث انترنت الأشياء وسنتعلم من الأشياء ونعلّمها، ولن يكون هنالك أي كتب مطبوعة أو امتحانات للحصول على شهادات، ولن يكون هنالك وزارات تعليم ولا مؤسسات تعليم حكومية، والمعارف والعلوم ستكون مُتاحة رقميّا، والانتقال من الإنسان المتعلم إلى الإنسان الرقمي المبتكر، والانتقال من الدولة المدنية إلى دولة الابتكار حيث المواطنون عمال معرفة، والانتقال من التعليم المستمر إلى الابتكار المستمر.

أما ثورة المعرفة، فيمكن النظر إلى كتابي (عالم معرفي متوقد)، واعتماد طريقة كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار، في تخريج مخترعين (يتخرج الطالب بابتكار وليس بامتحان؛ لأننا سنعيش في عالمين، حقيقي وافتراضي، والافتراضي سيصبح العالم الحقيقي، فانظر إلى فنلندا التي تقود ثورة التعليم المعرفي في العالم (وليس أمريكا أو بريطانيا ولا الصين)، فالتعليم المعرفي لهدف المجتمع المعرفي.

يقول رئيس (Eaton) إن الطلبة سوف يعلمون أنفسهم وبعضهم البعض والأساتذة سيصبحون مساعدين تقنيين وليس مدرسين، ويقول رئيس هارفارد: (Laurance Summers) ثورة المعرفة ستحدث انهيارًا في التعليم الحالي، ويقول رئيس ستانفورد: (John Henessy) إن التعليم سيواجه تسونامي الثورة الرقمية، وسيولد نظام SIRI يتيح لك بالصوت الحصول على المعلومات)وفاة المكتبات، والروبوتس / الذكاء الاصطناعي / البيوانفورماتكس / النانو تكنولوجي/ الجينتكس – وغيرها هي علوم المستقبل.

وسوف تلغي فنلندا تعليم الكتابة كمتطلبات وتتحول إلى النصوصية والألواح الذكية، وتنتقل من تعليم المواد الجغرافيا / فيزياء/ الخ (إلى تعليم الظاهرة – Phenomena) ويكون التّعليم بالتّعلّم والبحث..

ويكون التعليم للجميع من خلال مدارس متكاملة على الانترنت (Connections Academy) وحول العالم، وسيتوفر إنترنت للجميع وبسرعات فائقة، ويكون نصف التعلم بحثي والآخر Vocational صنائعي، وهناك السويد التي هي في طريقها لتحويل جميع مؤسسات التعليم الحكومي إلى القطاع الخاص، وستحدث ثورة تغيير جذري في متطلبات المسار الأكاديمي في الجامعات، ويتم إدراج الشهادات المهنية ضمن متطلبات التخرج من الجامعات واحتساب ساعات أكاديمية لها، ويتخرّج الطالب من الجامعة جاهزًا لسوق العمل بشهادة أكاديمية وشهادات مهنية متخصصة في مجال دراسته، وسأقتبس من معالي السيد أحمد أبو الغيط الأكرم، أمين عام جامعة الدول العربية: «العالم العربي بين خيارين: إما الابتكار أو الاندثار».

وختامًا..

فستنقسم المجتمعات إلى معرفية، وأخرى غير معرفية، وسأعدد ما عندها:

١. طباشير وألواح.
٢. حرم جامعي.
٣. تعليم على مقاعد وطاولات.
٤. التعليم للحفظ والاختبار على الحفظ.
٥. تعليم لتخريج باحثين عن العمل.
٦. وزارات تحكم المؤسسات التعليمية.
٧. أساتذة غير مؤهلين.
٨. مناهج تقليدية مكررة.
٩. طلبة مهملين.
١٠. حواسيب متهالكة وبتقنيات بدائية.

الأزمة العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا منذ فترة ليست بالقصيرة لا أكف عن دق ناقوس الخطر محذرًا منه، هو أزمة اقتصادية كبيرة قادمة قد تعصف بالاقتصاد العالمي في ٢٠٢٠.

وعلى العكس من بعض التقارير لبعض المحللين والخبراء، فإنّ لديّ أسبابًا وجيهة تجعلني أعتقد أن الأزمة الجديدة ستكون أشد فتكًا من سابقتها التي حدثت في ٢٠٠٨ وعلى الأرجح، وعلى نحو شبيه بما حدث في الأزمة السابقة، سوف تبدأ هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنه يُتوقع أن تستمر لمدة أطول وسيكون أثرها جسيمًا على اقتصادات الدول الغربية، مسببة ركودًا ومؤدية للعديد من حالات الإفلاس.

لقد فقدت الدول في كل أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا، ثقتها في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة في القضايا المتعلقة بالسياسات الدولية المالية والتجارية والعسكرية، وقد أخذت هذه الدول تتخلى شيئًا فشيئًا عن تحالف دام مداه سبعة عقود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بتبنّي منظومات بديلة للتجارة الثنائية.

علاوة على ذلك، يستمر الدولار الأمريكي في فقدان أهميته، ولسنوات عدة الآن، أمام عملات أخرى، وقد صرح (مارك كارني)، محافظ بنك إنجلترا، في يناير ٢٠١٩ قائلا «في نهاية المطاف، سوف يكون لدينا عملات احتياطية أخرى غير الدولار الأمريكي».

وكما كتب أستاذ التاريخ في جامعة ويسكونسن، (ألفريد مكوي)، أن انهيار الدولار يعني «ازدياد الأسعار، وارتفاع متواصل في معدل البطالة مع انخفاض مستمر في الأجور الحقيقية طوال العام ٢٠٢٠، وسوف تؤدي الانقسامات المحلية إلى اشتباكات عنيفة ومناقشات مسببة لخلافات غالبًا حول قضايا رمزية أخرى لا قيمة لها».

وليس من المفاجئ أن يصرح (غوردون براون)، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، عند سؤاله عن تكرار أزمة ٢٠٠٨ قائلا «إننا نواجه خطر الانزلاق نحو أزمة مستقبلية، يجب أن ننتبه انتباهًا شديدًا للمخاطر المتصاعدة، ولكننا نعيش في عالم بلا قيادة، التعاون الذي رأيناه في ٢٠٠٨ لن يكون ممكنًا في أزمة ما بعد ٢٠١٨ من حيث عمل البنوك المركزية والحكومات معًا، كل ما سنفعله هو إلقاء اللوم على بعضنا البعض بدلًا من حل المشكلة».

بناءً على ذلك، أتوقع أن يجلب عام ٢٠٢٠ معه أزمة اقتصادية وسياسية عالمية لا نظير لها؛ ذلك لأنه ليست السياسات الاقتصادية غير المنسقة للاقتصادات المتقدمة هي ما تساهم في هذه الأزمة فقط، بل إن القرارات السياسية الخاطئة والسياسات غير الرشيدة ستمهد الطريق لحدوث محنة اقتصادية كبرى.

ومع ذلك، ستكون الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند أكثر قدرة على التكيف مع الأزمة، ومن المتوقع أن تزدهر مقارنة مع اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا.

من الممكن أن تتعامل الصين بشكل أفضل مع أي أزمة من هذا النوع، نظرًا لأن الدولة تمتلك النظام المصرفي وتسيطر عليه، حيث ستقوم الحكومة بالتفاعل أو اتخاذ إجراءات استباقية من أجل التعامل مع أي تأثير سلبي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى تحقيق كامل إمكانات نموها.

كما أتوقع أيضًا أن تعاني خمس دول أوروبية على الأقل من الأزمة في العام المقبل للأسباب المذكورة أعلاه، ولكن سيتم الحفاظ على عملة اليورو الموحدة. ستنمو البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا بمعدل ثابت خلال السنوات العشر المقبلة، وعلاوة على ذلك، أعتقد أنه خلال ١٠ سنوات، ستصبح بعض الدول الأفريقية أكثر تطورًا، كما أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تستمر في النمو؛ بسبب زيادة عائدات النفط بشكل رئيس.

واستنادًا لذلك، فإن أفضل نصيحة يمكن أن أقدمها في هذا الشأن هي الاستعداد للركود، حتى إذا لم نكن نتوقع ركودًا.

وختامًا..

فإن أفضل سبيل لتجاوز المستقبل القريب غير المؤكد هو التركيز على المرونة من أجل تحمل أوقات الريبة والصدمات، من خلال بناء استراتيجيات نمو محددة ومركزة، واعتماد الكفاءات التقنية والابتكارية وتعزيزها، والتأكيد على دور الاستدامة، واتخاذ إجراءات استباقية فيما يتعلق بالتعاون، وينبغي أن تركز الأعمال التجارية على محفزات النمو طويلة الأجل، وليس اللجوء ببساطة إلى التقشف من خلال خفض التكاليف. نحن بحاجة إلى «المبادرة بالأفعال وليس بردّات الفعل».

أبنائي الأعزاء: «عشر وصفات للنجاح»

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع عشر وصفات للنجاح..

١. اجعل من الصعوبات نعمة، وحوّل الفشل إلى نجاح
تذكر (جورج وستنجهاوس) الذي وصفه مدرسوه بأنه طالب غبي وبليد، ومع ذلك دخل التاريخ بعدّه واحدًا من أكثر الرجال إبداعًا في مسيرته البشرية، فقد رفض أن يصدّق الآراء السلبية التي كانت تُقال عنه، لذا حصل خلال رحلة عمره على براءة أكثر من أربعمائة اختراع، والمثير أنه قبل رحيله عن الحياة كان يجلس على اختراعه الأخير؛ وهو كرسي ذوي الاحتياجات الخاصة المزود بمحرك.

المعاناة قد تصبح نعمة إذا وجّهتَ فكرك الوجهة الصحيحة، وقررتَ أن الطريق الوحيد أمام نجاتك هو طريق التفوُّق.

٢. كما أن قلبك لا يتوقف عن النبض، لا تتوقف عن العمل. الراحة مضرة للصحة
لا تتوقف عن العمل أبدًا؛ لأن العمل يعطي حياتك معنى وبدونه تكون الحياة فارغة.

ثقافة الجهد الإضافي تحتاج إلى الترسيخ في عالمنا العربيّ. إن الذين تقدّموا في حياتهم العلميّة هم من يقومون بأكثر من المطلوب.

من هم المتميّزون حقًا في الشركة التي تعمل بها أو الصف الذي تدرس فيه؟ أليسوا من يقومون بأكثر من واجباتهم! ويعتبرونها الحد الأدنى وليس الأعلى لما هو مطلوب منهم. التفوق هو أن تتفوق على نفسك.

تذكر أن من يتعب في نهاره يسعد ليلا في نومه.

إذا عملت أكثر من قيمة أجرك، ستجد مستقبلًا أن أجرك أصبح أكبر من قيمة عملك.
يقول المثل الفرنسي: **(le monde appartient a ceux qui se lèvent tôt)**
من يستيقظ مبكرًا ملك العالم.

٣. التفاؤل يجلب الحظ، فكن متفائلًا يأتك الحظ
لا يمكن ارتقاء سلم النجاح دون جهد الصعود. الإحباط هو الطريق إلى الفشل.

لن تستطيع أن تتقدم خطوات إلى الأمام، وأنت قابع في كهف الإحباط. فاقد الثقة في قدراتك، كما لا يمكن لأي وطن أن يزدهر ويلحق بقطار التقدم إذا ظل البعض من أهله ينثرون فيه بذور الإحباط، ولا يرون سوى السلبيات، ولا يتحدثون إلا عن الإخفاقات متجاهلين إيجابيات عديدة تم تحقيقها.

لا يحقق النجاح إلا المتفائلون.

من يؤمن بالمستقبل، يصنع المستقبل.

٤. السعادة قرار: قرر أن تكون سعيدًا تكن كذلك
السعداء أكثر إنتاجًا في أعمالهم، يُسعِدون الآخرين بالعمل معهم، ويُسعَدون بالعمل مع الغير، وهم أكثر دراية في حل المشكلات.

أن يكون المرء سعيدًا أو لا يكون هو قرار ذاتي. أنت تحقق السعادة لنفسك، لا أحد يستطيع تحقيقها لك دون رغبتك، بل إن واجبك تجاه نفسك أن تسعد نفسك.

الابتسامة هي الطريقة لمعالجة العديد من المشاكل، والسكوت هو الطريق لتجنب الكثير منها.

٥. كُن بطبيعتك تلميذًا دائمًا: لا تتوقف أبدًا عن التعلُّم.
التعلم هو حاجة مستمرة ما دام لك نبض في عروقك ومهما كان عمرك أو مستوى تعليمك. العالم يتغير من حولنا كل يوم، ومعه تتجدد المعلومات وتتقادم، ومن يريد أن يبقى حيًّا فكريًا يجب عليه أن يستمر في تغذية عقله كما يقوم بتغذية جسده. العلم غذاء العقل كما أن الطعام غذاء الجسد لا تتوقف الحاجة لهما.

ما كان للتقدّم الذي شهدته البشرية خلال عصورها أن يتحقّق لولا التعلُّم والمعلومات والاتصالات.

إذا أردت تحررًا فعليك بالتعليم، وإذا أردت انتصارًا فعليك بالتعليم، وإذا أردت ازدهارًا فعليك بالتعليم.

٦. كلمة متقاعد تعني... «مُت» وأنت «قاعِد»: لا تتقاعد أبدًا.
إن المرء يشعر بالحياة لأنه يمارس الحياة، وهو يمارسها بالعمل. أما التقاعد فيخرجه من الحياة.

وأكرر: إن متقاعد هي كلمة مركبة من كلمتين «مت» و «قاعد». أي مت وأنت قاعد. لذلك أقول لا تتوقف عن العمل ما دمت حيًّا.

الاستمرار في العمل يولّد حسنَ الحظ ويحفّز الفكر الخفي.

٧. اغفر لخصومك دون أن تنساهم.
وجود الكثير من الأعداء والمنافسين والخصوم والحاسدين وأنت في رحلة طريقك إلى النجاح أمر صحي. بل إن وجودهم في حياتنا هو أحد عوامل النجاح، علينا أن نعتبر من يتربص بنا ويتمنى فشلنا مساعدًا لنجاحنا ودافعًا لإنجازاتنا، وقد صدق من قال: ان لم تجد لك حاقدًا فأعلم أنك إنسان فاشل.

إذا أضعت وقتك في الرد على كل من ينتقدك، لن تجد الوقت لتحقيق مقاصدك.

ويقول الصينيون: سامح أعداءك ولا تنسهم، وجودهم في ذاكرتنا ومتابعتهم لنا يجعلنا أكثر حرصًا على تجنب الأخطاء ويحثنا على النجاح منعًا لشماتتهم.

٨. ابحث عن التميز والأسبقية في الريادة: قاوم غريزة السير وراء الجموع.
إذا رأيت نجاحًا لا تقلده، بل ادرسه لتبدع نجاحًا أفضل منه. ليس هناك أي فخر في أن تنافس ما هو موجود لتكون مثله! الفخر في النجاح بأن تطور نجاحًا أفضل من الموجود.

كن مبتكرًا وعضوًا فعالًا في عملك وفريقه عبر اكتساب المهارات والقدرات التي تميّز بين المبدع والعادي، وبين من يتوخى الإبداع ومن يتلقى الأفكار ويطبقها دون أن يتبعها بالابتكار. مجالات الابتكار لا حدود لها.

إنك تستطيع أن تطور أي شيء تراه أو تعمله أو تستخدمه. التقنية تسير دومًا إلى الأمام وإلى الأمام فقط.

كل ما نراه عظيمًا في الحياة بدأ بفكرة صغيرة.

أي شيء يتخيله عقل البشر يمكن تحقيقه.

٩. في المدرسة نتعلم الدروس ونُمتَحن.
في العمل نواجه الامتحانات ونتعلم الدروس في المدرسة أو الجامعة أو في أي شكل من أشكال التعلم الذاتي تدرس وتجلس للامتحان لتحقق النجاح. أما عند الممارسة فإنك تواجه تجارب النجاح والفشل وتتعلم منها. أثناء الدراسة نتعلم الدروس ونُمتحن فيها، أما في العمل فنواجه الامتحانات ونتعلم منها الدروس.

كيف تحقق النجاح؟ بكلمتين: القرارات الصحيحة.

كيف تتخذ القرارات الصحيحة؟ بكلمة واحدة: الخبرة.

كيف تحصل على الخبرة؟ بكلمتين: القرارات الخاطئة.

وختامًا..

١٠. وقبل وبعد كل ذلك: المحبة.
المحبّة هي السلاح الأقوى في الدنيا، المحبّة معدية أكثر من كل المشاعر، وعدوى المحبة تنعكس لصالح المُحب، المُحبّ يشعر بالراحة ومن يمارس الكراهية يقاسي من مضاعفاتها. إذا أردت أن تكون محبوبًا كن مُحِبًا.

وتذكر: أن تكون محبوبًا خيرٌ من أن تكون مهمًّا.

حاجة اللغة العربية لشهادة «طلاقه» كحاجة الإنكليزية لـ «توفل» و«آيلتس»

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع أهمية اللغة العربية..

أولًا: حظيت اللغة العربيـة عبر القرون بما لم تحظ به لغة أخرى من عوامل القوة والبقاء؛ فهي اللغة التي ولدت في مهد الأبجدية الأقدم في تاريخ الإنسان، وورثت بعض خصائـص وسمات أمهاتها وأخواتها من لغات الشرق القديـم، وأصبحـت بمجـيء الإسلام لغة القرآن الكريم ووعاء الإيمان.

ولاهتمامهم الكبير باللغة، كان لعرب الجاهلية مؤتمرٌ لغويٌ يعقدونه في كل عام في الطائف، الجزيرة العربيـــة يجتمـع فيـه شعراؤهم وخطباؤهم لتناشد الأشعار، وإنه سوق عكاظ الذي يعد أكبر أسواق العرب في الجاهلية، وأشهر ملتقى للفكر والأدب والثقافة المتنوعة بين القبائل العربية، والوافدين إلى السوق من أنحاء الجزيرة العربية، يحضره كبار الشعراء والخطباء والأدباء.

ويتفق العلماء على أن اللغة العربية قادرة على استيعاب تطورات العصر وفتح آفـاق جديدة لدور البحث العلمي العربي ووضعـه في المكان اللائق به في عالم اليوم.

ثانيًا: العالم يحتاج لغتنا العربية:
على المستوى العالمي، أدركت هيئة الأمم المتحدة منزلة اللغة العربية، فجعلتها الثالثة ضمن اللغات الست المعتمدة لديها وهـي (الإنجليزيـة والإسبانية والعربية والفرنسية والروسية والصينية).

في أكتوبر ٢٠١٢، ولدى انعقاد الدورة ١٩٠ للمجلس التنفيذي لليونسكو تقرر تكريس يوم ١٨ ديسمبر يوما عالميا للغة العربية، واحتفلت اليونيسكو في تلك السنة للمرة الأولى بهذا اليوم، وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ قررت الهيئة الاستشارية للخطة الدولية لتنمية الثقافة العربية التابعة لليونسكو، اعتماد اليوم العالمي للغة العربية كأحد العناصر الأساسية في برنامج عملها لكل عام.

ثالثًا: الحاجة لموسوعة إلكترونية عربية:
موسوعة طلال أبوغزاله «تاجيبيديا» هي ماكنة بحث إلكتروني لنشر المعرفة الموثقة والمنقحة باللغة العربية على الإنترنت، الموسوعة عبارة عن منصة إلكترونية عامة وشاملة باللغة العربية تحوي كمًا هائلًا من المعلومات المفيدة والمعرفة الموثقة، ويستطيع المرء أن يصل إليها وأن يبحر عبرها باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، وهي تغطي شتى المجالات السياسية والعلمية والأدبية والثقافية والمعرفية.

وتهدف «تاجيبيديا» إلى أن تكون الموسوعة العربية المرجعية الشاملة للمتخصصين والمهتمين بالمعرفة العلمية والمهنية والتشريعية، وقد استغرق إعداد منصة (تاجيبيديا) الموسوعية عشر سنوات من العمل.

وستحوي عند إطلاقها لاحقًا هذا العام مليون بيان وهو ضعف ما تحويه ويكيبيديا، علمًا بأن نصف محتوى الأخيرة هو غير مفيد وغير موثق وقد يكون غير صحيح بعكس (تاجيبيديا)، أي أن محتواها يمثل أربعة أضعاف محتوى ويكيبيديا من حيث المحتوى العربي الصحيح والمفيد، وبإطلاقها في ديسمبر ٢٠١٩ تصبح لغتنا في المرتبة الخامسة بين لغات العالم رقميًّا.

رابعًا: الحاجة إلى برنامج وامتحان مستوى الطلاقة في اللغة العربية
قامت جامعة طلال أبوغزاله الدولية بإعداد برنامج «طلاقة» في اللغة العربية، الذي يشمل اختبار الطلاقة، واختبار تحديد المستوى في اللغة العربية، بالإضافة إلى الدورات التدريبية للناطقين وغير الناطقين بها؛ إسهامًا في نشرها، وتعزيزًا لقيمتها عالميًا وضمان استمراريتها.

وكما أن اختبار التوفل هو واحد من اختبارين رئيسيين عالميين (IELTS & TOEFL) التوفل والايلتس لقياس كفاءة الشخص باللغة الإنجليزية، المستخدَمَين للأغراض الدراسية والمهنية والعمل أو الهجرة إلى البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، فإن غاية برنامج طلاقة الجديد من نوعه على مستوى العالم هي توحيد قياس المستوى اللغوي للناطقين وغير الناطقين بالعربية وفق أسس معيارية محددة.

خامسـًا: الحاجة لمنهاج موحد للغة العربية:
وقد أعدت جامعـة طلال أبوغزاله الدولية (المنهاج التمهيدي لتعلم اللغة العربية للمبتدئين) و(كتاب الطلاقة في مهارات اللغة العربية)، بالإضافة إلى مناهج عدّة تعتمدها الجامعة تغطـي حاجة جميع المستويات بحسب ظروف الدراسة.

كتاب الطلاقة في مهارات اللغة العربية، يعد مرجعًا متميزًا مقروءًا ومسمـوعًا وشاملًا لمهارات اللغة العربية ومؤهـل لاختبار الطلاقة، وهو معد بطريقة تُمكّن الدارس من دراسته ذاتيا أو من خلال دورة تدريبية، وقد صُمم للدارسين على المستوى المتوسط والمتقدم في اللغة العربية سعيًا إلى تذليل الصعوبات أمامهم في سبيل إتقان المهارات اللغوية الأربع (القراءة، والكتابة، والمحادثة والاستماع).

وختامًا..

ففي إعداد الكتاب جرى اعتماد منهج تيسيري يرتكز على تقديم مادته (مقروءة ومسموعة) بأسلوب الشرح الميسّر وبلغة واضحة ومحددة بعيدا عن الغموض والتعريفات الصعبة، ويحفل الكتاب بالنصوص الأدبية النابضـة بالحيـاة وروح العصر، وبتدريبات متنوعة وكثيرة مُعتنى بها؛ لتكون عونا للقارئ والمتعلم على قياس أدائه ومهارته. بالإضافة إلى دروس في النحو، والصرف، والبلاغة، والإملاء، يليها عدد من التدريبات، مع نماذج محلولة، ثم أبرز الأخطاء الشائعة في دروس كل وحدة، ويشتمل برنامج الطلاقة في اللغة العربية على دورات تدريبية، تقليدية أو عن بعـد، تهدف إلى تمكين الراغبين مـن المهارات اللغوية المتعددة في المستويات كافـة لأبناء العربية أو للناطقين بغيرها، وتؤهّلهم لاكتساب اللغة الاحترافية التخصصية؛ الإعلامية، والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها.

أمريكا تعلن الحرب الاقتصادية العالمية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الحرب الاقتصادية العالمية..

فمنذ بداية العقوبات التي فرضتها أمريكا على الصين وغيرها، والعقوبات المضادة مقابلها، كانت الفترة حتى أول أمس فترة إجراءات حمائية ثنائية، وإن كانت مؤثرة وأدت إلى خسائر وانكماش في الاقتصاد العالمي، إلا أن ما أعلنه الرئيس الأمريكي منذ أيام تعدى خطوط العقوبات والإجراءات التجارية لينتقل إلى مرحلة الحرب الاقتصادية.

ولعل وضع الرئيس ترامب شركة هواوي الصينية، عملاق الاتصالات الأكبر في الدنيا على القائمة السوداء مؤشر واضح على جدية وخطورة الوضع.

كما أن قرار منع شركات الطيران الأمريكية من نقل المشتريات من الصين يُنذر ببداية مقاطعة اقتصادية، مُتجاوزًا فترة العقوبات التجارية وهو أمر فيه خطورة كبيرة إذا توقعنا الخطوات الأخرى القادمة وردود الفعل المقابلة.

أضف إلى ذلك طلب الرئيس الأمريكي من الشركات الأمريكية العاملة في الصين الانتقال إلى أمريكا!

كل ذلك توقعته منذ أكثر من سنة، إلا أن الأهم والأخطر من ذلك هو تمامًا ما تخوفت من حدوثه في مقال نشر بالصحف العربية والعالمية بالأول من يونيو بعنوان «الأزمة العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة» بأن المشكلة الأكبر في الخلاف الصيني الأمريكي هي مشكلة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وكان حدسي مدفوعًا بكوننا الشركة الأكبر على مستوى العالم في حقوق الملكية الفكرية، وبحكم مواقعي على مجالس المنظمات العالمية المعنية بهذا الموضوع. وقد تطرقت في مقابلتي مع قناة روسيا اليوم على هامش مؤتمر سانت بطرسبيرغ الاقتصادي في يونيو من العام الحالي ٢٠١٩، قائلا: «إن أميركا تعتقد أن قوة الصين التقنية ناتجة عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية الأمريكية».

وعندما يعلن الرئيس الأمريكي أول أمس أن الصين سرقت حقوق أمريكا للملكية الفكرية على مدى سنوات بمبالغ يزيد مجموعها على التريليونات (التريليون= ألف

مليار) هذا لا يجوز أن يستمر، وعندما أقرأ هذا التصريح فإنني أفهم منه أن المطلوب هو أن تعوض الصين أمريكا عن هذه الخسائر، وأود أن أكرر ما قلته حرفيًا في مقال الأزمة العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة: «سوف تتحول الحروب الثنائية التقنية والتجارية والاقتصادية وحقوق الملكية الفكرية والمالية والعسكرية إلى صراع شامل بين العملاقين».

إذن، نتفهم لماذا ترفض الصين الجلوس الثنائي مع أمريكا للتوصل إلى حلول وإلى نظام عالمي جديد، ذلك لأنه من المتوقع أن يكون في مقدمة جدول الأعمال المطالبة بتعويض التريليونات من الدولارات عن تلك الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية من قبل الصين.

ولتوضيح هذه المطالبة أقول إن المفهوم الصيني لحقوق الملكية الفكرية هو أن أي اختراع أمريكي جرى تطويره وتحسينه وإنتاجه من قبل دولة أخرى يشكل سرقة لحقوقها، أما وجهة النظر الصينية فإن قوانين واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية تعتبر أي تطوير فيه حداثة وفائدة اختراعًا جديدًا. ذلك علمًا بأن أمريكيا ساهمت في صياغة هذا النظام العالمي ووقعت على اتفاقياته.

وغني عن البيان أنه -كما هو متوقع- عندما تطلب أمريكا تعويضًا كهذا من الصين، فإن المنطق يقول إنها تستطيع أن تطلب من دولة أوروبية أو من اليابان أو من أي دولة في العالم تعويضات مماثلة. كل ذلك يجري في ظل شبه شلل للمنظمة العالمية للتجارة؛ لأن أمريكا تريد العودة من نظام اتفاقيات العمل المتعدد الأطراف إلى التعامل الثاني.

ومن المعروف لدى المتابعين التجاريين في العالم أن الشلل الحالي في المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المنظمات الدولية سببه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنه حان الوقت لنظام عالمي جديد، يحل محل النظام الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وفي مقالة مستقبلية سوف أبدي رأيي بأن هذا النظام لن ينشأ إلا بعد حرب عالمية ثالثة؛ لأن الحروب تنتهي باتفاقيات.

وختامًا..

فإن لم يكن هذا دليل على بداية الحرب الاقتصادية العالمية.. فأنا لا أعلم ما هي الحرب الاقتصادية.

المطلوب تخريج مخترعين لا باحثين عن عمل

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يتفق العلماء فيه..

فليس هناك دماغان متطابقان أو حتى طفلان يولدان في أي عائلة لديهما الدماغ نفسه، وهنا أود أن أسأل: إذا كان هذا هو الحال، لماذا يقدّم نظامنا التعليمي نفس النوع من التعليم لأنواع مختلفة من العقول، في حين إن الأطباء يعطون لكل مريض العلاج المناسب لخصائص جسده؟

تبعًا لذلك نحتاج إلى تغيير الثقافة العائلية التي تركز على توجيه الأبناء نحو الوظائف التي تحقق عوائد مالية ثابتة سعيًا إلى الاستقرار، أو تلك التي توفر مكانة مهنية أو اجتماعية تتحقق معها الوجاهة الاجتماعية، بصرف النظر عما هو التوظيف الأمثل للقدرات العلمية للأبناء.

وفي عصر المعرفة، كما أشرت في كتابي الحديث «العالم المعرفي المتوقّد»، نحن بحاجة إلى تعليم مبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولهذا نحن بحاجة إلى مدارس المعرفة وجامعات المعرفة ونحتاج إلى الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي في التعليم، نحن بحاجة إلى حاضنات للابتكار، وليس إلى ساحات لعب وحرم جامعي.

نحن بحاجة إلى التعلّم عن طريق الذكاء التقني، وإلى تعزيز ثقافة رأس المال المعرفي، وإلى برامج لتحويل الاختراعات إلى منتجات تجارية، ينبغي استثمار موارد البحث والتطوير لدينا في المخترعين الصغار، ويجب توجيههم نحو الابتكار، في كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار، الطالب لا يتخرج بامتحان بل اختراع.

يجب أن يتحول المعلمون إلى مستشارين تقنيين لأطفالنا وليس إلى ملقنين ومحاضرين؛ ذلك لأنه ليس لدى المعلم أي معلومة جديدة غير موجودة على الإنترنت ليحاضر عنها للطلاب (كما قلت في كلمتي في جامعة (هارفرد) والعديد من الجامعات دوليًّا وإقليميًّا).

وأستطيع أن أجزم أنه في المستقبل المنظور لن يكون هناك حرم جامعي أو ساحات ملاعب مدرسية، ولن تكون هناك وزارات تعليم ولا مؤسسات تعليم حكومية، ولن تكون هناك

كتب مطبوعة ولا امتحانات للحصول على شهادات، ولن تكون هناك ألواح سوداء ولا بيضاء ولا طباشير! إن ثورة المعرفة ستؤدي إلى انهيار نظام التعليم الحالي، وتسونامي الثورة الرقمية المتوقد سيقضي على التعليم التقليدي وسيعلّم الطلبة بعضهم البعض بدلًا من الأساتذة.

وسيحل التعلّم بدلًا عن التعليم، وسيتم التعلّم بمدارس الإنترنت المجانية المتاحة كونيًّا للجميع، وسينتهي الغش في الامتحانات لأن التركيز سيكون على التعلّم سعيًا وراء الابتكار، لا وراء الدرجات العلمية التي يتحصل المتعلّم بالحفظ والحفظ فقط!

أما البرامج الدراسية فسوف تجعل المؤهلات المهنية إجبارية ضمن برامج التعلّم، وسيكون المطلوب أن يتخرج الطالب بشهادة أكاديمية وشهادات مهنية، وسيكون التركيز على العلوم التقنية والرياضيات والهندسة منذ مراحل التعليم الأولى، وسيكون تعلّم البرمجة والحلول الإلكترونية متطلبًّا أساسيًّا في أولى مراحل الدراسة، وسيتمحور التعلّم حول الأبحاث والتحاليل والاستنتاج بدل التلقين، والموجّه التقني سيحل محل الأستاذ الملقن، والإنسان الرقمي المبتكر بدلًا من الإنسان المتعلم، وستكون جميع المعارف البشرية متاحة للجميع رقميًّا ومجانيّة.

الذكاء التقني سيدخل المعرفة إلى العقل دون الحاجة إلى حفظها (مشروع جوجل لعقل متعلم ندخله على عقلنا)، وسوف تصبح الإنترنت في حياتنا كالجهاز العصبي في جسم الإنسان، ستفوق قدرة عقولنا قدرة الكمبيوتر، سنعيش مع الأشياء ونعمل معها لنصبح نحن وهي مجتمعًا واحدًا.

في عام ١٩٨٨، تصور كاتب الخيال العلمي (إسحق أزيموف) أنه إذا كان كل شخص يمتلك جهازًا متصلا بشبكة، فإننا جميعًا سنتعلم من مكتبة افتراضية واسعة ولن تكون هناك حاجة للمدارس، والمدارس سوف تصبح حضانات لرعاية الأطفال!

ليس العلم بحد ذاته حفظ المعلومات فحسب، بل تدريب العقل على التفكير. يقول (ألون مسك) رئيس شركة تيسلا: لا تخلطوا بين المدرسة والتعليم، أنا لم أدرس في (هارفرد) ولكن من يعمل تحت إدارتي تخرج منها، ويقول مارك توينى: لا تسمحوا للمدارس أن

تعيق تعلمكم، وأخيرًا يقول (مايكل فارادي): المحاضرات التي تعلّم غير محببة في حين إن المحاضرات المحببة لا تعلّم.

التعلم ليس بضاعة، والطلبة ليسوا زبائن، والأساتذة ليسوا أدوات، والجامعة ليست مصنعًا. الطلبة يغشون في الامتحانات لأن نظامنا التعليمي يركّز على علامات النجاح أكثر مما يركّز على التعلّم، وشكسبير نفسه لم ينجح في ماجستير اللغة الإنكليزية، إلا أنه لا يمكن لأحد أن ينجح في ماجستير اللغة الإنكليزية دون دراسة شكسبير.

وختامًا..

نريد تخريج مخترعين يطلقون مشاريع لتوظيف غيرهم لديهم بدلًا من تخريج (عاطلين) باحثين عن العمل لدى غيرهم.

إدمَان الرّاحة مضرّ للصّحة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الأمراض الخطيرة التي شاعت في العالم ووطننا العربي، ومنها مرض «إدمان الراحة».

وللتأكد من هذا ما عليك سوى أن تسير في الشارع لترى أعداد روّاد المقاهي، وتراقب عدد الساعات التي يقضونها هناك، ولو لاحظت كيف يتعامل بعض من يرتبطون بعمل وظيفي محدود الأجر مع العطل الأسبوعية والموسمية، لأدركت أن غالبية هؤلاء لا ينظرون لهذه الإجازات باعتبارها فرصة لإنجاز عمل آخر لزيادة دخلهم، بل هم يقضون معظم الإجازة أمام الشاشة أو في المقهى حيث ينفقون المزيد من الوقت والمال على ما لا طائل تحته، ولا يقتصر شيوع هذا المرض بين من يمارسون الأعمال التي تتطلب جهدًا بدنيًّا فحسب، بل بين من يبذلون جهودًا ذهنية أيضًا.

من مظاهر مرض «إدمان الراحة» انتشار تصورات خاطئة حول فكرة التقاعد.

خلال مسيرتي العملية، لطالما سمعت أشخاصًا في مقتبل الأربعينات يرددون كلامًا من قبيل أنهم قد أشرفوا على تكوين ثروة تمكنهم من التقاعد مبكرًا. هؤلاء لم يقصدوا بكلامهم هذا مجرد التوقف عن العمل الوظيفي، بل قصدوا التوقف عن العمل ككل للتنعم بحياة الرفاه والترفيه، كانوا يظنون أنهم بهذا الكلام يبهرون من حولهم بقدرتهم على الثراء، ولطالما شعرتُ أن من يقول ذلك لديه مشكلات مضاعفة.

إنني أرى أن من يبلغ الستين ويتقاعد عن العمل دون عذر صحي هو شخص يفتقر إلى الفهم الصحيح للحياة.

المرء يشعر بالحياة؛ لأنه يمارس الحياة، وهو يمارسها بالعمل.

أما التقاعد فيخرجه من الحياة. هل من الصدفة أن المقاطع الصوتية التي تتكون منها كلمة متقاعد هي «مُت» و«قاعِد». أي «مت وأنت قاعد»؟. لذا أقول، لا تتوقف عن العمل ما دمت حيًّا.

لا تتوقف أبدًا لأن العمل يعطي حياتك معنى وهدفًا بدونهما تصبح الحياة فارغة.

وكما أن قلبك لا يتوقف عن النبض، لا تتوقف عن العمل.

الراحة الزائدة مضرة للصحة.

ولا يجوز للإنسان أن يستريح، فالعقل لا يحتاج إلى راحة، وإذا استشعرتَ حاجةً للراحة فكلّ ما عليك القيام به هو مباشرةُ عملٍ آخر.

إن أمام من يبلغ الستين فرص عمل من نوع آخر غير العمل الوظيفي بصورته المتعارفة، وبسبب التحولات الرهيبة في الاتصالات والمعلومات، واستخدام الإنترنت، أصبحت فرص العمل غير التقليدي متوفرة ومربحة.

أما بالنسبة لمن يتحدثون عن التقاعد الكامل أي بمعنى التوقف عن العمل بكل صوره وهم في الأربعينات أو حتى فوق ذلك، فهؤلاء يحتاجون أن يعيدوا تعلم معنى الحياة والعمل.

على المستوى النفسي، أنت لن تستطيع أن تستمتع بالنوم في ليلك إلّا إذا تعبت بالعمل في نهارك. إن لدى كل إنسان جهاز استشعار غير مرئي يقيس درجة عطائه بالنسبة لقدرته على العطاء، وعندما يأتي الليل، يقدّم جهاز الاستشعار هذا إفادته للإنسان ليبين له نسبة عطائه مقابل قدرته على العطاء، ومهما كان الإنسان ماهرًا في خداع الغير، فإنه لا يستطيع خداع نفسه خداعًا كاملًا، لذلك، ولدى حصوله على درجة متواضعة، ينتابه تأنيب الضمير ومشاعر الذنب والقلق، حيث يخبره جهاز الاستشعار أنه مقصّر، وكان باستطاعته فعل المزيد.

وقد تستبد به هذه المشاعر بفعل التكرار، حتى إذا اعتاد على ذلك، لن يسعه سوى الاستمرار في إلقاء اللوم على نفسه، هنا يتحول المرء إلى مدمن للكسل، والكسل أمر يمكن أن يدمنه الإنسان، وعندها يتحول تزايد اللوم الذاتي إلى إدانة دائمة للذات، تُجَرّد المرء من احترام ذاته لما يتحول إلى مرض نفسي، من هنا نجد الأمراض النفسية أكثر شيوعًا بين الكسالى،

إن من يتسامح مع نفسه في التكاسل لدقائق كل يوم سيتسامح مع نفسه في التكاسل أغلب وقته بعد سنوات، فالكسل داء قاتل يحدث أثره على نحو تراكمي وعلى المدى البعيد.

وفضلًا عن حاجتنا لتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الراحة، نحن بحاجة إلى تعزيز فهمنا لأهمية بذل الجهد الإضافي، لا يكفي أن نطالب أنفسنا بأداء الجهد المطلوب منا سواء على مستوى الدراسة أو على مستوى العمل. علينا أن نطالب أنفسنا ببذل جهد إضافي قبل أن ننتظر الغير ليطلبه منا. يجب أن نبادر من تلقاء أنفسنا ببذل الجهد الإضافي، حتى وإن لم يطالبنا غيرنا بذلك. إن ثقافة الجهد الإضافي تحتاج إلى الترسيخ في عالمنا العربيّ تحديدًا.

وختامًا..

فمن تقدّموا في حياتهم العملية هم الذين قاموا بأكثر من المطلوب، لذلك، تجدني أكرر في أحاديثي المقولة التي مفادها أنك إذا عملت أكثر من قيمة أجرك، ستجد مستقبلًا أن أجرك أصبح أكبر من قيمة عملك، السعداء أكثر إنتاجًا في أعمالهم: يُسعِدون الآخرين بالعمل معهم، ويُسعَدون بالعمل مع الغير، وهم الأكثر إبداعًا في حل المشكلات. لقد قررت على المستوى الشخصي، أن ما يساعدني أكثر من أي شيء في حياتي، ليس كم سأعيش بل كم أستطيع أن أعمل أثناء حياتي.

من العَولمة إلى الأوتُوقراطيّة الرّقميّة!

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع العولمة كما اصطلح على تسميتها..

ولقد كانت مرحلة قصيرة ومصطنعة، وها هي الآن تموت موتًا سريريًّا، كما اتسمت في الماضي وحتى يومنا هذا، بقدر من «ديمقراطية» الفكر في مجالات الحوكمة والإدارة والصناعة وفي الوقت نفسه بعدم الكفاءة وتراجع القدرة على تحليل المعلومات وبالتالي اتخاذ القرارات، ما أدى إلى تبني سياسات خاطئة ومضللة في الغالب.

والآن، تقوم التكنولوجيا الحديثة لاسيما الذكاء التقني وتعلم الآلة، على المعالجة المركزية لهذه المعلومات، وسيطرت على مقوماتها، وألغت اللامركزية التي سادت في الماضي بين عدد كبير من المؤسسات والحكومات.

إن إحدى أهم مزايا الذكاء التقني هي ترسيخ هذه المعالجة المركزية للمعلومات ليبدأ عصر إشراك المستخدم والمواطن في صياغة السياسات والإجراءات والقوانين.

ماذا يعني هذا التحول وبخاصة في منطقتنا العربية، حيث ننتقل من مرحلة العلاقات الدولية إلى الشراكات الدولية؟

لقد استغرقت أوروبا للوصول إلى عصر النهضة ٢٠ سنة، لكنه في عصر المعلومات الجديد ستأخذ منطقتنا وقتا أقل بكثير للنهوض وذلك لسببين: أولًا، لم يعد هذا التقدم الرقمي العالمي يسير سيرًا بل يتدفق تدفقا، وما كان يقاس بالشهور يقاس الآن بالساعات، وثانيًا: تقدم التكنولوجيا وانتشارها بشكل متسارع.

لكن العالم اليوم يواجه (أوتوقراطية) تكنولوجيا المعلومات الأكثر كفاءة وإنتاجية، و(ديموقراطية) عصر العولمة كانت بالأمس الآلية المثلى لتصفية خيارات البشر في مجتمع معين وتحويل قرارات الأغلبية إلى سياسات للدولة تحت سقف القانون وفي ضوء معيار حماية حقوق الأقلية.

أما اليوم، فتنهض آلية الرقابة العميقة والمركزة لإنتاج هذه السياسات والقوانين بدل التعثر بالمشكلات والآليات التي صاحبت الممارسات القديمة.

لكنه، مع النمو الهائل في المؤشرات الرأسمالية المختلفة التي تحدثها الثورة الرقمية، نجد أغلبية الشعوب تزداد فقرًا بمعنى أن هناك مشكلة جدية علينا مواجهتها، والبحث عن طرق أجدى للربح والثروة بدل القيام بحروب عبثية جديدة ستزيد من كلفة الإصلاح الحقيقي، لقد طالبت من على منبر الأمم المتحدة أن يتم التركيز على الآثار الاجتماعية، لأن الاقتصاد وجد أصلًا لخدمة المجتمع وبناء الحضارة لا الغرق في مستنقع رأس المال، ونهب العالم من قبل قلة من المتنفذين الأقوياء الذين يمتلكون زمام التكنولوجيا الرقمية ويوجهونها للسيطرة على مستخدميها الضعفاء.

نحن اليوم نتعايش داخل مجتمعات منضبطة بالرقابة التي يوجهها هؤلاء المتنفذون.

من البيت إلى المدرسة إلى العمل إلى المستشفى، مجتمعات شديدة الانضباط تحت أعين رقابة مستدامة يعمل فيها الناس ويتصرفون داخل برامج مصممة سلفا يتم تداولها في ظل «رقابة عن بعد. هذه هي الأوتوقراطية الرقمية الجديدة التي تحل تدريجيا محل ديموقراطية الفكر والتصرف».

وهي التي تنزع الأصالة عن السلوكيات الفردية، وتؤسس علاقة مترجرجة ومختلة لكنها قوية ومدركة بين الحاكم (المراقب) والمحكوم (المراقب)، ما يؤدي لانزلاق هذا الأخير، دون أن يدري، في نمطيات عيش وتفكير مبرمجة ومتوقعة، بقطع النظر عن ميوله ورغباته».

إن ما يقوم به القطاع الخاص في منطقتنا، بتشجيع الحكومات لإقامة مشاريع عملاقة، غير منطقي أبدًا، بل يجب الاعتماد على المؤسسات والمشاريع الصغيرة خاصة في مجال تقنية المعلومات؛ لأنها الأكثر قدرة على خدمة شرائح واسعة من المواطنين.

نعم، علينا أن نتحول إلى مجتمع ينتج المعرفة، نحن مسؤولون عن توجيه أحفادنا للتفكير الصحيح وتعميم ثقافة الاستثمار في الإبداع وإتاحة بيئة مناسبة لذلك، فالديمقراطية الكونية التقنية تساوي بين البشر واقتصاد المعرفة يسهم في صنع الديموقراطية عالميا.

في هذا العالم الجديد تبدأ مرحلة «الانضباط الفكري»، حيث ينضوي الفكر البشري تحت رقابة مستمرة تتسلل إليه تدريجيًّا لتصبح منه العقل المواكب لعقله.

وهي أشبه ببرج المراقبة المتموضع والمضاء بعناية بالغة في كافة مضامير وجودنا سواء كانت مدرسة أو مكتبًا أو مستشفى أو سجنًا. إن مستخدم هذه التكنولوجيا، شديد التوحد في سلوكه أو استعمالاته لجهازه المحمول.

والسؤال هو: هل ستستخدمنا هذه التكنولوجيا أم سنستخدمها نحن؟ من المفترض أن تستخدمنا التكنولوجيا للتعلم وتطوير أدائها وقدرتها على اتخاذ القرار نيابة عنا لنقوم نحن بعد ذلك باستخدامها لتسهيل وتسريع إنجاز المهام بشكل أكثر فاعلية.

ففيما تنحسر العولمة، تبرز دول وشعوب وثقافات وتحالفات إقليمية وعالمية متجددة تنحو لاتجاهات متباينة، مما يجعل من الاتحاد الأوروبي مثلًا اتحادًا «مشكوكًا فيه» (uncertain union)» كما يقول الأميركيون، حيث تركز توجهاته على الحمائية الفردية، وفي هذا عودة إلى الماضي تحكمها علاقات دولية، حيث ولم تعد فكرة تحرير التجارة في قاموس العالم.

وبالنسبة لنا، سيأتي التغيير في موازين القوى عالميا ليخدم القضية الفلسطينية التي تشكل ربما العصب الأساسي للسياسات المحلية والعالمية في المنطقة، وعلى المدى المتوسط سوف تقتنع أميركا أن مصلحتها ليست بالضرورة مرتبطة بإسرائيل.

أدخلت مراقبة واستثمار البيانات «DATA» تغييرات جذرية على الاقتصاد الرأسمالي، حيث استجدت وسائل وآليات غير مسبوقة ستتنامى مفاعيلها بين الشركات الكبرى والمستهلكين، وتراجعت رقابة الدولة على المواطنين أمام رقابة المؤسسات الرقمية على المستهلكين.

وختامًا..

فنحن نعيش مرحلة التدرج الطويل للرأسمالية وتنوعها بين صنع المنتجات إلى الإنتاج الضخم والرأسماليات الإدارية والخدماتية والمالية، والرقابية.

علّموا أبناءكم الذّكاء التّقنيّ

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يعرف بالذكاء التقني..

وهو القدرة الفائقة على الأداء المعرفي للوظائف التي يقوم بها الإنسان بما في ذلك التعلم والتفكر والتحدث وأداء المهام الروتينية وحل المشكلات وممارسة بعض السلوك البشري.

ويعد الذكاء التقني أحد مكونات التكنولوجيا الرئيسة للثورة الصناعية الرابعة، ويقترن أداؤه بالتطورات الهائلة في القدرة الحاسوبية ومعالجة كم كبير من المعلومات والتواصل السريع بالإنترنت من أي مكان والاستخدام الأمثل للخوارزميات المشابهة للعقل البشري.

هذا وقد غدت أنظمة الذكاء التقني عنصرًا أساسيًا في العديد من الصناعات المبتكرة مثل إنترنت الأشياء، المركبات ذاتية الحكم، والخدمات الالكترونية، ومعالجة البيانات الكبيرة، والهندسة الوراثية والجينوم، والكشف عن الاحتيال، وبيع التجزئة والتشخيص الطبي، والطباعة الثلاثية الأبعاد بالإضافة إلى قدرتها على تحليل كميات هائلة من المعلومات واستخدامها للتعلم واتخاذ القرار وذلك من خلال بناء علاقات المعلومات وربط مجموعات البيانات الضخمة مع بعضها البعض بسرعة هائلة ومحاكاتها بطريقة يصعب على الإنسان استنتاجها.

وتقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي المبنية على الفرضيات والمفاهيم بمعالجة مليارات البيانات التراكمية للسماح للمستخدمين بالوصول إلى استنتاجات أكثر استنارة ودقة والمساهمة في إيجاد طرق يتم بها معالجة الأزمات والمواقف الحرجة مثل البحث والإنقاذ في الكوارث الطبيعية واستخدام الروبوتات كخط دفاع أمامي ضد المخاطر. كما ويعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز التحول الرقمي ولديه القدرة على تحسين براعة الإنسان وتوسيع قدراته وتمكينه من مواجهة التحديات واغتنام الفرص وتحقيق المزيد من الرفاهية في الكثير من مناحي الحياة وبطرق لا يمكن تصورها الآن.

وتشمل أنظمة الذكاء التقني: تعلم الآلة، وهو الأكثر شيوعًا، حيث يتم تغذية البيانات واكتشاف الأنماط وفهم وتفسير المعلومات؛ الشبكات العصبية والتعلم العميق التيمن خلالها يتم محاكاة الدماغ البشري وتمكين نماذج الذكاء الاصطناعي للتعلم؛ رؤية الكمبيوتر، بحيث يعطي أجهزة الكمبيوتر القدرة على معالجة الصور وتحليلها وفهمها؛ لأن الروبوتات الذكية، وهي مزيج من الذكاء التقني وآلة الروبوت تقوم بأداء المهام المتقدمة والمعقدة، ومعالجة اللغة الطبيعية، التي من خلالها يتم تفسير وفهم لغة التحدث وتحويلها إلى نص مكتوب أو معاملته كأوامر؛ كما القياسات الحيوية، بحيث يتم تحليل الخصائص البدنية والعاطفية واستخدامها في العديد من المهام مثل تحديد الهوية والوكلاء الافتراضيين، حيث المحاكاة لشخصيات تتفاعل مع الزبائن والمستخدمين وتقوم على تقديم المساعدة للوصول إلى المعلومات.

ولتكنولوجيا الذكاء التقني أهمية كبيرة لدفع عجلة التنمية والابتكار والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة التي تتركز حول تحسين التعليم وتوفير الخدمات الصحية والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتعزيز الحاكمية واحتضان الإبداع والمبادرة، وقد حققت بعض البلدان النامية تقدمًا في التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الصحي والقضاء على الفقر وزيادة التعليم وتطوير الانتاجية الزراعية ومحو الأمية وتأمين المصادر المائية وتحسين الصرف الصحي، إلا أن مستوى التنمية في الدول العربية متفاوت ويختلف فيما بينها وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات مستمرة ولا تتمتع باستقرار سياسي، حيث يعيش الملايين من سكانها تحت خط الفقر ويعانون من شح في المياه وتدن في الخدمات الصحية بالإضافة إلى عدم توفر المأوى الملائم والبيئة التعليمية المناسبة، وبالتنسيق مع السياسات الوطنية والعربية والجهود الإنمائية الدولية والقطاعات التقنية، ويمكن تعزيز استخدام تقنيات الذكاء التقني وتطويرها للمساهمة في دفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في المنطقة.

وفي ظل حاجة سوق العمل لخبرات فنية في آليات الذكاء التقني، تعمل الدول المتقدمة على تبني تعليم الذكاء التقني في المراحل الدراسية الأولى وذلك من أجل تمكين الأجيال القادمة للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأهيلها للإبداع والاختراع، وفيما يلي مقترح لمواضيع تعلم الذكاء التقني المتخصصة التي يمكن دمجها في المراحل التعلّمية:

١. **المرحلة الأساسية:** تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الأساسية على تعلم الرياضيات والعلوم والهندسة والبدء بتعليم مفاهيم الذكاء التقني من خلال المرح والتعلم

التفاعلي القائم على النشاط واكتساب أساسيات الذكاء التقني والروبوتية بالإضافة إلى تعلم البرمجيات الحاسوبية وتطوير التطبيقات وبناء أنظمة الذكاء التقني في منهج منظم ومتقدم.

٢. **المرحلة الثانوية**: تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الثانوية على تطبيق الأساسيات البرمجية ونظم الذكاء التقني في سيناريوهات عملية حقيقية من خلال تطبيقات ومسابقات بالإضافة إلى توفير برامج قائمة على المشاريع يتم من خلالها تطوير التعلم الريادي والإبداعي وتنمية مهارات حل المشكلات والعمل الجماعي.

٣. **المرحلة الجامعية**: تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الجامعي للتصميم والابتكار من خلال توجيههم إلى استخدام تقنيات الذكاء التقني وتطوير خبراتهم المتخصصة وإجراء الأبحاث المتميزة والمشاركة في المنتديات والمؤتمرات؛ لتبادل الخبرات وعرض التجارب العملية في البرمجيات وتطبيقات الذكاء التقني.

وختامًا..

فستستمر عملية التطوير التقني وستسهم في التنمية المستدامة للأعمال المهنية والصناعية والخدمية، ويعد مستقبل الذكاء التقني مثيرًا وواعدًا، مما يدعو إلى ضرورة إطلاق قطاع الأعمال المتخصص في الذكاء التقني للمساهمة في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

استمرار احتلال فلسطين مأساة أخلاقية عالمية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يخصّ فلسطين..

فمنذ أن تسلّم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، سلطاته الدستورية قبل عشرين عامًا لم تفارق القضية الفلسطينية صدارة اهتماماته خاصة من على المنابر الدولية وفي كل محادثاته ولقاءاته مع قادة دول العالم.

لم يكن خطاب جلالته خلال الجلسة الافتتاحية للدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي كان يوم ٢٤/ ٩/ ٢٠١٩استثناءً.

فبعد أن ذكّر جلالته الجمعية العامة بدورها «في مواجهة المخاطر أو اغتنام الفرص التي يتيحها لنا عالمنا» من أجل رسم مستقبل أفضل وأكثر أمنًا؛ وبعد أن ناقش جلالته قضايا الشّباب، والمناخ واللجوء والإرهاب، وصل جلالته إلى صلب الموضوع الذي يحظى بهمه الرئيس على مدى الأيام والسنين، ألا وهو «قضية فلسطين» وحقوق الشعب الفلسطيني، والاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية منذ خمسة عقود.

ثم طالب جلالته بالعمل الجماعي؛ لإنهاء الصّراع التي يعاني منها عالمنا، خاصًّا بالذكر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ثم قال: «إن أيًّا من الجانبين لم يحقق السّلام الدائم الذي يرتكز عليه المستقبل الآمن، وسيبقى الاستقرار الإقليمي والعالمي يدفع ثمن ذلك».

وفي خطابه أمام الجمعية العامة.. أدان جلالته الاحتلال الإسرائيلي مذكرًّا الحضور بأن والده جلالة المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه كان محبًّا للسّلام، وأنه وقف أمام الجمعية العامة، وشجب الاحتلال، كما شجب أي محاولات لشطب عشرات القرون من التاريخ والتراث والرموز الروحية والحضارية والأخلاقية من عقل العالم وتاريخه.

وقد وصف جلالة الملك عبدالله استمرار الاحتلال إلى يومنا بأنه مأساة أخلاقية عالمية قائلًا: «إنه لا يمكن لاحتلال أو نزوح أو إجراءات تتخذ بالقوة أن تمحو تاريخ شعب

أو آماله أو حقوقه، أو أن تغيّر الإرث الحقيقي للقيم المشتركة بين أتباع الدّيانات السماوية الثلاثة».

ثم طالب جلالته من على هذا المنبر الأممي مجددًا بإنهاء هذا الاحتلال وطالب بالعدالة الدولية واستعادة حق شعب الفلسطيني في أرضهم.

وذكّر جلالته، بصفته صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، بأنه ملتزم بالحفاظ على الشخصية التاريخية للمدينة، وحماية مقدساتها، وصون حرية العبادة لأتباع تلك الديانات، دون مساس بواقع المدينة أو تغيير لمعالمها؛ لتكون القدس رمزًا للعدالة والحقّ.

وليس باستطاعتي أن أصف مقدار أهمية هذه الرّسالة القوية التي يطلقها صاحب الجلالة أمام زعماء دول العالم دفاعًا عن حقوق الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي تتعرض فيه القضية التاريخية العادلة إلى مؤامرات التصفية.

ولكن، ولأن جلالته، يمثل صوت العقل والحكمة، ويحظى خطابه بالاحترام والتقدير من قبل كافة رؤساء دول العالم، ولأن جلالته يؤمن بأنْ لا أمن ولا استقرار دون حلّ هذا الصراع التاريخي المزمن.. فإنّه يواصل العمل الجاد الدؤوب؛ من أجل تسوية هذا الصراع، وإحقاق العدالة للشّعب الفلسطيني، وعودة الحقوق إلى أصحابها، وعودة الاستقرار والأمن إلى دول المنطقة وشعوبها جميعهم.

وختامًا..

أحيّي سيدي صاحب الجلالة على مواقفه المسؤولة والمشرفة والحكيمة والشجاعة، كما أحيي دفاع جلالته عن العدالة وحكم القانون الدولي وإحقاق الحقّ، ومحاربة كل نزعات التّطرّف والسّلبيّة والكراهية والعُدوان.

الاحترافيّة في وسائل التواصل الاجتماعي آتية لا محالة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع خدمتي على العديد من المجالس المعنية..

وحينها وضعت المعايير الدولية المهنية، وأصبح لدي إيمان راسخ بأن إضفاء الطابع الاحترافي على أي عمل يحقق فائدة كبيرة.

وكان هذا استنتاجي الأكيد طوال مدة عملي في مهام خاصة لوضع معايير الأمم المتحدة كرئيس للجنة الأمم المتحدة لمعايير المحاسبة والإبلاغ، ورئاسة ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس خبراء المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الأمم المتحدة، ومجلس خبراء منظمة التجارة العالمية، ومجالس معايير جودة التعليم، والعديد من مجالس المنظمات المهنية الدولية بما فيها الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئة الدولية لمعايير المحاسبة وكثير غير ذلك.

وأنا أرى أن وسائل التواصل الاجتماعي لا بد لها من أن تخضع لمستقبل احترافي، يجعل منها مهنة منضبطة ومنتظمة، ويكون سببًا في بقاء الشركات المتداولة عبرها عاملة ومزدهرة، بدلًا من أن تسير دون ضوابط ودون حاكمية.

إن لوسائل التواصل الاجتماعي قدراتها وإمكاناتها التي ترتبط بالمعلوماتية، بل على الأصح بالناتج المالي لمعلوماتية هذه الوسائل، وهذا ما حوّل هذه المعلوماتية إلى أثمن الأصول على كوكب الأرض، وجعلها أكثر قيمة من النفط والغاز، وأصبحت قوة أعلى لا غلبة عليها.

أما اليوم فإنه ليس هنالك نظام حوكمة عليها للمساءلة حول ما يتعلق بالقدرات الهائلة التي تملكها شركات وسائل التواصل الاجتماعي؛ أو وسائل الإعلام المختلفة الأخرى؛ لانعدام الاحترافية فيها. أما في ظل النظام الاحترافي فإنك إما أن تكون مجبرًا على الخضوع للمساءلة والالتزام بالمعايير، أو أن تُنبَذ خارج المجتمع.

وفي حين يدّعي البعض أن إخضاع التواصل التكنولوجي للاحترافية سوف يقتل الابتكار، إلا أن الحقيقة هي عكسُ ذلك. إن من المؤكد أن الاحترافية لن تقتل الابتكار؛ بل إن من شأنها تحفيز الابتكار. إن إضفاء الطابع الاحترافي على المجال التكنولوجي الاجتماعي شاملًا شركات التكنولوجيا سيكون نعمة للابتكار، وأنا على ثقة بأن أوضاعنا الحالية التي

تعكس مأساة الرأي العام المُسيَّر سوف تتوجه إلى القيام بخطوات الابتكار الحقيقية المفيدة. وهنا أرجو ألا تفهموني خطأ: إن وسائل التواصل الاجتماعي هي في الواقع أدوات رائعة، ولكن فقط عندما تكون في الأيدي الأمينة، أعني: أيدي العاقلين الذين يتمتعون بالمسؤولية، وإن ماهية وجدوى الاحترافية: إنشاء مهنة محترمة فعالة متنامية معترف بها.

إن ما يقلقني حول مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي أن تصميمَها لا يأخذ في الاعتبار المعايير الإنسانية، وعليه، لا نجد اليوم أية قواعد أو قيم أو أخلاقيات ترسم مساراتها الاجتماعية، وأنا أنادي أنه قد آن الأوان لوضع حجر الأساس لمستقبل أكثر مسؤولية وسلامة وإنتاجية وشمولية لوسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال المهننة التدريجية لها إلى أن تتحول فيها الموهبة إلى مهنة حقيقية، ذات معايير وقواعد عالمية حاسمة وقابلة للتنفيذ، بعيدًا عن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة للأشخاص والرموز دون وجه حق.

وهنا يأتي دور القيادات المجتمعيّة لحماية أنفسهم ومجتمعاتهم الخاصة، بل لحماية المجتمع الوطني والعالمي ككل؛ لأن أي طريق يسلكونه سيؤثر على مجموعات كبيرة من الناس، ولنا القدوة في الأطباء والمهندسين الذين ساعدوا في قيادة التغيير عبر مساراتهم الشخصية؛ لأنهم كانوا يعرفون أنه ليس عليهم حماية الأشخاص الذين يمرّون تحت مشرط الجرّاح أو فوق الجسر الذي بناه المهندس فحسب، بل أيضًا حماية الجراحين والمهندسين أنفسهم، من المساءلة المتزايدة لنجاحاتهم.

ولا يتطلب الأمر شجاعة أخلاقية كبيرة أو عبقرية مميزة ليدرك أن زيارة الطبيب في عام ٢٠١٩ تختلف عن زيارته في عام ١٨٧٥، ولا أحد يأخذ على محمل الجد من يشير إلى أن مجرد انتقالنا من ظروف ١٨٧٠ يكفي لأن نكون راضين عن وضعنا الحالي، بل نحن بحاجة لبذل جهود هائلة لمعالجة التكنولوجيا من الداخل، كما هو الحال في قطاع الرعاية الصحيّة على سبيل المثال، حتى بعد إخضاعه لقواعد المهنية.

ولكننا لا نستطيع حتى البدء في مواجهة تلك المشاكل قبل أن نباشرها بالاحتراف، فلنهاجم التهديد الحقيقي بوضع حلول للمشاكل الحقيقية: الوضع القائم قبل الاحتراف، والمتاح للجميع، يجعل من المستحيل تقريبًا للإبداع الفعلي أن يزدهر. لذا ندعو للتوقف عن إبقاء الأمور على ما هي عليه والتوجّه للابتكار.

احفظوا كلماتي: الاحتراف سيأتي؛ فالمستخدِمون-وفي نهاية المطاف العاملون في مجال التكنولوجيا أنفسهُم-سيطالبون بذلك، وكلما أسرعنا كلّما توفرت لدينا خارطة طريق للخروج من الخندق الذي أقحم (وادي السليكون) نفسه فيه.

وختامًا..

فلدينا سوابق للاستفادة منها، وخبراء للتعلم منهم، بما في ذلك مسيرة مهننة مهنة المحاسبة العامة. لنجعل هذا التحول مستمرًا. لقد حان الوقت لـ (وادي السليكون) أن يتمحور حول ما يصلح للبشرية.

الشّعبويّة: هل تلتهم الديمقراطية؟

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع موجة الشعبوية المعاصرة التي تغزو الآن البلدان الغربية وتلقي بظلالها على بقية العالم.

وهذه الشعبوية لا يمكن ربطها بناخِبين معينين، أو بملامح اجتماعية-نفسية محددة، أو ببعض «الأنماط السياسية».

كما لا يمكننا أن نعزوها لإيديولوجية محددة بوضوح مثل الاشتراكية، أو الليبرالية أو الليبرالية الجديدة. لكن الشعبوية تتمظهر من منطلق داخلي معروف، وقابل للتحديد: فالشعبويون ليسوا بالضرورة مُعادين فقط لـ «النخب»-أي الخبراء والشخصيات العامة الذين يساعدون مَن حولهم على التوغل في المسؤوليات الثقيلة التي تواكب الحكم الذاتي، مع أنهم أساسًا مناهضين للتعددية؛ لأن ادعائهم الثابت أنهم فقط من يمثلون الشعب الحقيقي.

خلال مؤتمر في لشبونه مؤخرًا أثار (شون روزنبيرغ)، الأستاذ في جامعة (يو سي إيرفين) الأمريكية، جمهوره بتحدٍ لافتراض أساسي حول أمريكا والغرب، وكانت نظريته أنّ الديمقراطية اليوم تلتهم نفسها ولن تدوم طويلًا.

وبقدر ما قد يرغب منتقدو الرئيس (ترامب) الليبراليون في وضع علل أمريكا أمام بابه، يقول (روزنبيرغ) إن الرئيس ليس سبب سقوط الديمقراطية -حتى لو كانت حملته الشعبوية الناجحة المناهضة للمهاجرين أحد أعراض تراجع الديمقراطية- «فمن يُلام؟ هم نحن»، على حد قوله، «لأننا الشعب».

ولا ريب في أن الديمقراطية عمل مستمر وشاق، وبقدر ما يتم تهميش «النخب» المجتمعية بشكل متزايد، كذلك أثبتت فئات الشعب أنها غير مجهزة معرفيًّا وعاطفيًّا لاجتراح ديمقراطية حسنة الأداء، ونتيجة لذلك، انهارت المركزية وتحول الملايين من الناخبين المحبطين والحائرين بسبب يأسهم، إلى قوائم الشعبويين اليمينيين.

في الديمقراطيات الراسخة مثل الولايات المتحدة، ستستمر الحوكمة الديمقراطية في التراجع الفاضح حيث تفشل في نهاية المطاف على يد الشعبويين الذين يدّعون أنهم يتميزون بمركز وسطي بين اليسار واليمين، ويعدّونه الفيصل بين الخطأ والصواب.

النصف الأخير من القرن العشرين كان العصر الذهبي للديمقراطية. ففي سنة ١٩٤٥، ووفقًا لإحدى الدراسات الاستقصائية، لم تكن هناك سوى ١٢ ديمقراطية في العالم بأسره، ولكن بحلول نهاية القرن كان هناك ٨٧.

وبعد ذلك حدث الانقلاب الكبير: ففي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، توقف التحول إلى الديمقراطية بصوره مفاجئة ومشؤومة، وانعكس اتجاهه بشكل تدريجي.

لقد استولى السياسيون اليمينيون الشعبويون على السلطة، أو هددوا بالاستيلاء عليها، في بولندا والمجر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرازيل والولايات المتحدة، وكما لاحظ (روزنبيرغ)، «إذا اعتمدنا بعض المقاييس، فإن الحصة الشعبوية اليمينية من التصويت الشعبوي في أوروبا عمومًا قد تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف من ٤٪ في ١٩٩٨ إلى حوالي ١٣٪ في ٢٠١٨» وفي ألمانيا ازداد التصويت الشعبوي اليميني حتى بعد نهاية الكساد الكبير، وبعد أن تراجع تدفق المهاجرين الذين دخلوا البلاد.

فما سبب هذا التحول؟ هو أن الديمقراطية والتمثيل هما في الواقع شيئان مختلفان، فالتمثيل ليس في حد ذاته ممارسة ديمقراطية، ولا تشكل تحركات الشعبويين بأي حال من الأحوال بوادر معادية لمبدأ التمثيل.

وطالما هم في المعارضة، فإنهم يكررون الشيء القديم الذي تمارسه النخب الشريرة، بل قل النخب الفاسدة، زد على ذلك أن أي نقد لتصرفات الساسة السيئين يتحول تلقائيًّا إلى نقد مباشر للمؤسسات الديمقراطية نفسها.

وعليه فالديمقراطية، كما قدمنا، عمل شاق يستدعي الكثير من أولئك الذين ينخرطون فيه، فهو يتطلب أن يحترم الناس ذوي الآراء المختلفة عن آرائهم، بل أولائك الذين لا يبدون مثلهم، وهي تستلزم أن يُنقّي المواطنون مقادير كبيرة من المعلومات لفرز جيّدها من السيئ، والصحيح من الزائف، مع الوافر من التفكير والانضباط والمنطق.

اليوم، وبفضل وسائل الإعلام الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة، يمكن لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت نشر مدوّنه الخاص وحشد الاهتمام لقضيته، حتى لو كانت متجذرة في مؤامرة أو مستندة إلى ادعاء كاذب، فالناس يستقون الآن أخبارهم من وسائل الإعلام الاجتماعية بدلًا من الصحف المتداولة أو شبكات الأخبار التلفزيونية الثلاث القديمة: (ABC) و (CBS) و (NBC).

حيث تزدهر الأخبار المصطنعة، وهو المكان الذي يستمتع فيه الرئيس (ترامب) تكرارًا، وفي حين إن الديمقراطية تستلزم العديد من المتطلبات، تكتفي الشعبوية بمطلب واحد فقط: الولاء الذي يستدعي الاستسلام للرؤية القومية الجماهيرية، ولن تكون هذه حتى الآن، أو في المستقبل المنظور لحظة مناسبة للتفاؤل، فما يحدث في جميع – نحاء العالم يشير إلى أن اليمين المتطرف مستمر في المسيرة.

وختامًا..

فعندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون المشكلة أكبر من الرجل الجَدَلي المقيم في البيت الأبيض، وستظل الديمقراطية تحت التهديد بغض النظر عمّن يُمسك بعنان السلطة.

هل تتفوّق الآلات على البشر؟

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا شهده العالم، وتأثّر به..

إنه تطورَ الذكاء التقني بين العديد من الاستخدامات المستقلة في الروبوتات والمركبات والطائرات بدون طيار والأجهزة الطبية والصناعية المختلفة.

وهي تعمل جميعًا بدرجات متفاوتة من القدرة والتنسيق والذكاء، وتُظهر تباشيرُ العام المقبل تحقيقَ المزيد من التطورات للوصول إلى قدرات أعلى تقارب العقل البشري في عملية صنع القرار، والإدراك، أو التعلّم للأغراض العامة.

لدى كتابة هذه السطور، تحتدم منافسة ساخنة في الولايات المتحدة وحول العالم مستخدمة قدرات مشتركة من الذكاء الاصطناعي لإنشاء آلات يمكنها حتى تعليم وتطوير أنفسها. هذا ما تنبأ به الرائد المستقبلي (جيمس لوفلوك) البالغ من العمر ١٠٠ عام في كتابه الأخير«Novacene» أو «العصر الجديد»، راسمًا تفاصيلَ التطور المقبل للإنسانية الذي يغذيه الذكاء التقني.

حسب رأي هذا الباحث، لقد بدأت بالفعل بوادر العصر الجديد مع جوجل «الفا زيرو» كنقطه انطلاق أولية. هذه الآلات قد تتفوق على البشر كنوعية حياة متطورة، كونُها الطفرة القادمة من الحياة الذكية على الأرض، ويحذر من ان البشر قد يتخلّون قريبًا عن مكانتهم الرئيسة لإبداعاتهم الذكية المصطنعة. – وهو عصر جديد في الواقع، يمكن أن يكسِفَ البشر إزاء هذه الآلات!

لقد أطلق على هؤلاء «المتفهّمين» المستقبليين تسمية «سايبرغ»، آلات العصر القادم التي تتولى تصميم وبناء أنفسها، ويؤكد أنه في هذا المشهد الجديد، لن يكون استبدال البشر بالضرورة تحولًا قسريًا، بل بكل بساطة، تطورًا مرنًا وتدريجيًّا.

هذه العملية مستمرة بالفعل عن طريق أنظمة الذكاء التقني المتقدمة التي تم تطويرها مثل ألفا/ غو، وألفا/ زيرو وديب/ مايند. هذه الأنظمة الذكية، والقادرة على تطوير ذاتها

باستمرار، تشكل محورًا رئيسيًا نحو الانتهاء من تكوين «المشهد/ الجديد»، على حد قول (لوفلوك).

ويعتقِد لوفلوك أن الخطوة الحاسمة التي كرّست العصر الجديد كانت الحاجة إلى استخدام أجهزة كومبيوتر تُصمم وتَبني أنفسها، حيث يظهر نمط جديد من الحياة الذكية على الأرض من قِبل رائد سابقٍ ذكي صنعه واحدٌ منا، ربما من ما هو مثل ألفا/ زيرو.

لقد تردد صدى هذه التوقعات خلال مقابلة تلفزيونية أُجريت مؤخرًا صرّح خلالها (ايلون مَسك)، مؤسس شركتي تسلا للسيارات الكهربائية وسبيس/ اكس، أن أجهزة الكمبيوتر أصبحت على قدر من الذكاء بحيث لن يمضي وقت طويل لتتجاوز الذكاء البشري نفسه.

خلال مؤتمر حول الذكاء التقني العالمي في شنغهاي، قال مَسك لجاك ما، رئيس مجلس إدارة شركة «علي بابا» للتجارة الرقمية، أنه «يضمن أن أجهزة الكومبيوتر سوف تتجاوز البشر ذكاءً في نهاية المطاف وعلى مختلف الصُعُد»، وأضاف: «أول شيء يجب أن نفترضه هو أننا أناس أغبياء، عندما نتوصل إلى تطوير الأشياء لتصبح أكثر ذكاء من أنفسنا»، وأكد يقول: «سجّلوا كلماتي هذه: سيكون الذكاء التقني أخطر بكثير من الأسلحة النووية. فلماذا لا نزال نفتقر لأية رقابة تنظيمية تشمله؟» ومع كل مخاوفه من هذه التكنولوجيا القادمة، فإنها لا تزال موضع اهتمام كبير بالنسبة له. ففي سنة ٢٠١٥، وخلال حشد من عباقرة هذه التقنيات، تبرّع ببليون دولار لأبحاث مجموعة «OpenAI» لتمكينها من المضي قُدمًا في هذا الذكاء الرقمي لصالح البشرية جمعاء.

هذه المجموعة نفسها، هي التي تعمل بالفعل على خطة دؤوبة لمساعدة من يعانون من الشلل، بهدف مساعدتهم على القيام بأي حِراك إرادي، بمجرد التفكير في مثل هذا الحِراك. إلى جانب ذلك، يخطط (مَسك) لإطلاق شبكة أقمار صناعية ضخمة تكلف حوالي عشر مليارات دولار؛ لتغطي الكرة الأرضية بشبكة إنترنت سهلة ومتاحة، وقد طلب الإذن فعلا من الحكومة الأمريكية للحصول على شبكة أقمار صناعيه ضخمة تناهز ال ٥٠٠٠ لتأمين تغطية سريعة وعالمية، وقد صَمم هذا النظام، الذي يُطلق عليه اسم «SpaceX» لتقديم خدمات الإنترنت الرخيصة إلى أي كان على سطح الكوكب مع نطاق ترددي غير مسبوق، بدلًا من جميع الكابلات والألياف البصرية وأنظمة الإنترنت الأرضية الأخرى المتاحة حاليًّا.

وليست هذه بأي حال هي نهاية الطريق للعجائب التكنولوجية في هذا العصر. «ديب مايند» أو «الفكر المعمّق» على سبيل المثال، التي تأسست في لندن سنة ٢٠١٠ ويجري تطويرها الآن في كندا وكاليفورنيا، تهدف إلى دفع حدود الذكاء التقني إلى أبعاد أخرى، ويمكننا الآن تصور آلة يمكنها حل أي مشكلة معقدة دون الحاجة إلى مساعدة عملية، أو واحدة يمكنها تصحيح أو تجديد نفسها، وعندما يؤتي هذا المسعى ثماره الواقعية، سيكون أحد أهم التطورات العلمية التي ابتُكرت على الإطلاق، وأكثرها فائدة.

وختامًا..

فالعديد من اللدائن هي الآن مشتقات وتطبيقات «ديب مايند» بما في ذلك ألعاب التسلية الأكثر تعقيدًا وبدهية من أي وقت مضى. هذا هو غيض من فيض عندما يتعلق الأمر بالذكاء التقني، والأبواب المستقبلية لا تنفك مُشرَعة أمام روّادها.

كيف نواجه سنة الأزمات (٢٠٢٠)؟

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا كنّا قد توقعناه منذ عام ٢٠١٧ وهو أن سنة ٢٠٢٠ ستكون سنة الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والتجارية والأمنية وها قد عشناها، وقد تكون أصعب سنوات تاريخ البشرية.

وتعدّ شركتنا العالمية من كبرى شركات العالم الاستشارية والمتخصصة في دراسات الأعمال.. فقد كان من واجبنا أن نرصد التقارير والمؤشرات العالمية بشكل مستمر، من مراكز أبحاث استراتيجية أغلبيتها أمريكية، واستطعنا كباحثين ودارسين أن نستخلص من تلك الدراسات بعض التوقعات المحتملة، فاستنتجنا ما توصلنا إليه من قناعة بشأن أزمات عام ٢٠٢٠

وسينخفض الناتج القومي، وترتفع الديون العامة في العالم وتزداد البطالة ويزداد الغلاء وسيصل العالم إلى ما يسمى Stagflation، وستكون هناك أزمات اجتماعية وشعبويّة، وستؤثر الأزمات على بعضها، وتتراكم..

والعالم بحاجة لإنشاء فريق من الحكماء والخبراء الدوليين غير الحكوميين؛ من أجل صياغة مقترحات تنقذ العالم من هذا الانفلات والتشرذم، وإننا في «طلال أبوغزاله العالمية» وبعد أن تنبأنا بهذه الأزمات، قمنا بإعداد دليل للخدمات التي نقدّمها خلال هذه الأزمة من خلال خبرتنا الطويلة في عالم الخدمات المتطورة، بعنوان «استشارات إدارة الأزمات CMC – الأزمة هي فرصة بحدّ ذاتها» ومن تلك الخدمات: الاستشارات، والأرشفة الإلكترونية، والتّدريب الإلكتروني، والتّعلّم الإلكتروني، وإعادة هيكلة المؤسسات بما يتناسب مع قرارات «العمل عن بعد »، بالإضافة إلى العديد من الخدمات.

ونقدّم في «طلال أبوغزاله العالمية» مجموعة واسعة من خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحويل الرقمي، ولطلال أبوغزاله للتقنية «تاج تيك» التي هي إحدى شركات طلال أبوغزاله العالمية، هدف محدد هو (نشر ثقافة التقنية ومستلزماتها)؛ من خلال إنتاج أجهزة حاسوب محمولة وألواح ذكية ذات مواصفات عالميّة متقدّمة

وبأثمان منافسة تتيح لهم نوافذ التعلم الذاتي وتطوير الأفكار وصناعة الريادة بما ينشط الاقتصاد الوطني.

واستطعنا من خلال خدمة «الحلول المتكاملة للأرشفة الإلكترونية وإدارة إجراءات العمل» أرشفة ما يزيد عن ٢٠٠ مليون ورقة إلكترونيًا، وتطبيق الأنظمة المختصة بالأرشفة الإلكترونية في العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف القطاعات في الأردن، ودول المنطقة والعالم؛ استجابة إلى متطلبات العصر المعرفي، ومواكبة تطوراته، ودعم المؤسسات في التحول الإلكتروني والعمل عن بعد، حيث نعمل من خلال نظام إلكتروني شامل ومتكامل.

وإننا في «طلال أبوغزاله العالمية» نؤمن بدورنا الهادف تجاه تنمية المجتمع عبر تواجدنا العالميّ الممتد، كما جاء في تقرير «طلال أبوغزاله فاونديشن» عن خدماتها للمجتمع الأردني (٢٠٢٠-٢٠١٤) الذي سيرفع إلى الجهة المسؤولة، ومما تضمنه التزام الشركة المهنية طلال أبوغزاله العالمية بتسديد نصف أرباحها السنوية إلى طلال أبوغزاله فاونديشن لخدمة المجتمع (تاج فاونديشن) في الأردن، وتستثمر النصف الآخر داخليًّا لتطوير قدراتها الذاتية وبرامج توسعها، وتقديم تاج فاونديشن برامج مستدامة للمجتمع في مجال الأعمال شاملة التدريب والتأهيل، والتعليم التي تمولها ذاتيًا وبصورة مستدامة، وفي مجال التبرعات النقدية للجمعيات الخيرية والشركات المالية والاستثمارية والصناعية وغيرها.

وختامًا..

إن الأزمات فرص، وعلى العاقلين الاستفادة من تلك الفرص، وما جاء أعلاه توقعات لمرحلة عشناها وسنعيش آثارها.. ثم سيأتي بعدها إنشاء عالم جديد مزدهر مستقر فيه قيادةٌ، وفيه احترامٌ لمكونات هذا العالم، وفيه ازدهارٌ للبشرية جمعاء

سباق مع الزمن... «تاج تيك» ونشر ثقافة التقنية ومستلزماتها

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا من منا لا يعرفُه..

إنه حجمَ أهميّة علوم التِّقنيات المُعاصرة في هذه الأيام، ومن منّا لم يستهجن عمليّةً أدارها جهاز حاسوب دون طبيب! ومن منا لا يُدرك أن الآلة الحاسبة رفيقة للمحاسب الصغير والتاجر الكبير، وأنه بدونها قد لا يُنجز رُبع أعماله اليومية! ومن منا لا يُدرك أنَّ برامج الحلول الإلكترونية قد رتَّبت عمليات كُبرى ما كان لها أن تترتَّب ولا أن تعالج إلا بها.

إننا نُدرك بالمشاهدة أنه ما عادت مواد أي مكان لبيع أي مستلزمات سهلة الجرد، وأنها تمثل عددًا لا يمكن حصره بسهولة! وأن أيّ مؤسسة عاملة في دولة صغيرة يتجاوز عدد أوراقها ما لا يمكن حصره أو تنظيمه باليد!

لقد دخلنا في زمنٍ فاقت أوراقه وجداوله إمكانيات الحسابات اليدوية، وما عاد العقل المجرَّد يحصيها مهما حاول ترتيبها أو جدولتها! لقد دخلنا من مرحلة الجواز إلى مرحلة الوجوب (في استخدام الحاسوب).

من هنا تتسابق الأمم المعاصرة في ٢٠٢٠ إلى نشر ثقافة التقنيّة؛ لما لها من أهمية في القادم من أيام، فسيكون من العبثيّة سؤال أحدهم إن كان يفْهم في التعامل مع التقنية أولًا أثناء تقدُّمه إلى وظيفة ما، بل ربما سنصل إلى جدول نحدد فيه مستويات معرفة المتقدم إلى الوظيفة في برمجيات وتطبيقات بعينها، بدلًا من سؤال قبل هذا التاريخ عن تحديد مستوى تعامله العام مع جهاز الحاسوب.

إننا لا ننفي أنَّه فيما مضى من زمن لم يكن من شروط النجاح في عمل ما معرفة التاجر باستخدامات الحاسوب، إذا تجاهلنا أن الآلة الحاسبة هي حاسوب مُصغّر من جهاز الحاسوب الأكبر.

لقد أطلق علماء العربية اسم الحاسوب على جهاز معالجة البيانات؛ لتغليبه صفة (الحساب) على غيرها من الصّفات، فبالتعميم يُصبح الحاسوب هو الجامع المعالج الضّام لأعمالك كلها، فاشتركت صفة الحساب مع صفة الجمع والمعالجة والضم، ووافقت مجامع اللغة العربية على إطلاق (الحاسوب) اسمًا للجهاز الذي يشمل تلك الأعمال كلها.

لكن، لماذا لا نُطلق على الحاسوب اليوم اسمًا يشترك بعملياته التي يقدمها؛ فتطبيقاته اليوم تشبه الهاتف والكاميرا والطابعة وآلة التصوير وبرامج الرسم والخط وغيرها وصولًا إلى دورِه اليوم في خياطة الملابس، وتصفيف ورق المطابع العملاقة، وترتيب شحنات الميناء، وصناعة العمليات الجراحية، وهو يؤدي دورها جميعًا، بمهارة قد تتفوق على قدرات الذكاء البشري، مما جعلهم يطلقون عليه في هذه الأيام اسم (جهاز الذّكاء التقني) فهل هناك اسم جامع لتقنيات وظائف جهاز الحاسوب كلها يمكن أن يسمى به؟ ربما نسميه (الحاوي)، أو(المعالج) أو غير ذلك، وهي أسماء تختصر صفة عاملة في الجهاز الذكيّ.

و«تاج تيك» هي اختصار وصفيّ ذكيّ لإحدى شركات طلال أبوغزاله العالمية التي هدفت إلى نشر ثقافة التقنية ومستلزماتها، كما رسمت منذ إنتاجها الأول لأجهزتها (٢٠١٠)، خطّة للرقيّ والتميّز، ووجهّت رسالتها نحو البقاء في القمّة من خلال اعتنائها بمواصفات أجهزتها ذات المعايير العالمية، ثم وضعت أهدافها كأول جهاز عربيّ التصميم والصّناعة في العالم يزيل فجوة التعلّم الرّقميّ بين النّاس ويضع حدًّا للبقاء خارج السّحابة التكنولوجية جاذبة اهتمام ملايين المستخدمين حول العالم إليه رغبة واستدامة، لتنتهي بافتتاح مصنعها الرائد على أرض الوطن الأردن.

وختامًا..

فلقد استجابت طلال أبوغزاله للتقنية «تاج تيك» الشركة العربية الأولى إلى متطلبات العصر، وابتكرت الجهاز الأثْمن للمراحل القادمة، وانطلقت تُسابق الزمن في نقل مصنعها من الصين إلى مصر، والأردن، وغيرهما واحتفلت بذلك منذ أيام، وها هي الآن ترسم خطة عشرية لصناعة جهاز إلى كل عربي، فهل تصل الرّسالة وتحقق المبتغى، ونتصدر الأمم كما آن لنا أن نكون.

العصر الإلكتروني وتحديات المستقبل

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع فضل التكنولوجيا الرقمية..

ستتحول الأنشطة اليومية تدريجيًّا إلى المكننة المدعمة بالروبوتات أو البرامج الرقمية، وعندما نتحرر من الجزء الأكبر من انشغالاتنا الحالية، سننشغل إلى حد كبير في تحديد مهام هذه الآليات، وبنائها وتطويرها.

وقبل كل شيء، لا بد من إعادة التركيز على تفردنا البشري، ستكون لدينا الفرصة لاستثمار وقتنا في بناء العلاقة مع الآخرين، والابتكار، والخلق، والحدس، والترقب، وجميع الأنشطة غير التلقائية، والفائدة المرجوة منها بين الجدوى أو عدمها، وفيما يتمركز نشاطنا حول المكننة، لكن مسؤوليتنا المباشرة هي التحضير للأنشطة البشرية في الغد. هذا اليوم!

عندما كنا فلاحين متعلقين بالأرض، منشغلين في العثور على طعامنا أو إنتاجه، قمنا بتأمين احتياجاتنا الحيوية بأنفسنا (التغذية، السكن، مجابهة العناصر والحروب)، وبما أننا كنا نختفي عن هذه الأرض قبل سن الأربعين، لم يكن يترتب علينا حتى تمويل معاشاتنا التقاعدية.

اليوم، ابتعدنا عن الأرض وتقوقعنا في المناطق الحضرية أكثر فأكثر، فتنامت لدينا الاحتياجات الأساسية التي تأتينا قسرا من خلال الآخرين (صاحب العمل، عملائنا، رواتبنا، العناية الطبية، والضرائب والمقرضين الذين يمولون حمايتنا الاجتماعية والمدنية)، كل هذا مع حياة أطول مرتين، نحتاج كي نحياها للمزيد من المال، والتبرعات، وكافة المصادر التي تؤمن العيش الكريم، وبالتالي، قمنا ببناء مجتمعنا الحديث عبر صفقة تضامنية كبيرة: الموافقة على مغادرة الأراضي التي تؤمن لنا الغذاء، للعمل في المدينة، حيث توفر الوظيفة الأمان ومصادر الحماية، والمأكل، والمشرب وغيرها الكثير، وإذا حدث خطأ ما، أو عند الانتهاء من خدماتنا المجتمعية، ستزودنا بالاحتياجات الخاصة حتى آخر أيامنا.

وعليه تحول مجتمعنا لمجتمع تكافلي، قوامه كمٌ كبير من العلاقات المتبادلة التي تشكل قيمته الأساس، وتساند قدراتنا المشتركة لضمان هذا الاتفاق التضامني. المحاسب مثلا، يتولى

مداخيل المؤسسة التجارية التي تحتاج لوسيط تأمين، وهذا بدوره يحتاج لمحاسب، وهو ما يسمح للمحاسب بشراء الفواكه والخضروات في البقالة المجاورة، التي يتولى مديرها شؤون التموين ومحاسبة المنتجين، ويقدم العروضات الخاصة لتطوير مبيعاته بمساعدة زوجته المحامية التي تقصد طبيبها للاستشارات الطبية، والحلقة تطول وتطول...

التحدي الجماعي الذي يواجهنا هو: كيفية الحفاظ على هذه الصفقة، إذ على مدى فترة زمنية قصيرة نسبيًا (١٠ إلى ١٥ عامًا)، في جميع المراكز الحضرية لكوكب يسكنه ٨ مليارات شخص، بين محاسبين، وسائقي تاكسي، وسماسرة، ووكلاء مرافق، ومديري منتجات، ومحامين وأطباء... يتحول الجزء الأكبر من هذه الأنشطة إلى المكننة؛ لأنها مكررة وبالتالي قابلة للإنتاج الرقمي، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ولن يكون التحدي الاستعاضة عن النشاط البشري بالآلة. فنحن نفعل هذا منذ مدة بعد أن اعتدنا في حياتنا على الإستقرار. التحدي هو عندما يحدث ذلك بسرعة كبيرة، ويشمل الجميع في الوقت نفسه، وفي كل مكان، ونتكلم هنا عن سكان أكثر عددًا عمّن عايشوا التطورات السابقة (الشؤون المالية، المناخ، وسائل الإعلام)، والتحدي هو أيضًا في الوتيرة والحجم وكذلك في أننا أكثر يقظة، ودهاء، ومعلوماتية، وبخاصة في البلدان الغربية، حيث اعتاد الناس على وتيرة عيش متقدمة... أما عند الفقراء، وبخاصة في معظم البلدان الأفريقية، والشرق الأوسط وآسيا، فيختلف مفهوم التحدي إلى الشعور بتحدٍ آخر: معادلة هذه الموازين.

والمشكلة أنه، مثل سائر الإرهاصات الجماعية الرئيسة، ينجم التحدي أمام عدد كبير من القرارات الفردية التي تسير في نفس الاتجاه، لأنه عند نقطة ما، يرى الجميع مصلحته على مستواه خاصة في مرحلة التحضير الرقمي. من هنا يصبح التنفيذ التلقائي ضروري بالنسبة للجميع.

وسوف تصبح جميع الأنشطة الحياتية بما فيها الجدوى التقنية، والمصالح الاقتصادية ومتطلبات العيش، آلية بالتدريج. هذه هي الحقيقة ولا مفر منها، وجميعنا كأفراد، سوف نفضل السيارات الذاتية على سيارات الأجرة لسهولة التعامل معها. على مستوى الشركات، سوف تتم المكننة لأنها توفر ميزة تنافسية (حيث تنعدم الإضرابات وتخف النفقات التشغيلية)؛ وفي حال التضامنيات الشعبية والحكومات سوف تسهّل المكننة

التنفيذ التلقائي لتطوير الخدمات المقدمة وسيزداد إتقان العمل بين موظفين أقل عددًا إنما أكثر جهوزية.

وأخيرًا لا آخرًا سيتحسن ترشيد الإنفاق.

وسيكون هذا تحديًا جماعيًّا لأنه يتعلق بنا جميعًا كل في موقعه وربما في الوقت نفسه، أيا كانت نشاطاتنا. لكن هذا التحدي يتناول في المقام الأول من هم في مواقع المسؤولية، أولئك الذين يقررون الاستثمار في التشغيل الآلي أو عدمه، واختيار المواضيع، ووتيرة الاستثمار وترسيم الأولويات، وتعيين المحاسب أو المدير، المحامي أو الطبيب، وهؤلاء سيتحررون أولًا من أنشطتهم المتكررة، التي ستقوم بها الروبوطيات المتقدمة.

هنا تبرز مسؤولية متجددة، ألا وهي اقتراح وتصميم وبناء أنشطة جديدة موازية لنوعية الخدمات الجديدة التي سوف تتطلب المهارات الجديدة، والمهن البشرية المطورة، وضروب أخرى من التواصل والارتباطات التي تنشئ بدورها القيم الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

جوهر المسؤولية المقبلة، أن نكون قادرين على الاستجابة لهذا التحدي البشري بحلول العصر الرقمي، ألا وهو الاعتراف بالفرصة القادمة وانتهازها لننمو معًا بصورة جماعية، حيث ترتفع بنا، وتقربنا من بعضنا البعض، وحيث يتم القبول والاعتراف بأن السنوات ال ١٠٠ الماضية قد تمكنت من تغيير الإنسان ونقله من العمل على سلاسل الإنتاج المصنعي إلى رسائل البريد الإلكتروني.

وختامًا..

فلقد خلقنا الرجال الآليين، وسخّرنا هذه الآلات لتعمل ما كنا نعمل، فهل يمكننا تأمين الإنسانية للإنسان؟ إذا.. تم الوفاء بهذه المسألة، فسيكون عصر الرقميات القادم ممتعا، ومثمرًا ومحفزًا للمشغّلين المتطورين بيننا، وكذلك لعمال المساندة والإشراف، بل حتى لمزارعي المستقبل الذين سيختلفون عن أجدادهم القدامى.

مَرَاكِبُ الإنْقَاذ ـ العَمَلُ عَنْ بُعْد: نَمُوذَجُ إدَارَةِ أعْمَالِ الزمنِ القَادِم

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا تحتاجُه الأعمال في بعض الأوقات..

وتحتاجه للتكيُّفِ من خلال العمل عن بعد، وربطها بالتقنيات اللازمة لحسن إنجازها، فما الهدف الذي يتجلّى من خلال العمل عن بعد، وما هي ضماناته، ومؤشرات نجاحه؟

الهدف الرئيس الذي تصبو إليه المؤسسات في ظل الحاجة للعمل عن بعد هو الإبقاء على حاجاتنا الأساسية قائمة أثناء هذه الفترة كما كانت قبلها، وأن نستمرّ في نجاحاتنا. نحن نعيش في سوق «الذكاء الاصطناعي»، وعلى كل فرد أن يقيس مقدار أمّيته من خلال مدى معرفته للغة الذّكاء الاصطناعي التي تتطور كل دقيقة! كما أنّ عليه أنْ يُنقذَ ما يتقنه؛ إذ لا نعلم إلى أين تجري بنا مقادير التّقنيّة العالميّة، وإلى أي مدى يمكن أن يتغير مفهوم الأمية في المستقبل المنظور!

«من المؤكد أن عدد الناس الذين يعملون من المنزل ارتفع بشكل كبير في أنحاء العالم هذه الأيام. لقد أوصت شركة «ألفابت»، المؤسسة الأم لشركة «جوجل»، بأن يعمل موظفوها جميعهم في أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط من منازلهم حتى ١٠ أبريل/ نيسان، كما أعلمت «أمازون» موظفيها جميعهم على مستوى العالم القادرين على العمل من المنزل للقيام بذلك حتى نهاية مارس، وقد طلبت شركات تقنية أخرى، بما في ذلك «تويتر» و»مايكروسوفت» و»آبل»، من موظفيها العمل من منازلهم، وكذلك عشرات الشركات الصّغرى الأخرى.

وهو تدبير مؤقت بالطبع، اعتمادًا على انتهاء صلاحية كورونا، ولكن هل يمكن أن يصبح مستمرًا بعد أن تدرك هذه الشركات المزايا الهائلة في نقل الموظفين من المكاتب والطلاب من المدارس والجامعات في المدن المزدحمة إلى العالم الرّقميّ في هدوء منازلهم، وترشيد الوقت والمال، وإيقاف الفساد، والتوفير على جميع المواطنين الذين يقودون سياراتهم إلى المكاتب الحكومية ويقفون صفوفًا لإنهاء معاملاتهم؟ نعم، يمكن، من خلال نشر «إنترنت الأشياء» في جميع المواقع الحكومية والمدارس والشركات.

هنا يبرز السؤال الكبير: هل لا بد للقيام بذلك من تدخل العنصر البشريّ؟ ماذا عن الامتحانات المدرسية التي تتطلب التّدقيق لضمان نزاهة الاختبار ولتتحقق من مُعامل صدقها؟ أو الاجتماعات المباشرة للشركات لتحديد القرارات الرئيسة؟ أو عددٍ لا يُحصى من المتطلبات ذات الصّلة؟ هنا تأتي «Spatial».

شركة البرمجيات هذه، تقوم بتطوير نظام يتمّ بموجبه عقد الاجتماعات من خلال الصّور المجسّمة التي توفر صورًا ثلاثية الأبعاد. سواء أكان الاجتماع في مدينة معينة أو بين عدة مدن في العالم، فستُظهر الصّور المجسمة ثلاثية الأبعاد للمشاركين في الغرفة نفسها ما يمكنهم من التفاعل عبر سمّاعة «الواقع المعزّز»، وما سيوفر المشاركة الكاملة أثناء مؤتمرات الفيديو ويسمح للأعضاء برؤية الأشياء بطريقة أكثر واقعية ومن زوايا متعددة. عدة شركات تتنافس حاليًّا لتطوير هذا النظام بما في ذلك «Google Classroom»، الذي يساعد المعلمين على إعداد الدورات التدريسية وإدارتها.

وربما تُظهر لنا الكورونا في الوقت نفسه صعوبة تحمّل العمل عن بعد عندما يتعلق الأمر بالبلدان المتخلفة وغير المؤهلة رقميًّا، وبخاصة شرائح المجتمعات الفقيرة التي لا تملك حتى جهاز كمبيوتر، ناهيك عن الاتصال بالإنترنت. البعض منهم يستخدم حاليًّا شاشة التلفزيون الوطني لتوفير حصص التدريس عن بعد. لكنّ العمل جارٍ في أنحاء العالم لتعزيز الوسائل الرقمية: فالحكومات الرقمية لا يمكن أن تعمل إلا مع المواطنين الموجّهين رقميًّا والمؤهلين فعلًا للعمل عن بعد.»

وعندما تُستكمل هذه التجهيزات عالميًّا، يأتي دور برمجة الأعمال عن بعد لاختراق المألوف والمعتاد بين التوقيت والاختيار وترتيب الأولويات، وستكون هذه المهمة الأصعب والأكثر عبئًا من الأعمال التي ما كان لها أن تتمظهر أو تترتب أو تكون ذات أولوية لولا الحاجة لإجراءات العمل عن بعد، وتتعدد توجهاتنا في ظل هذا العمل حيث يمكن حصرها في اتجاهين: الحاجة (التّواصليّة)، والحاجة (الخدماتية)، فالأولى تتوفر بما نملكه من أجهزة الذّكاء الاصطناعي مثل أجهزة الحاسوب المحمول والألواح الذكية، أما الثانية فبما يضمن استمرارية الحياة من غذاء ودواء وأمن، والاثنان لا ينفصلان!

«الوجه الآخر للعمل الرقمي البعيد هو أن الشاشات تنأى بالناس عن بعضهم البعض. هذا هو الفارق بين التفاعل وجهًا لوجه والتفاعل عبر الإنترنت. الناس سوف يتوقون دائما إلى تقاسم لحظة في الزمان والمكان مع شخص ما، هل تعتاد «أدمغتنا القديمة» على هذا الواقع الجديد من التفرّد؟ على المدى الطويل، يفضّل العاملون عن بعد عدم البقاء في المنزل بمفردهم طوال اليوم على الرغم من أنهم يشعرون بالراحة في التّعامل التّجاري وهم بملابسهم الخفيفة، ومع ذلك، يمكن التعويض عن هذا بالاستمتاع بأمسيات استرخاء مع الأصدقاء الخُلَّص في المقهى القريب. كما يمكن أن يقابَل روتين العمل عن بعد بعطلة نهاية أسبوع جيدة في المنتجعات يموّلها ما يوفرونه من وقود ووسائل الراحة الأخرى خلال الأسبوع، بعيدًا عن أجهزة الكمبيوتر، وقريبًا من الطبيعة.»

نجاحنا في العمل عن بعد يتمظهر في مجموعة مؤشرات هي: عشق العمل، ومهارة التأقلم، وقدرة التمييز، والاختيار، والترتيب، والتنظيم داخل هرم الأعمال، حيث تُعِيْن البرامج التّقنيّة الجاهزة والمُعدّة حسب الحاجات العملية بتشكيل خلايا (من زملاء العمل) تعمل بدراية وفهم وقدرة على ربط المكتوب بالمقروء وتمييز القابل للترجمة على أرض الواقع مع المفروض تخيّله ورصد المتوقع إنجازه، وغير ذلك مما يفرضه العمل ساعة بساعة.

ورغم أن العمل عن بعد لا يرتبط بزمان آلي يقيس ساعات عمل محددة، ولا بمكان يحيط بالعاملين وأدواتهم وحاجيّاتهم، إلا أن التدرّب على صنع خليّة مُتابعة للعاملين عن بعد سيضمن استمرارية الإنجاز، ويتجاوز عقبات عدم التّواصل الوجاهيّ، وعقبات المتابعة الدقيقة لأوقات العمل داخل محيط المكان أو خارجه. عبر هذا النجاح في العمل عن بعد يمكننا تجاوُز معظم العقبات وتحقيق ضمانات ما كان لها أن تتحقق بدونه، بل إنه بممارستنا للعمل عن بعد سنكتشف أسلوبًا مثاليًّا وأنموذجًا قادرًا على ضمان استمرارية النجاح، ونتجاوز إهمالًا طالما مارسناه فيما مضى للعمل وفق هذا الأنموذج الذي ربما سيكون هو النّهج المستقبليّ لإدارة أعمال السّنوات القادمة.

العمل عن بعد عمل صامت لا يستدعي في الغالب تخصيص ساعات صباحية أو مسائية، لكنه عمل ممنهج ومنظم خاصة في حالة عملنا لمؤسسة تستدعي اجتماعات تقييم وتخطيط وبرمجة، كما يضمن بناء القدرات، ويساهم في صناعة جيلٍ يملك ما يؤهّله إلى إعالة نفسه وأسرته؛ بما سيمتلكه من مقومات مهاريّة ومعرفيّة.

هذا هو مركب الإنقاذ نحو المستقبل في هذا القرن، وهو لن ينتظرنا لنُجهّز أمتعتنا وأدواتنا أو لنُقدّم حُجَجَنا في عدم جاهزيتنا، فذلك كلّه سيذهب هباء! ولن يُصدقنا أحدٌ إذا قلنا إننا لم نكن ندري بوصوله؛ لأنه يُطلق الأبواق، الآن وسينشر شِراعَ الإبْحَار قَريبًا.

وختامًا..

فالعمل عن بعد لم يَعُد نِظامًا وِقائيًّا أو اسْتثنائيًّا، بل أساسيّ وواقعي، ومن لم يُقبِل عليه الآن فسيسبقه آخرون، ولن يتصدرَ القائمةَ مهما بَلَغَ جهْده.

التعلم الرقمي يتصدى للكورونا

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا صنعته (الكورونا)..

فعندما قررنا أخيرًا أن نستثمر التعلم الإلكتروني وأن نتعامل مع برمجيات التعلم عن بعد، ونمارسها ناشطين ونشيطين، وقد كنا نعدها-أعني تلك البرمجيات-من (إكسسوارات) أجهزتنا الحاسوبية! فالكورونا، ورغم ما جلبته من مشكلات، إلا أنها جلبت عدوى أخرى معها هي عدوى التعلم الإلكتروني عن بعد، ممّا أهّل المواطنين إلى التّعلّم الذاتي الذي هو «الأساس الصحيح للتعلّم»، وصرنا في عصر الحكومات الإلكترونية الحقيقية التي تخدم أناسًا إلكترونيين.

ولا يقاس هذا التعميم على القطاعات المنشغلة في التعليم كلها، فثمة قليل منها استمرت فيما كانت تعمل به من منظومة التعلم الإلكتروني عن بعد، وواجهت الحظر الذي فرضته الكورونا بمزيد من حصص تعلّم.

تتصدر الكورونا بصفتها العدوى الفريدة من نوعها التي تأتي بمجرد التلامس مع الشخص المصاب- تتصدر قائمة الأخبار اليومية، وتتصدر معها عدوى التعلم الإلكتروني عن بعد؛ لأنها جاءت متزامنة مع ظهورها، وإننا لم نأخذ هذه العدوى من أساليب تدريس موجودة عند غيرنا ونجرب تطبيقها عندنا، فالتعليم الإلكتروني في العالم المتحضر ألف باء أي مرحلة، ولا يختلف اثنان على أهميته، بل إن ابتكار برنامج تعليمي يُعدّ شرطًا من شروط التّخرج من مراحل التعليم الإلزامية!

أما عندنا والحال يزيدنا دهشة، فلم نعد نفرق بين ما يلزمنا، وما لا يلزمنا، وبتنا نستورد ما يفيد وما لا يفيد؛ فأين نحن من التعلم الحقيقي ودولنا لا تعترف بالتعلم عن بعد، بل ما زالت للأسف تكتب في شهاداتها عبارة (عن بعد) في إشارة إلى أن متلقي معلومات هذه الشهادة تلقاها وفق نظام التّعلّم عن بعد! فأية عدوى تلك التي فرضت علينا أن نتعلم عن بعد، وأية مصيبة تلك التي أدخلتنا إلى عالم التعلم التقني الإلكتروني عن بعد، إنها الكورونا ومن سواها!

تثبت التكنولوجيا اليوم أن بِيَدِهَا الحلّ، فبها تبحث الأمم عن علاج للكورونا، وبها ما زالت شركات كبرى تعمل وتتطور، وبها لم يتوقف قطار التّعلّم، وبها نقضي على فروقات كبيرة بين من يملك ومن لا يملك، أقصد من يملك شراء مكتبة من عشرات الآلاف من الكتب، ومن لا يملك إلا جهازًا صغيرا لا يتجاوز ثمنه ثمن عشرين كتابًا من تلك الآلاف العشرة، ولكنه يُمَكِّنُ صاحبه من قراءة ما لا يُحْصَى من الكتب.

وأتذكر صاحبي القديم وقد كنّا نتناقش في عدد المرات المسموح بها للطالب في أن يعود إلى مرجع إلكتروني، خلال كتابته لأطروحته، وكان يستهجن صاحبي القديم رجوع الطلبة في رسائلهم إلى الكتاب الإلكتروني، وينعتهم بالعجز والكسل، بل وينعت ذلك الكتاب بـ(المغشوش)!

قد يكون للكوارث فضل في أشياء، مثلما عدنا إلى التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني، في زمن الكورونا؛ فتتساوى حالة عدوى انتقال التعلّم الإلكتروني بين الناس، بحالة انتقال عدوى فيروس كورونا بينهم، وما أحدثته الكورونا من هلع وفزع في العالم حالة أعادت الأمور إلى نصابها: من ضرورة أخذ الحيطة في إجراءات الوقاية، والحفاظ على النظافة المستمرة، وتبنّي نمط صحّي حياتي غير متورط بما لا يسمن ولا يغني.

ما كان ترفًا بالأمس أصبح اليوم مُجبِرًا، ويستجيب الإنسان إلى ما يُجبر عليه في الغالب، وهذا ما حصل معنا في عودتنا إلى تكنولوجيا التعليم، وكما تحوّل فيروس الكورونا إلى (ترينـد)عالمي تحوّلت تكنولوجيا التعليم كذلك، فالدول بين خيارين: إما إيقاف التّعلّم، أو التّعلّم عن بعد باستراتيجية إلكترونية تعارف عليه الإعلام باسم (البديلة) وهي ليست كذلك!

وما يعرف تجاوزًا باسم (التعلم عن بعد)، والاسم لا يوحي بشيء من الدّونيّة أو حتى باضطراب في منظومة أساليب التّعلّم، بل على العكس، يوحي الاسم بـ (القدرة على التّعلّم) و(التّعلّم مدى الحياة) وعلينا أن نعيَ أنّ الاستغناء عن التعلّم النّظاميّ المباشر التّقليديّ بات قوسين أو أدنى، وبالتالي سوف لن تبقى حاجة لاتصال مباشر بين مُعلّم ومتعلّم في مدرسة أو ما يوازيها على مدار العصر القادم.

إن التعلم الإلكتروني ليس تعلّمًا (بديلًا) وليس منفذًا في الأوقات الصعبة، بل هو حلّ جوهري للمتعلّم الذي يكسب قوت يومه من وقته، ولا يجد وقتًا للذهاب إلى مكان تعلمّه، فعلينا أن نوفر بنية تحتية تكنولوجية عالمية قادرة على التكيف مع أسلوبه في الأوقات كلّها وعلى مدار العام، فقد آن الأوان كي يختار الطالب بين نظامين في التّعلّم إما تعلّم مباشر أو تعلّم غير مباشر وهو ما ندعوه بالتّعلّم الإلكترونيّ دون ان نطلق عليه اسم (التعلم عن بعد) ولا (التعلم البديل).

وختامًا..

فلقد كشفت الكورونا حقيقة واقعنا التعلُّمي التكنولوجي وآن الأوان كي ننشئ لنا نظامًا تعليميًّا إلكترونيًّا متطورًا وليس بديلا في الأوقات الصعبة كما هو معمول به الآن، بل نبدأ به من مكانه كرديف للتعلم المباشر التقليدي، ونستخدمه كوسيلة تعلُّميّة وأحد مصادر التّعلّم داخل غرفة الصف، وعلى مدار العام، ونستفيد منه كثيرًا خلال العطلة الصيفية، وبالتالي علينا دمج تقنية التعلم الإلكتروني بشكل متدرج مع التعلم التقليدي؛ لتهيئة المتعلمين، ونكون ممن يستثمر معاناته ويحولها إلى نعمة.

في مواجهة الكساد العالمي الأكبر في التاريخ

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا عن بعض الأفكار في مواجهة الكساد العالمي الأكبر في التاريخ؛ لأن الطريق للخروج من الأزمة طويل، وشاق، ومؤلم، وإن علينا أن نتشارك في النقاش ونطرح المزيد من الأفكار.. «كلّ من موقعه» مدركين أننا ما زلنا في بداية الطريق!

ولا خلاف على أن الكورونا من أسباب هذا الكساد، وأنها ستعيش معنا لفترة ليست قصيرة!

وبالتالي فإن آثارها الاقتصادية السلبية ستستمر أيضًا، ولا يجوز أن ننتظر القضاء على الوباء؛ للتفرغ في مواجهة الأخطار الاقتصادية والاجتماعيّة الدّاهمة.. فالأزمة الاقتصادية التي توقعت حدوثها عام ٢٠٢٠ تنامت وها هي تتواصل خلال معركتنا مع الكورونا، وستستمر بعدها وصولا بنهاية هذا العام إلى (الكساد الأكبر في التاريخ)، مقارنة بالكساد الكبير (١٩٢٩ إلى ١٩٣٣).

ومن الضروري أن تضع كل دولة الخطط المناسبة لمواجهة هذا التحدي الكبير علمًا بأن تقرير صندوق النقد يقول إن الخروج من الأزمة يعتمد على الإجراءات التي تتخذها كل دولة، وأننا نحتاج إلى خطة إنقاذ اقتصادية سريعة لسنة ٢٠٢٠ وخطة أخرى بعد ذلك حتى عام ٢٠٢٥

ومع علمي بأن «أهل مكة أدرى بشعابها» وأن لكل بلدٍ ظروفه واعتباراته الخاصّة به، ولذلك لن ادعي القدرة على تقديم اقتراحات محددة لكل دولة لأن صناع القرار والخبراء في كل بلد عربي هم الأقدر.

ومن المناسب اختيار فريق مختلط من الحكومة وقطاع الأعمال والأكاديميين والمجتمع المدني لتشكيل «فريق مواجهة الكساد الأكبر في التاريخ»، كمجلس استشاري يرفع الفريق تقاريره لرئيس الدولة ليقرر ما يراه بشأنها من إجراءات.

ويمكن أن يقدم اقتراحات بديلة بعيدًا عن فرض ضرائب جديدة تعرقل الانتعاش المطلوب.. إضافة إلى إلغاء الضريبة عن المشاريع الاستثمارية الجديدة في الزراعة والأدوية، وكافة الصّناعات المُجدية، وتأمين الحماية اللازمة لها وصولًا إلى الاكتفاء الذاتي في الدولة، والتركيز كأولوية على التّحوّل إلى دولة رقميّة، بما في ذلك في تجارة الخدمات، وفي التعليم (بشكل خاص التعليم الرقمي) وفي الحكومة الرقمية، وتحديث قوانين التعليم والتعامل الرقمي بشكل شامل وفعال.

مع اعتماد سياسات تحفيز النمو في الناتج القومي، ودعم الأربحية في الشركات؛ توفيرًا للمزيد من فرص العمل ولتوسيع الوعاء الضريبي مما يحقق دخلًا ضريبيًّا أكبر للدولة (دون اللجوء إلى زيادة مباشرة على الضرائب)، وإشراك القطاع الاقتصادي والمواطنين في اتخاذ القرار.. فلقد أثبتت أزمة الكورونا أن المواطن يتقبل ويتعاون ويلتزم ويحترم قوة السلطة عندما يعلم أن ذلك لمصلحته.

واعتماد برنامج لتعيين العاطلين عن العمل في الشركات الصغيرة وصرف رواتبهم من خلال الشركات التي يوظفون فيها (بدلًا من صرفها لهم وهم قوّة معطلة في منازلها)، وتشجيع نظام التدريب لغرض التوظيف بعيدًا عن شروط قانون العمل وبالتراضي بين الشركة والعامل، وتبني خطة اصلاح اداري بالتوازي مع برنامج تقشفي لترشيد الانفاق وإعادة هيكلة القطاعات الحكومية، والالتزام السيادي المطلق والثابت بالحفاظ على حرية حركة الأموال.

وختامًا..

فإن إعادة هيكلة سياسات الطاقة، وتطوير الاتفاقيات الدولية لتحقيق المصلحة الحقيقية للوطن، ودعم الشركات الصغيرة نوعيا وتشريعيا واجرائيًّا، ودراسة خصخصة المؤسسات الحكومية.. إلى غير ذلك، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة في الفعالية والأربحية بدلا من الخسارة (باستثناء المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة للدولة)، واعتماد سياسات وإجراءات ضبط الأسعار ومكافحة الغلاء.

تطوير أنظمة الإدارات في وقت الأزمات وفقًا لمواصفات الآيزو

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الرّكود الاقتصاديّ، وتضاؤل الإنتاج..

وتمرّ المؤسسات والشركات به بسببٍ من هنا أو سبب من هناك، وإن المرحلة الأنسب لتنفيذ مشاريع تطوير أنظمة الإدارة من قبل منظمات الأعمال هو الآن؛ لرفع فعاليتها.

وقد مرت بنا فترة الحجر المفروض؛ لمواجهة انتشار جائحة كورونا، مما حررنا من ضغوطات طلبات الزبائن ومواعيد التسليم.. الأمر الذي وفّر الوقت الكافي لدى الموظفين، فتم استغلاله في تنفيذ مشاريع طالما أجّلت الإدارات تنفيذها؛ حرصًا على تلافي التأخير في الأعمال اليومية.

ولدى المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) العديد من مواصفات الإدارة التي يستطيع من يرغب من في تحسين عملياته استخدامها كمراجع لعملية التطوير، ثم التحقق من اكتمال الأنظمة التي تمّ إعدادها، وصوابية تنفيذها عبر الحصول على شهادات المطابقة من إحدى الجهات المانحة المعتمدة.

وتعد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) أكبر مُطوّر وناشر للمعايير الدولية، فهي عبارة عن شبكة من معاهد المعايير الوطنية لـ ١٦٤ دولة يُمثل كل منها عضو واحد، تأسست عام ١٩٤٦، وأمانتها المركزية من مقرها في جنيف، سويسرا، وتتولى تنسيق العمليات، وقد أصدرت أولى مواصفاتها عام ١٩٥١، وكانت مواصفة خاصة بدرجات الحرارة المعيارية لقياس الأبعاد في التصنيع.

كما أصدرت (الآيزو) أول مواصفة تختص بأنظمة الإدارة عام ١٩٨٧ لتكون سابقة بحق، حيث إن جميع المواصفات التي أصدرت قبل ذلك العام كانت إما مواصفات لمنتجات، أو مواصفات لقياس المؤشرات الصناعية والبيئية.. ثم شكلت هذه المواصفات سلسلة الآيزو ٩٠٠٠ التي كانت تعنى بتوكيد الجودة (وتم تغييرها لاحقًا لإدارة الجودة).

تم اختيار شركتنا (أبوغزاله للاستشارات) لتكون العضو العربي غير الحكومي الوحيد في لجنة الآيزو الفنية تحت رقم ١٧٦، والمسؤولة عن صياغة سلسلة مواصفات الآيزو ٩٠٠٠ منذ العام ١٩٩٤ وحتى الآن.. مما ميّزنا، وزاد من جدارتنا، وكفاءتنا.

وقدّم ممثلوا شركتنا مئات الدورات والمحاضرات التعريفية حول هذه التعديلات للمهتمين في هذا المجال في أكثر من ٢٠ مدينة عربية على مدار الـ ٢٠ عامًا الماضية.

وللحصول على شهادات الآيزو فوائد مهمة للمؤسسات تبعًا إلى طبيعة عملها وحجمها، منها أنه تشترط العديد من الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية والحكومية وغير الربحية الحصول على واحدة أو أكثر من شهادات المطابقة لمواصفات الآيزو لاجتذاب التعامل معها، كما تعزّز القدرة التنافسية في السّوق، وتضع نظامًا يمكن تنفيذه، وضبطه، وضمانًا لتطوير العمليات والخدمات والمنتجات، وتعالج مشكلات الجودة، وترفع مستويات الرضا لدى الزبائن، وتضمن الالتزام بتعليمات الجهات التشريعية والتنظيمية بما يتعلق بالبيئة والسلامة المهنية... إلى غير ذلك.

ولدى مستشاري الآيزو القدرة والكفاءة المهنية لمساعدة كافة أنواع المؤسسات بمختلف أحجامها وتنوع أعمالها للحصول على شهادات المطابقة لأغلب مواصفات الإدارة التيتشمل: مواصفات إدارة الجودة الآيزو ٩٠٠١ التي تؤكد التزام المؤسسة بمتطلبات إدارة وضمان الجودة، ومواصفات إدارة البيئة الآيزو ١٤٠٠١ التي تُلزم المؤسسات بالتعليمات المحلية المتعلقة بالأداء البيئي، ومواصفات إدارة السلامة المهنية الآيزو ٤٥٠٠١ التي تساعد على تأكيد الالتزام بتوفير بيئة عمل آمنة للعاملين في المؤسسات وتقلل الإصابات وتحمي المؤسسات من المسؤولية القانونية تجاهها، وغيرها.

وختامًا..

فإن شهادات المطابقة لـ(الآيزو) حاجة حقيقية، وليست متطلبات دعائية، فهي لا تؤثر على مكانة المنظمة أمام منافسيها فحسب، بل تؤثر بشكل كبير على جودة المنتج، وبالتالي على الرّبحيّة، كما تؤثر على خدمة الزبائن، ومستويات رضا الموظفين وولائهم للعمل، ولكن يجب التنبه إلى أن شهادة الآيزو قد تغيّر الهيكل الحقيقي للمؤسسة جذريًّا.. فلا بد من وجود نية حقيقية للتغيير وتقبّله، مع الثقة التّامة بأنّ هذا كلّه يحتاج إلى جهد متواصل وصبر وتأنٍ.

خُطَّةُ إعَادَة الإعْمَار المستدام (التمكُّن والإمكان)

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الخطة الاستراتيجية البنيوية الشاملة لإعادة الإعمار والانتشار.. لتكون هدفًا مفصليًّا، ولا بد لتحقيقه من رؤية غير تقليدية تحدد الغرض والرسالة والأهداف والشكل المرجعي.

إن «خطة إعادة الإعمار والانتشار» تبني البشر والحجر معًا، وعلينا كي ننفذها أن نسير بشكل مؤسسي ومتسق ومترابط ومحدد الأهداف ومفصل لبعضها، وعلينا أن نتخذ نقاطا مرجعية وأن نحدد مسؤوليات كل مؤسسة أو فرد منا في هذه المرحلة.

إن غرض «خطة الإعمار والانتشار» هو «إعادة ما تهدّم أو تلاشى لسبب ما، وإعداد شكل مرجعي قابل للتطبيق والتطوير وفق نهج تشاركي توافقي».

وإن رسالة «خطة الإعمار والانتشار»هي «بناء القدرات وتحقيق تنمية مستدامة وتنافسية عالية المستوى من خلال الوصول إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والتنوع والقيمة المضافة وقادر على تحقيق النمو الشامل المستدام وخلق فرص العمل».

ومن أهداف «خطة الإعمار والانتشار»:

» إقامة بنية تحتية حديثة، تمكن الدول من التوجه إلى رجال الأعمال بطلب تصميم مشاريع وتمويلها وتنفيذها بهدف تكاملي يحقق غرضه بكفاءة وفعالية عاليتين.
» فتح المعابر حسب استراتيجية مفصلة بإجراءات تقنية عالية المستوى تنبع من الاستراتيجية دون الحاجة لاتفاقات سياسية أو إعلامية.
» إنشاء «وزارة الإعمار والتطوير»، لتنسيق عملية الإعمار والتطوير بما يحقق أفضل النتائج.
» إنشاء «دائرة للرقابة على جودة الواردات»: نوعًا وسعرًا وبيئيًا لضمان سلامة البضائع المدخلة.
» إنشاء «حكومة إلكترونية» من خلال أتمتة الإجراءات وتطبيق الرقابة والشفافية.

أما الشكل المرجعي لـ «خطة الإعمار والانتشار» فيتكون من الأجزاء التالية:

» وضع الإطار المؤسسي والإشرافي لأنشطة إعداد الاستراتيجية: اللجنة التوجيهية، اللجنة التنفيذية، والاتفاق على فريق العمل.
» تحليل الوضع الحالي، ووضع قائمة طويلة بفرص التطوير والإعمار وترتيبها من حيث الأولوية وسرعة التنفيذ وقياس الأثر والتنسيق بين مراحل الإعداد والتنفيذ وجدولتها وفرص التمويل.
» وضع خطط عمل فرعية لكل مكون يتم تنفيذها بشكل متواز ومتناسق.
» وضع خطة متابعة لضمان تنفيذ الخطط وأدوات لقياس تحقيق المستهدفات والأهداف وتوضيح دور خبراء القطاع الخاص «كل في مجاله».

وهكذا نكون قد حصرنا محاور في «خطة الإعمار والانتشار»، وأمكننا بذلك تسهيل تنفيذها ويمكن لنا أن نتلمس تلك المحاور تحت عنوان «التمكن والإمكان»، كما يمكن تفصيل بعض تلك المحاور من حيث إمكانية إعمار البنية التحتية والوصول إلى التنمية الشاملة التي تبدأ من تحديث البنية التحتية لإدارة الدولة وصولًا إلى دعوة الخبراء ورؤوس الأموال للمشاركة في مرحلة الإعمار، وبناء مجتمعات عمرانية جديدة للشباب ومتوسطي الدخل وحسب أفضل الممارسات العالمية وإنشاء مشاريع مدن ذكية بالشراكة مع القطاع الخاص صديقة للبيئة وموفرة للطاقة ومزودة بأساليب المعيشة الذكية وتعزيز الممكنات الاقتصادية بالاستفادة من الاقتصاد المعرفي.

وهكذا نكون قد وصلنا إلى محاور «تمكن وتمكين» في كل من إمكانية إشراك القطاع الخاص في برنامج الإعمار وإمكانية التطور في المعرفة والابتكار والبحث العلمي وإمكانية التحول الرقمي وتطوير أداء القطاع الحكومي وإمكانية تطوير التعليم والتدريب وبناء القدرات.

أما محور إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فيبدأ من إنشاء «دائرة للرقابة على جودة الواردات»، وصولا إلى برنامج دعم المنشآت وتأمين التمويل وتفعيل برامج الخصخصة لبعض الخدمات الحكومية وفتح المعابر بعد تمكينها إلكترونيًا وتدريبيًا ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية بشكل واسع وإعداد خريطة استثمارية للمناطق الصناعية طبقا للأنشطة المستهدف إقامتها ومخاطبة كبار المستثمرين بذلك ودعوتهم للاستثمار ومراجعة السياسات الضريبية وتطبيق القيمة المضافة والعمل على مكافحة التهرب الضريبي واقتراح حوافز للاستثمار للمشروعات التي ستقام في المناطق

النائية ومراجعة قوانين الاستثمار الحالية وتبسيط الإجراءات والتعامل مع التسجيل كترخيص وتوسيع الشراكة المستدامة وبشكل مؤسسي بين القطاعين العام والخاص لتحقيق إمكانية تطوير قطاع الصحة، وتحقيق إمكانية تنفيذ مشروع التحول الإلكتروني وصولا إلى الحكومة الإلكترونية.

وبقي لنا الحديث في محور إمكانية الإصلاح الاجتماعي والثقافي عن طريق المراكز الشبابية (محطات المعرفة) ويشتمل ذلك المحور على تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لتمكينها من التعامل مع احتياجات المواطنين الاجتماعية وخاصة في المراحل الأولية ووضع برامج لرعاية المهاجرين العائدين بالتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة الصديقة ووضع برنامج لترسيخ ثقافة التفاؤل باستخدام أدوات اجتماعية ونفسية وتاريخية وتعزيز برامج ثقافة الانتماء للوطن وإشراك الجميع، وإنشاء مراكز بناء الوعي لنشر ثقافة نبذ الإرهاب والتطرف وتشجيع الاعتدال والوسطية واحترام الآخر وتقوية الخدمات المجتمعية وثقافة التطوع.

وختامًا..

فتتحدد مسؤولية إعداد «خطة الإعمار والانتشار» على لجنة توجيهية عليا تتمتع بقيادة الصف الأول وبمشاركة خبراء في الاقتصاد وممثلين عن القطاع الخاص ولجنة تنفيذية تنسيقية رفيعة المستوى تتكون من ممثلي ذوي العلاقة وبفرق عمل متعددة الخبرات في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والخدمات والعلوم المالية وعلوم الاجتماع والتنمية والمعرفة والتعليم التقليدي والرقمي والتدريب المهني والأكاديمي وتقنية المعلومات والاتصالات وإدارة الأزمات.

دروس من الحرب العالمية لتجنب حربًا عالمية جديدة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع إثارة ما أقرأ من إعلان «ووش تسون» رئيس المعهد الصيني لدراسات بحر الصين الجنوبي، المتضمن أنّ الجيش الأمريكي ينشر أعدادًا غير مسبوقة من قواته في بحر الصّين، ومحذّرًا من احتمال وقوع حادث عسكريّ أو إطلاق نار عرضي، وأنّ ذلك قد يؤدي إلى عواقب كارثية على العلاقات الصينية الأمريكية، -أقول: عندما أقرأ ذلك الإعلان وما يتبعه من حقائق ترتبط بأنّ أمريكا وضعت ٣٧٥ ألف عسكري قيد الجاهزية، وأن٦٠٪ من سفنها الحربية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أحسّ بقرب الحرب بين العملاقين «أمريكا والصين».

وبمناسبة مرور ٧٥ سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية أردتُ أن أتناول معكم بعض الدروس من تلك الحرب، تجنّبًا لحرب عالمية ثالثة قد دقت طبولها، فلقد غيّرت الحروب العالمية «خارطة الكون» الجيوسياسية، وما زالت مآسي الحروب بانتصاراتها وهزائمها ملتصقة في الأذهان.

وأجدني مهتّمًا بتتبع أسباب الحرب العالمية، ونتائجها، وبعض مظاهرها؛ كي نتجنب تلك الأسباب، وكي تثنينا النتائج السلبية عن تكرارها في حرب قادمة من جديد.

إن قرارات واتفاقيات «فرساي»، كانت من أهم أسباب الحرب العالمية الثانية، بما شكلته من ظلم على ألمانيا؛ لإجبارها على دفع تعويضات باهظة للحلفاء! كما جرّ نظام «فرساي» أوروبا إلى صراعات حول حدودها، وإذا انتقلنا إلى سبب آخر نجده فيما قام به النازيون من اللعب على مشاعر الذّل والمهانة التي شعر بها الألمان، فحرّكوا الشعور بالانتقام، وأحيوا فكرة «ألمانيا العظمى».

ولعل وضعًا مضطربًا في العالم كفيل إلى أن يؤدي إلى صراعات عسكرية؛ فإن أي حرب عالمية لا تحدث فجأة، ولا بشكل غير متوقع؛ فلم يكن العدوان الألماني على بولندا من العدم بل نتيجة عوامل كثيرة والتّاريخ يعيد نفسه.

وتنقسم نتائج الحرب إلى قسمين، أحدهما مادي، والآخر معنوي، أما المادي فيتمثل بتعداد الخسائر، التي من أهمها الخسائر البشرية، فقد خسر «الاتحاد السوفيتي/ آنذاك» ما يقرب من ٢٧ مليون مواطن، بمعنى أنه خسر ما نسبته [واحدًا من كل سبعة] مواطنين، كما خسرت أمريكا ما نسبته [واحدًا من ٣٢٠] من مواطنيها، وخسرت بريطانيا ما نسبته [واحدًا من ١٢٧] من مواطنيها.

ومن نتائج تلك الحرب توصل العالم بقيادة منتصري الحرب إلى «نظام عالمي حديث»، يحمل كثيرًا من التّناقضات، في موازين القوى العالمية ونفوذها ومعاييرها الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية والتكنولوجية.

ومن النتائج المادية الملموسة تأسيس «عصبة الأمم» التي عقدت عليها الآمال في ضمان سلام وأمن دائم للجميع لم يشهده العالم منذ تأسيسها! بسبب هيمنة الدول المنتصرة عليها، مما جعلها عاجزة عن منع الحروب، وكانت أبشع النتائج لضعفها تقسيم دولة «تشيكوسلوفاكية»، ولم تتوقف الصراعات الدولية في أوروبا إلا وقد دمّرت القيم قبل تدمير المباني.

ولقد أخذ العالم العبرة من فشل «عصبة الأمم»، وجرى تطوير هيكل «مجلس الأرض» الذي أجد نفسي معترضًا على «حق النّقض» فيه؛ وأقترح إنشاء «مجلس أمن» في الجمعية العمومية، الذي يأتي دوره في حالة استعمال «الفيتو»، وأرى ألا يكون هناك «حق فيتو» كدرجة قرار أعلى، وأن تكون قراراته ملزمة، آخذين بعين الاعتبار ما تنشئه الحروب من «تحالفات» يتبعها تقسيم جديد لكل ما هو (فوق الأرض)، وإنشاء «محاكم عسكرية دولية» تنتصر للمنتصر، وقد تعاقب مجرمي الحرب كما يسمّونهم.

كما نشأت مجموعة منظمات وهيئات لها علاقة من قريب أو من بعيد بالحروب العالمية، ومنها مجموعة (أسلحة الدّمار الشّامل) التي أنشئت عام ١٩٤٥ وساد من خلالها مبدأ «حل النّزاعات»، إضافة إلى ما تجرّه الحروب من أزمات اقتصادية، وهيمنة دول على «رصيد العالم»، ومدّخراته، وموجوداته، وحرمان الغير، دون وجه حق.

أما نتائج الحرب المعنوية فتظهر من خلال ما يطفو على سطح العلاقات بين سكان الكون، فقد تعالى مفهوم «الأنانية»، وظهرت علامات «الجبن السّياسي» في وقت لا يجب أن تظهر

فيه؛ وتولد أسلوب «استرضاء للمعتدي» في صورة مذلة! إضافة إلى «التّقصير» الذي أظهرته النّخب السّياسيّة في أداء دورها؛ وهي لا تبحث عن حلول للمشاكل، وكم يذكرني هذا بوضعنا الحالي الذي تجسده مظاهر «قضية الاحتلال الصهيوني لدولة فلسطين».

وختامًا..

فهناك ما ينشأ عن الحروب، أو ما تغذيه الحروب وتطور وجوده، وهو ما يعرف بـ«الإعلام السياسي المأجور»، وما يرتبط به من «تشويه» للتاريخ والحقائق؛ خدمة لأغراض سياسية، وصناعة «الإعلام الكاذب» بما يتدفق خلاله من معلومات ضخمة وملفقة، ومنمقة لصالح طرف على حساب طرف آخر، صناعة ترتبط بالحروب وتتكئ على شعار: «اكذب وكرر الكذبة حتى يعتقد الناس أنها صحيحة»! فهلا اخترنا مبدأ «التّفاهم» بديلًا عن مبدأ «النّزاع»، فالعالم يجب أن ينتصر كله، وألا يرفع شعار «غالب أو مغلوب».

بيئة نظيفة لعيش ذكيّ... «الوَبَائِيّ والبِيْئِيّ» أزمتان لخطر واحد!

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا كلّنا بات يدخله ضمن الاحتباس الحراري، الذي سيتسبب بـ «ارتفاع معدل درجات الحرارة غير المسبوق»، وسيؤدي إلى ذوبان الجليد في القطبين، وسيزيد ارتفاع منسوب المياه، مما يؤدي إلى تغيير في خارطة اليابسة في الكون.

فلقد عاد مألوفًا الحديث عن مصطلح «تخلخل نقاء البيئة»، من خلال الحديث عن الضرر البيئي وعلاقة الإنسان به، وعن تغليب مصلحته على مصلحة بيئته الذي يجعلنا في قلق على مستقبل الكون ونحن نرى الإهمال المستمر من قبل المعنيين والمسؤولين وأصحاب المصالح، في السيطرة على الممارسات التي تفاقمت حتى أصبحت تهدد وجودنا على هذه الكرة الأرضية.

ولعلنا ونحن نتحدث عن «خطر الضرر البيئي المناخي» القادم بكل تأكيد، نستذكر حديث الأمس، فاليوم وبعد حوالي العام ونصف العام يعاد الاهتمام بما كنت قد نشرته عن «الخطر البيئي»، وعقدتُ مقارنة بين الخطرين (الوبائي والبيئي) وتحدَّثت عن أشهر من تصدى لمحاربتها (بيل جيتس) الذي حذّر اليوم من كارثة «التغير المناخي» البيئية التي هي من صنع البشر، قائلًا: «إن هذه الكارثة البيئية ستكون ذات تأثير أسوأ من الجائحة التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة، وإنه مهما كان أثر الجائحة مروعًا، فقد تكون تغيرات المناخ أسوأ من ذلك».

وقد أشرت في مقالي في مايو ٢٠١٩ إلى أنه وعلى مدى عقود متتالية .. كانت قد اتخذت دول العالم إجراءات لمعالجة «الخطر البيئي» القادم، وهي إجراءات علاجية، ربما تساهم في إبطاء تفاقم الأذى، ولكنها لم تعالج إلا القدر البسيط من المعضلة، على أهميتها، التي منها منع استخدام السوائل المضغوطة، واستبدال المواد البلاستيكية، غير القابلة للتحلل، بالمواد الورقية.

إننا أمام مشكلة كبرى، بات العالم غير قادر على تجاهلها، أو إيجاد حل جذري لها، كيف لا! وقد تكيفت حياتنا اليومية البسيطة منها والمعقدة مع أدوات الحضارة التي تنتجها تلك

المصانع على امتداد الكون التيهي السبب الرئيس في هذه المشكلة من خلال ما ينبعث منها من غازات كربونية مدمرة للبيئة، وبالتالي ستدمر قاطنيها!

وقد أسعدني أن أطلع هذا الأسبوع على بيان صادر عن قائد المعرفة (بيل جيتس) قارن فيه بين خسائر وباء (كورونا) في الكون والخسائر المتوقعة لتغير المناخ والاحتباس الحراري، قائلا: «إن وفيات فيروس كورونا بلغت ١٤ وفاة لكل ١٠٠ ألف، بينما نسبة الوفيات بسبب ارتفاع درجات الحرارة على الأرض مشابهة للسنوات الـ ٤٠ القريبة، وستزيد عنها بنحو ٥ أضعاف بحلول عام ٢١٠٠».

إن العالم أمام أزمة كبرى، وإن حديث (بيل جيتس) الذي كنت قد قلته سابقا يؤكد أمرين: الأول نفي «نظرية المؤامرة في قصة وباء كورونا»، التي من أهمها «أنه وراء انتشارها»! و«أنه يريد التخلص من ١٥٪ من سكان الأرض، تحت ستار تلقيحهم»! والثاني أننا أمام أزمة حقيقية تتشابه مع الأزمة «الوبائية» إنها الأزمة «البيئية»، التي لا تقل خطرا عنها، وما يختلف بين الأزمتين أن الثانية هي من صنع البشر وليس الأولى.

وعلينا أن نحمي البيئة، وأن نفضل ذلك على أي هامش ربح، كما حصل مع تزوير بيانات شركة «فولكس فاجن الألمانية» لبيانات إخفاء نسبة الانبعاثات الضارة من مصنعها، مما أدى إلى تعرضها إلى المساءلة القضائية، ودفع غرامات قدرت بالمليارات! فكيف يستقيم هذا مع إنكار الرئيس الأميركي المشكلة أصلًا، وعدم قبولها، جملةً وتفصيلًا، وعدّها اختراعًا صينيًّا، غرضُه إلحاق الضرر بالصناعات الأميركية! بل انسحبت أميركا من معاهدة باريس للمناخ، القرار الذي أقلقنا جميعًا.

لقد كرس هذا الانسحاب «الخطر البيئي»، وإننا أمام لعبة مصالح وحماية أرباح، مما أظهر خلال الأشهر المتلاحقة لهذا الانسحاب تحذيرات في الصحف الأميركية والعالمية، وأخرى من عضو مجلس النواب الأميركي السيدة «الكسندريا اوكازيو كورتيز» التي قالت: «إن العالم سيدمر خلال ١٢ عاما».

إن أسباب «الخطر البيئي» معروفة كما أن أسباب «الخطر الوبائي» معروفة، وعلينا كما احتطنا للثانية وقومناها أن نحتاط للأولى ونقومها، من خلال فريق الأمم المتحدة للمعايير

المحاسبية والإبلاغ (UN ISAR) الذي تكلفت برئاسته عام ١٩٩٩ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وكنا قد وضعنا لهذه الغاية «معايير محاسبية للمسؤولية البيئية»، جاء ذكر لبعضها خلال ندوة بعنوان «الإشراف البيئي في العالم العربي» التي عقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، في الأردن عام ٢٠١٩، وقد تداول النشطاء أهمية «حماية البيئة»، من خلال كبح كل ما يؤذي «التوازن المناخي»، والتركيز على «الطاقة البديلة» والاستغناء التدريجي عن الطاقة التقليدية الملوثة، وبث ثقافة أهمية «تدوير النفايات» وغير ذلك.

وختامًا..

فقد آن الأوان لرعاية فريق من خبراء «الذكاء الاصطناعي»، لابتكار حلول ذكية من شأنها تقليل أثر العوادم المصنعية الضارة، لتصبح غير سامة تحت شعار «بيئة نظيفة لعيش ذكي».

الحضارة الأنغلوساكسونية.. سرعة في النّمو ومؤشرات إلى الانـهيار

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الحضارة التي هي مجموعة من المبادئ، والثقافات، والتقاليد، والأنظمة، والمعارف، وهي تعبير لعدة أمور ترتبط بالتّطور والتّقدم، مع أنهما أمران مختلفان؛ فقد يكون هنالك تطور في الأساليب والإجراءات وهذا ليس بالضرورة أن يعني وجود تقدم؛ فالتقدم يعني أن يكون هنالك محتوى معنوي أي أن ننتقل لشيء أفضل وليس لشيء جديد فقط!

أما الدول الأنغلوساكسونية فهي دول موحّدة تجمعها ثقافة وتقاليد وعادات وأنظمة، ومن أهم ما يجمع بينها تطبيقها لـلدّيمقراطية، التي نمت وتطورت في النصف الأول من القرن الماضي، وهي تقف أمام الشعبوية في تحدٍّ عظيم قد تزول على إثره؛ إذ أقرت دراسة لـ (Economist Intelligence Unit) أن نصف سكان العالم يعيشون بلا ديمقراطية، وأن ٥٪ فقط منهم يعيشون بنظامٍ يمكن وصفه بدقة أنه نظام ديمقراطي.

وتنسب الحضارة الأنغلوساكسونية إلى دول بريطانيا وأمريكيا وأستراليا وكندا وإيرلندا، ولكن شرارتها انطلقت من ساكسون في ألمانيا ثم إلى إنجلترا، وفي أعقاب ظهور اللغة الجرمانية، ثم توسعت إلى دول العالم.

وتتسم الحضارة الأنغلوساكسونية بأنها حضارة صناعية، تستند على استغلال الموارد الطبيعية وهدفها «تطوير أساليب معيشتنا»، وأنها أيضًا حضارة رأسمالية تستخدم الموارد لمصالحها بأنانية، إذ إن «نصف سكان العالم يعيشون على دخل يومي بسقف ٣ دولار في اليوم» بينما في الجانب الآخر نستمع إلى عالم تملؤه الترليونات من الدولارات!

ومن أهم مظاهر الحضارة الأنغلوساكسونية (الثورة المعرفية) التي يحركها (الذّكاء التقني) وينعدم فيها المحرك الأخلاقي/ الإنساني، والسؤال هو» كم سنحتاج من الوقت للانتقال من [ثورة المعرفة] إلى [ثورة الحكمة]؟» التي ستضمن أن يكون الهدف منها إضافة إلى التقدم والتطور والابتكار والإبداع والقوة «تحقيق العدالة»، والانتقال بالمفاهيم من أنا ودولتي و مجموعتي و فئتي، إلى «عالمي».

لقد آن الأوان للانتقال من ثورة المعرفة إلى ثورة الحكمة حيث يصبح كل إنسان على وجه الأرض مسؤولًا، وحيث نفكر في المساواة، ونفكر في المستقبل، لا أن نبيع المستقبل من أجل شراء حاضر سيزول يومًا ما!

ومن أكثر التحديات التي ستؤدي إلى انقراض الحضارة الحالية (شح الموارد)، و(التلوث)؛ فأما الشح فقد أتى به (الاستنزاف)، إذ إن «٥٠٪ من الموارد الحيوانية على الكرة الأرضية قد انقرضت خلال الخمسين سنة الماضية»! ويتوقع في الخمسين سنة القادمة أن نكون قد استنفدنا الـ ٥٠٪ الباقية! وأما (التلوث) فللأسف لا يشغل بال العالم! بالرغم من أنه «خلال العشر سنوات القادمة ستواجه البشرية تحديًّا وجوديًا؛ نتيجة الاحتباس الحراري والتلوث البيئي».

ولطالما أستغرب شخصيًا الحديث عن حديث «حوار الحضارات» ومؤتمراته؛ لأنه ليس هنالك حضارات تمتد، ثم تتحاور، فإن الحضارة إذ تتواجد فإن حضارة أخرى في المقابل تكون قد انتهت، وتقول الدراسات إن الحضارة الأنغلوساكسونية عمرها قصير جدًا، ولن تستمر إلى مئات السنين؛ وهو ليس حديث سياسة أو سيطرة عسكرية على العالم أو حديث عمّن سيحكم العالم، بل هو حديث عن حضارة بما تمثله من قيم، وديمقراطية، وثورة صناعية، ومفاهيم رأسمالية، وهي كلّها ستنقرض لتحلّ محلّها حضارة جديدة.

ولا علاقة لانقراض الحضارة الأنغلوساكسونية بالصراع بين الصين وأمريكا، أو الصراعات الأوروبية مع بعضها البعض، أو مع الخارج، بل هو مطلب لاستحداث «نظام عالمي» جديد نتعايش خلاله بعدل دون استنزاف مقدرات طبيعتنا الأم، الطبيعية.

إن الإمبراطورية الرومانية لم تنهار لأنها فقدة صفة» الدولة العظمى» أو أنها «الدولة الأكبر اقتصادًا»، بل لأنها ركزت في نهاية عمرها على القوة العسكرية والسلطة، متناسية إدارة «المساواة بين المواطنين»، ونشر المبادئ الأخلاقية.. مما أدى إلى انهيارها.

ولماذا القلق من جهة الصين؟

هنالك قلق عند كل قيادات الحضارة الحالية من حضارة جديدة قادمة من الصّين، فهل ستتمكن الصّين من فرض حضارتها على الدّنيا كلها؟ وللتذكير فعندما جاءت الحضارة

الرومانية كانت غريبة على البشر، ولكنها سادت حينها، ولقد كثرت التصريحات الأمريكية حديثًا للتنديد بشأن (غرابة) الحضارة الصّينية، من حيث لغة التفاهم والعادات وبعض أساليب الحياة.

ها هو الصراع الحقيق قد بدأ، وقد زاد من حجمه التوجهات العرقية، إثر هجوم الوباء على الدنيا، وما ظهر من أنانية، وشعبوية، واختفاء للديمقراطية و«إن الرضا عن النظام الديمقراطي انخفض لأدنى مستوى حيث كان في أعلى مستوى في منتصف القرن الماضي وانحسرت الدول التي تمارس الديمقراطية وخرجت قوة الشعب (الشعبوية) وإن كانت ما زالت غير واضحة».

وختامًا..

فماذا سنفعل بعد انتهاء النفط؟ وماذا سنفعل بعد انقراض الثروات الحيوانية؟

عندها سندرك أنه ثمة نهاية للحضارة الأنغلوساكسونية؛ وسندرك أن الاقتصاد الصناعي في عصر ثورة المعرفة وما يرافقها من ثورة في الاتصالات والتقنيات يتغيّر بسرعة، وحيث إن ثورة المعرفة الضّدين، فكما أنها كانت الأداة الأسرع في التطور، فإنها ستكون الأداة الأسرع كذلك في القضاء على الحضارة الحالية!

الخَطر الأعْظم الحاضر والمستقبل: مَنْ سَيْشتري.. ولصَالِح مَنْ؟

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا كنتُ قد تكلمتُ سابقًا عنه وهو الخطر الأعظم الذي كنتُ أقصد أنه الخطر الأصعب والأقسى من أي وباء قد يمرّ على كوكبنا، ألا وهو «خطر الاحتباس الحراري».

فموضوع البيئة موضوع يجب أن يشغل فكرنا بسرعة وبجدية أكبر.

لقد ترأستُ عام ١٩٩٩ فريق الأمم المتحدة للمحاسبة على البيئة بعنوان (نظام محاسبة للبيئة)، وكنّا آنذاك أمام تحدٍّ جديد، لأنه لم يكن في معايير المحاسبة شيء كهذا! فمعايير البيع والشراء المادية لا تقاس بها معايير البيئة، فكيف لنا أن نصنّفها! وكان ذلك بصفتي رئيسًا لفريق الأمم المتحدة لمعايير المحاسبة والإبلاغ (UNISAR) وبصفتي على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في نيويورك، وعلى مجلس اللجنة الدولية لمعايير مراجعة الحسابات في لندن.

عملت وقتها على تشكيل فريق من جمعيات المحاسبة في العالم، وعملت مدة عام، واستخرجنا نظامًا للمحاسبة ومن نصوصه أنه: «على كل شركة أن تسجل في نتائجها مبلغًا احتياطيًا لآثار عملها السّلبي على البيئة»، مثل شركات الطيران أو النفط، فيُسجّل مقدار تلويثها للبيئة، الذي بموجبه ستتم محاسبتها، ومن أهم ما هو مطلوب منها ما جاء نصه «على الشركة صاحبة الضرر مسح الآثار السّلبية التي سببها التلوث، وتعويض من يستحق التعويض»، وكَمُنَ التّحدي في «اعتماد هذا النظام للمحاسبة، وفي مَنْ سيتحمل المسؤولية، ويبادر في الاعتراف!»

وكانت المفاجأة أن السفير الأمريكي في الأمم المتحدة في حينه طلب حضور الاجتماع الختامي لفريق العمل، ومعه السفير البريطاني، وقد رحبت بذلك. في الجلسة قال: «إن كل ما تقومون به في هذا المجال غير مُجدٍ ولا قيمة له؛ لأن هذه المواضيع يحددها سوق المال في واشنطن»، ولما سئل عن المقصود بهذا الكلام، قال: «لن يجدي هذا النظام إلا إذا وافقت

عليه (The Capital)»، فقلت له: «ما المقصود بـ(The Financial Market Capital)»، فقال: نيويورك، وقد أيده السفير البريطاني بذلك.

فقلت حينها: «أشكركما سعادة السفير، وسأقوم برفع التقرير في هذا الموضوع للأمين العام؛ لأنه من كلّفني بهذا»، ولمّا انفض الاجتماع تيقنتُ أن هذا المشروع قد انتهى، وحقًّا... عندما رفعتُ المشروع إلى الأمين العام لم يصدّر ولم يُناقش؛ بسبب الاعتراض المزدوج «الأمريكي/ البريطاني» على قراراته.

هذا الاعتراض جاء تفسيره واضحًا عندما قال الرئيس الأمريكي في حملته الانتخابية عام ٢٠١٤: «أحد مواقفي الثابتة أنه ليس هنالك شيء اسمه احتباس حراري، وليس هنالك أزمة بيئية، فهذا شيء مصطنع من الصّين؛ غرضه محاربة الصناعة الأمريكية، وإنني لن أسمح بأي حال من الأحوال أن يكون هنالك أي قرار أو نظام يُقيد شركات الإنتاج الأمريكية بحجة تأثيرها أو تلويثها للبيئة»، وكان خطابه ذاك سببًا في نجاحه بتلك الانتخابات حينها.

نحن أمام مشكلة! ولا يمكن مواجهة المخاطر البيئية إلا باتفاق أممي جماعي، وإلزام دول الكون كلها بالحفاظ على حقوق المنافسة وتطبيق مستوى موحد للرقابة على البيئة.

إن العالم اليوم يعيش «ثورة معرفية» يحركها «الذكاء التقني»، فإذا أمكن للذكاء التقني جعل الأشياء تُفكِّر وتصبح ذكية وتتكلم وتقوم بالأعمال التي نقوم بها بصورة أفضل، كما أمكنه التغيير في بيولوجية أجسامنا وقدراتنا العقلية، فمن سيقنعني بأن هذه القوة الهائلة في الذكاء الاصطناعي لا تستطيع أن تُطور نظامًا لمواجهة الآثار البيئية من الانبعاثات السّامة أو الضّارة. «لا أحد! »

إنني أتمنى على الأمم المتحدة أن تنشئ فريقًا من مبتكري «صناعة الذكاء التقني»، وبقيادة خبراء من دولتي الصين وأمريكا، وعضوية الدول الرئيسة والمتقدمة في هذا المجال، لا لمجرد وصف للأوضاع، فحسب، بل بصفتها «مبادرة ابتكار الحلول». فمرفوض منا «دمار الحاضر من أجل شراء المستقبل»، وإننا لن نعدم اختراع ما يعالج أي انبعاثات ضارة ستضرّ بمستقبل البشرية حتمًا!.

مهم، يا سادتي، أن نعيش على كوكبنا، والأهم ضمان استمرارية «أن نعيش» ولكي نضمن «أن نعيش» علينا أن نضمن «كيف نعيش» و«كيف سيعيش من معنا» و«كيف سيعيش من سيأتي مستقبلًا من أبنائنا»، وإن الدّمار البيئي سيؤدي إلى انحلال قدراتنا الجسدية والعقلية، وبالتالي سيؤدي إلى سرعة في فقداننا إلى مقومات الحياة، وبالتالي سنفقد الحياة نفسها؛ فنحن نتكلم عن اختراع لا يجر مصلحة أو ثراء على صاحبه، ولكنه مصدر ثروة لي ولك وللآخرين ولكل الكوكب.

وختامًا..

فإننا نسير بنظرية الأنا، بلدي، شركتي، جماعتي، أهلي، بدلًا من أن يكون هنالك نظرة إنسانية شاملة تتكلم عن «النحن».. التي من أولوياتها أن نعيش بحكمة، أي «علينا ان ننتقل من الثروة المعرفية إلى ثورة الحِكمة» وستصبح مجتمعاتنا بكل أفرادها عاملة لاختراع واحد ومنتج واحد هو ذاك الاختراع الذي لن يبيع حاضرنا ليشتري مستقبلنا في الثراء الذي لا يعدو كونه سرابًا، فمن سيشتري ذلك المستقبل ويصبح ثريًّا لن يجد مكانًا ليتخيل مسكنه حتى لا ليحققه، وتلك مشكلة العرض الذي تقدم به مستقبلنا لتتنازل به عن حاضرنا!

بين الصين وأمريكا.. صِراع أم مُواجهة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يرتبط بتسجيل الصّين لنفسها - وبكل تواضع - في المنظمة العالمية للتجارة على أنها دولة نامية!

ورغم اعتراض الرئيس الأميركي (ترامب) على ذلك وإصراره على تحويلها إلى صفة (دولة متقدمة)، وتستفيد الصين من صفتها (النامية) من الميزات التي تعطى للدول النامية، كما أن الصين كانت قد اشترطت عندما انضمت إلى نظام التجارة العالمي، أن تبقى صفتها (دولة نامية)، من أجل تعديل أوضاعها وقوانينها وبنيتها، وأن تبقى عملتها مستقلة عن الدولار.

ومع مرور الوقت.. أصبحت الصين القوة العظمى المنافسة لأميركا، وأصبحت تسهم في ٣٥٪ من نمو الناتج القومي في العالم، في حين إن حصة أميركا تقلصت إلى ١٧٪، وخلال عقدين من الزمن سيصبح الاقتصاد الأميركي ثلث حجم الاقتصاد الصيني، وعلينا ألا ننسى أن عدد الصينيين هو خمسة أضعاف عدد الأميركيين فالعامل البشري مهم جدا في عملية النمو الاقتصادي خاصة في عصر المعرفة القادم إلى الكون من أوسع الأبواب.

يعد القادة الأميركيون نمو الصين الاقتصادي والتكنولوجي، تهديدًا للأمن القومي الأميركي، ويتحدثون عن قلق ينتابهم من تصاعد قوة الصين، ونمو اقتصادها المهول وشديد السرعة، ومن كبر الفجوة بينها وبين أميركا، مما جعلنا نستشعر حربًا بين الطرفين، لأن أميركا لن تخلي مكانها ببساطة، كقوة تسيطر على العالم، وستعيش تحت شعور بأن أمنها القومي مهدد، وأنها لابد أن تتخذ إجراءات معينة للحد من تفوق الصين وتصاعدها، ومنعها من أن تحقق حلمها بحكم العالم كما تتمنى.

بدأت أميركا إقرار مرحلة العقوبات تجاه الصين، بقرارات أحادية ولا تستند إلى قوانين، وبدأت تتناوش مع الصين، لتستفزها، رغم رفض الصين لما كانت صرحت به، قائلًا: «إنها غير مستعدة لتغيير نظامها لتصبح مرتبطة بالنظام العالمي الذي صاغته أميركا»! وبدأت العقوبات الأميركية بالظهور بدءًا من العقوبات التجارية، التي لم تنجح في استفزاز الصين، ثم انتقلت إلى العقوبات الاقتصادية وإلى حرب السياسات التجارية المتناقضة

وهو ما يعرف بـ «الحرب التجارية»، واستمر الوضع، ولم يتغير شيء من موقف الصين، واستمر الضغط الأميركي الذي أدى إلى (حرب باردة) وليس حربًا اقتصادية أو تجارية، مما حرى بالصين كي تصرح غير مرة بأن «على أميركا أن تغير نظام حكمها، لأنه دكتاتوري واستبدادي ومتسلط».

تظهر في الحرب الباردة مجموعة أسلحة وأدوات كثيرة دون الدخول في صراع عسكري نازف.. من خلال تكليف وتوجيه دول أخرى تستعملها كأداة لها في المنطقة مثل استخدام أميركا لـ «هونغ كونغ»، ولكن الصين استخدمت أسلوب «ضبط النفس» ولم تعترض، ولكنها نادت بما نادت به أميركا من قبل قائلة: «إن الوضع في هونغ كونغ يهدد الأمن القومي»، وأصدرت قانونا يتناول النواحي الأمنية، وهذا هو أسلوب الحرب بالوكالة وهو أسلوب معروف، تتجاذبه مرحلة الحروب الباردة التي تستخدم كل ما لا تستخدمه الحروب الدموية مثل الحرب النفسية، والكلامية، وغير ذلك.

وفي هذا الوقت ذاته يجب أن نتذكر أن هناك أمورًا كثيرة تؤثر على النفسية الأميركية مقارنة بالصين في حين إن الصين لا تتوقف عن الاستثمار في العالم، وقد وصلنا الآن إلى (الحرب الساخنة) بينهما.. مما سيزيد الأمر سوءا، فبحسب تقارير المنظمات الدولية هناك حاجة إلى ٢٠-٣٠ تريليون لإعادة إعمار العالم وبالأخص منطقتنا العربية التي هي الأكثر دمارًا وتضررًا في العالم، الصراع الكبير في بحر جنوب الصين سيكون أداة جيدة لإشعال النار، وهناك محللون قالوا إن الحرب ستنطلق، وها نحن الآن أمام أزمة اقتصادية وجائحة لا مثيل لها تسمى بـ «الكورونا» وغير ذلك، مما سيؤدي - حتمًا - إلى تحوّل وشيك في قيادات العالم ورموزه وقواه الاقتصادية وتحالفاته، وسيتأثر الناس على كوكبنا، والإنسان الأميركي هو أكثر المتضررين، وستزداد الوفيات بأعداد كبيرة، وسنشهد تغيرًا جذريًا في طبيعة الناس، وما يملكونه وما يحكمونه خلال هذا العام وما يليه لأن التعامل بين الدول في العالم سيشهد بشاعة للنظام العالمي الحالي المصاب بالأنانية والهشاشة! ولكن ما شكل إنسان هذه المرحلة؟ إنه إنسان حورب في صحته وانقطع عن العالم الذي كان يعده قرية صغيرة.. إنسان يكره الكل.. إنسان انقطع عن التعليم، ومن المتوقع أن نخرج من هذه الأزمة برقم مخيف من العاطلين عن العمل.

نحن في أزمة وباء وحروب وسجالات ستصل البطالة فيها إلى ما لا يقل عن ٢٠٪، البطالة بخلاف كل المعايير الأخرى هي المعيار ذو الأولوية في خططنا للخروج من أي أزمة، والكارثة الراهنة، أما الحل لهذه المشكلة فيكمن في بناء الإنسان بما يتناسب مع العصر الرقمي القادم بقوة، مما سيزيد الفروقات بين المجتمعات في العالم، وسنشهد ثورات واضطرابات اجتماعية، وعدم رضا، وغير ذلك.

وختامًا..

فأمامنا عالم صعب، إذا لم نستطع أن نصل فيه إلى لقاء استراتيجي بين العمالقة، ونظام جديد، وبناء خطة وسياسات جديدة، ونؤسس لعملية إعمار، وإذا لم ننجح.. سيقودنا هذا إلى مشاكل ولفترات ليست بالقصيرة.

المُدن الذّكيّة.. أفضل

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يرتبط بالحديث عن التكنولوجيا، والناس، والعمليات المعقدة التي تربط بينها، والاعتبارات التي أحسست أنها ضرورية لضمان التطوير الأمثل للمدن الذكية، أمر ليس بالصعب، ولا بالهين، لأن بناءها أمر مكلف، وطويل الأمد، في حين إن التحليل النقدي لبناء أي مدن ذكية، وجدوى منفعته، والإحصائيات المرتبطة به، ودراسة تنفيذها هو أمر مختلف، ويحتاج إلى خبراء، ولجان متخصصة.

لقد آثرت تسليط الضوء في كتابي (المستقبل الرقمي الحتمي: عالم المدن الذكية) المنشور مجانا باللغتين العربية والإنجليزية على القضايا التي عانتها المدن الذكية التي سبقتنا، وهي لا تزال في مرحلة التطوير، وتواجه الصعوبات، كي نتعلم منها دروسًا ستفيدنا في المضي قدمًا وتحويل مدننا إلى مدن ذكية.

تصيبنا الدهشة كل يوم ونحن نتطلع إلى ابتكارات وتطورات تملأ حياتنا وتدخل في تفاصيلها، فنضطر إلى التعامل مع آلة تنظم لنا ما لا يمكننا تنظيمه يدويا مهما بلغنا من تنظيم، لأن المتطلبات كثرت، والرغبات تشعبت، والدنيا من حولنا اتسعت بنسبة ٣٠٠٪ في أقل تقدير، وأتقنت الآلة المهن التي كانت حصرًا على ذكاء البشر!

إن الطبيب الآلي سينجح في تنفيذ العملية الجراحية بنسبة لا تقل عن ١٠٠٪ وهي النسبة التي لا يمكن لطبيب بشري أن يتفوه بها!

وتتم معالجة بيانات ضخمة، ومعلومات لا تحصى، وعمل تحليلات لها كلها.. في المدن الذكية بواسطة تكنولوجيا الآلة الذكية، فيتمكن سكان تلك المدن من الحصول على نتائج وتحليلات تسهل عليهم طريقة عيشهم، ويستثمرونها وقت الحاجة.

فكيف يتم ذلك؟

نحتاج في المدن الذكية إلى العديد من التطبيقات التكنولوجية للحصول على تحليلات تتناسب مع كل موقف.. فنستفيد منها في الوقت المناسب، ونستطيع اتخاذ القرار المناسب، دون تأخير قد يجر علينا الهلاك!

ومن هنا نمس الحاجة إلى وجود خبراء لتلك الشبكات وبياناتها، وقيادتها، وتزويدها، كما سيتم استثمار أجهزة الاستشعار في روبوتات شديدة الحساسية تحقيقًا لمفهوم إنترنت الأشياء، أي: ستعيد الروبوتات تلك البيانات التي قمنا بإدخالها إلينا على صورة خدمات نستفيد منها، فيمكن أن تساعد المعلومات القادمة من مستشعرات إنترنت الأشياء في الكشف عن أنماط استخدام المواطنين لوسائل النقل العام الذكية، من خلال التواصل مع معلومات حركة المرور، ومعرفة أحوال الطقس، وتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

ومن صور العيش الذكي في تلك المدن ما تمكنه الخارطة الجغرافية من الاستدلال على مواقف للسيارة، في الوقت المناسب، عبر الهواتف الذكية، فيوفر ذلك الوقت، ويمنع من القيادة العمياء، وبالتالي سنعيش في طرق ذكية تتفاعل مع حاجة السائقين، وتحذرهم؛ لتجنب أي خطر في الوقت الأمثل، ويمكن أن تتحكم في إضاءة الطريق وحدها، امتثالًا لتغيرات الطقس، مع تحديد الاتجاه الأمثل لمن يعلم طريقه، ولمن لا يعلم!

ومن صور العيش الذكي ما تصنعه أجهزة الاستشعار في إدارة النفايات الذكية، من مراقبة حاويات النفايات وترتيب دوريات جمعها، وتتبع مستوياتها، وتوجيه كوادر الآلات الضاغطة إلى المناطق الأكثر حاجة.

كما تحقق صور العيش الذكي السلامة العامة التي تعد الهدف الأسمى لأي بلدية تنعم باستخدامها لتقنيات إنترنت الأشياء، وذلك من خلال البيانات، والمعلومات، والتحليلات التي تعدها وتجهزها في الوقت المناسب وبكفاءة فائقة ستمكن مستخدميها من منع الجريمة، وتهديهم إلى تعقب المجرمين، وتساعدهم في صنع القرار.

ومن صور العيش الذكي ما ستنعم به المستشفيات الذكية من أجهزة رعاية صحية قادرة على مراقبة المرضى عن بعد، ومتابعة تسلمهم لأدويتهم، وتناولهم إياها، ورصد مخزون صيدلياتها، ومعالجة النقص فيها في الوقت الأنسب، وتحديد الموقع الدقيق لمكان أطباء المستشفيات في حالات طلبهم عند الطوارئ، بدقة غير مسبوقة، لا مجال فيها للخطأ أو التخمين.

تقدم المدن الذكية صورًا من العيش الذكي، وإننا إذ نتعرف على ما توفره من خدمات، وتختصره من أوقات، فإننا نحس بأننا ما زلنا خارج السرب! وإننا إن لم نحسن البدء في

تحويل مدننا من صورتها التقليدية إلى صورتها الذكية، فسنفقد الجهد والمال والوقت الذي هو أهم ما سنفتقده.

علينا أن نعي أن الوقت ليس بصالحنا، وان علينا تدريب موظفينا، ومواطنينا جميعًا على التطبيقات التي ستطرحها مجالات الاستخدام في المدن الذكية القادمة، بما سنشهده من صور لحياة جديدة لم نكن نألفها، آخذين بعين الاعتبار أن السباق قد بدأ، وأن الذكاء لا ينظر خلفه، ولن ينتظر العالم أحدا كي يأخذ حظه منه، وأن الأمر ليس بالبساطة التي نظنها، كما أنه ليس بالمستحيل، وأن علينا مجاهدة أنفسنا على التدريب والتعلم المستمرين، وأن علينا الاقتناع بأهمية تأهيل مدننا والانتقال بها إلى مصاف المدن الذكية في العالم، ثم الاقتناع بأهمية ما ستقدمه من خدمات ضرورية في مستقبل حياتنا المجهول شكلًا، ولكنه غير المجهول ضمنا، لأننا نلمس أثر الذكاء الاصطناعي في كل ما يحيطنا، كما نلمس أثر (إنترنت الأشياء) على كل ما له علاقة مباشرة معنا.

وختامًا..

فلنستعد ولنسرج ركوبتنا ونعد العدة، لنكسب الرهان على مستقبل عيشنا الذكي، فإما أن نعيشه وننعم به، وإما أن نبقى من جمهور المتفرجين، نتفرج على غيرنا وندهش لطريقة حياتهم ونذوب حسرة!

الدّيمقراطيّة باتت تواجه تحديات

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يرتبط بالحديث عن مستقبل الديمقراطيات في العالم، حديث ممتد، ومتشعب، وقد تحدثت فيه غير مرّة، وفي أكثر من مناسبة.. من خلال أكثر من مقالة إحداها مقالتي عن الحرب العالمية الثانية، وما جرّته من ويلات، وأنه يجدر بنا أن نتعلم من دروسها؛ كي نتفادى حربًا جديدة، ومن دروسها نشأة نظام الديمقراطيات الذي حافظ على اتحاد العالم، بدلًا من الانشقاقات التي أدت إلى إشعال الحرب. كما تحدثت في مايو من عام ٢٠٢٠ عن أزمة الديمقراطية وأنها في خطر.

لقد فقدت الديمقراطية مرجعيتها، منذ بداية العقد الثاني من هذا العام في مواجهة الشّعبويّة؛ نظرًا للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها العالم في هذا العام من وباء وأزمات اقتصادية وصحية كشفت عيوبًا كثيرة في النظام العالمي وأصبحنا نعيش في عالم ليس فيه نظام عالمي ولا قيادة عالمية.

وهذا ما أعاد التحدّث به الرّئيس الأميركي المنتخب (جو بايدن) بعد تبرئة سلفه (دونالد ترامب) أمام مجلس الشيوخ قائلًا: «إن ما جرى يذكرنا بأن الديمقراطية هشّة، وتحتاج لمن يدافع عنها»، وورد حديثه هذا في مقال نشرته الـ BBC العربية بتاريخ ١٤ فبراير من عام ٢٠٢١.

كما أعاد التأكيد على هشاشة الديمقراطية في مقال نشره موقع الخليج بتاريخ ١٩ من الشهر والعام نفسهما قائلا: «إن الكرملين يهاجم ديمقراطياتنا ويريد إضعاف مشروعنا الأوروبي وحلفنا في شمال الأطلسي.. من خلال تقويض عزيمتنا؛ فمن الأسهل عليه ترهيب دول وحيدة بدلًا من التفاوض مع مجتمع عابر للأطلسي قويّ وموحّد».

كما يشير (بايدن) إلى عزم واشنطن في استعادة ثقة أوروبا، محذرًا من العودة إلى تكتّلات الحرب الباردة، وهذا ما كنتُ قد حذّرتُ منه سابقًا عندما تحدّثتُ عن ضرورة الاستفادة من دروس الحرب العالمية الثانية؛ كي لا تقوم حرب عالمية ثالثة.

إن تعرض الدّيمقراطيات إلى خطر تمدّد الشعبوية يهددها بالزوال، إن بقيت الديمقراطية على حالها ولم تجد من يدافع عنها، خصوصًا ونحن نعلم بأن الولايات المتحدة هي

من يعدّها العالم المهد الأول لها! ولا ننسى أننا أمام موجة شعبوية تغزو العالم، وترتبط بملامح اجتماعية، وأخرى نفسية وترتبط بأنماط سياسية لا تعزى لأيديولوجيات سائدة كالاشتراكية، أو الليبرالية أو سواهما.

لا ريب في أنّ الدّيمقراطية عمل شاق، وأننا كلّما همشنا النّخب المجتمعيّة.. ازددنا قناعة بأن فئات الشعب التي تريد «استبدال المواقع» غير مجهزة معرفيًّا، وأما الولايات المتحدة وبعدّها المهد الأول والمدافع عن الديمقراطية في العالم.. فعليها الصحوة والدفاع عن ديمقراطيتها كي لا تتراجع هيبتها وتفشل مسيرتها.. فالشعبويون في الانتظار ويدّعون بأنهم في مركز وسطي بين اليسار واليمين، وقد ارتفعت أسهمهم، وازداد الاهتمام بدعوتهم وبظهورهم، وقياسًا إلى العصر الذّهبيّ للديمقراطية عام ١٩٤٥ عندما لم تتجاوز ديمقراطيات العالم أكثر من ١٢ ديمقراطية .. نرى كيف ارتفعت أعداد الدول التي تنتهجها مع نهاية القرن إلى ٨٧ دولة على مستوى العالم، ولكن مع الأسف فقد انقلبت الأحوال في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وتوقف الدخول في طريق الديمقراطيات لصالح الشعبوية.

الديمقراطية ليست لعبة، ويتطلب الدخول في سباقها احترامًا متبادلًا لذوي الآراء المختلفة، كما يتطلب تحديد جيّد المعلومات والأخبار من رديئها، والتزام الانضباط، واتباع المنطق.. أما في ظل سيادة وسائل التواصل الاجتماعي على المشهد العالمي اليوم كم يعد صعبًا على من يمتلك مدونة أو منصة أن يرفع مَنْ يريد أو يذم مَنْ يريد! وينشغل الناس في أخبار مكذوبة أو مصنوعة ويصعب عليهم التمييز، وإنه في الوقت الذي تتطلب فيه الديمقراطية العديد من التحضيرات والمتطلبات والركائز من الدولة وأبنائها، فتكتفي الشعبوية بمطلب واحد هو الولاء الجماهيري.

لقد زادت تلك المقارنة من حجم التشاؤم لدينا من رجوع الديمقراطية إلى سابق عهدها، وزيادة الإيمان بمقوماتها، وما ستجلبه من خير.. بل إن مستقبل الديمقراطية اليوم في خطر ليس بسبب ما ذكره الرئيس بايدن، وما كنا قد تحدّثنا به مرارًا، بل بسبب خوف النّاس من المستقبل الضبابي الذي ينتظرهم في أوطانهم! وارتفعت الأصوات بعد الإغلاقات والحظر الشامل بسبب الوباء بالشعارات التي تُعلي من قيمة (الأنا) على حساب الشّعارات التي تُعلي من قيمة (النحن)، وهذا ليس من الدّيمقراطية في شيء؛ فالعالم لنا جميعًا، وليس لأحد فضل على آخر ولا لدولة فضل على أخرى في استمرار معيشتنا وازدهارها.

أبو غزاله يشارك بروس ستوكس على رؤاه حول المعاناة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يرتبط بالانتخابات الأمريكية الأخيرة..

فإن أمريكا ممزقة حقًا، وإن التمرد في واشنطن والعبث الذي سبق الانتخابات دليل واضح على أن النظام ممزق، وأن الحلم الأمريكي، بالنسبة للكثيرين، لا يزال لم يتحقق إلى حد كبير.

يواجه بايدن صراعًا شاقًا في سبيل توحيد الفصائل المفككة في البلاد؛ من أجل إحلال بعض مظاهر النظام في أقوى دولة على وجه الأرض. إن التحديات المستمرة في السيطرة على جائحة كوفيد، وسد الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، والاستغناء عن الموظفين في الوظائف القائمة على التكنولوجيا، والانقسامات العرقية والجنسانية المتزايدة، كلها عناصر على رأس جدول الأعمال التي يجب التفكير فيها بعناية وتتطلب إجراءات حازمة. أمريكا بلد أخضع مواطنيه لتغييرات واضطرابات أثناء مدة حياتهم أكثر من أي ديمقراطية حديثة. إن هذا التحول المستمر، سواء كان سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو تكنولوجيًا، يرهق المزاج الأمريكي، ويدفع المجتمع إلى حافة الانهيار.

يبدو أن التغيير في أمريكا يحدث بسرعة كبيرة بالنسبة لمعظم الناس، حيث يعتقد ثلثا الجمهوريين أنه منذ خمسينيات القرن الماضي، تغيرت الثقافة وطريقة الحياة العامة الأمريكية إلى الأسوأ. أثناء نفس المدة، تغيرت التركيبة السكانية للولايات المتحدة بشكل كبير، مع اعتقاد الغالبية أن أمريكا تخاطر بفقدان هويتها بسبب الهجرة، واعتقاد ستة من كل عشرة جمهوريين أن البيض يتعرضون للتمييز.

عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور، والإنفاق الحكومي الجديد الهائل لخلق فرص العمل، يأمل بايدن في وقف بعض النزيف الاقتصادي الأمريكي، وكسب تأييد الديمقراطيين والجمهوريين؛ في محاولة لتخفيف التوترات السياسية الأخيرة. في حين إن هذا أمر جيد على المدى القصير، يبدو أن التحدي يكمن على المدى الطويل في زيادة الأتمتة، التي ستؤدي إلى الاستغناء عن ربع القوى العاملة الأمريكية في العقدين المقبلين.

يلزم إعادة صقل المهارات، ورفع المهارات، وإعادة التدريب؛ وهو شيء لم تحسن الولايات المتحدة فعله في الماضي. يجب استثمار الأموال في خطط تدريب شاملة، وتحتاج الحكومة إلى العمل بتعاون وثيق مع قطاع التجارة والصناعة لتجهيز قوى عاملة منتجة ومفيدة وماهرة، يمكنها تلبية احتياجات قطاع الأعمال في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

ينتظر الأمريكيون من حكومتهم أن تعتني بهم في ضوء زيادة معدلات الاستغناء عن الوظائف، عبر إدخال نظام الدخل الأساسي الشامل، الذي يضمن أجرًا للمتضررين. سيواجه هذا حتمًا مقاومة من العديد من الجهات، لا سيما من المحافظين، الذين يعارضون التدخل الحكومي المكلف، ولكنه قد يكون خطوة ضرورية من بايدن لتخفيف التوترات السياسية التي مزقت السياسة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن التدخلات الاقتصادية لن تؤدي إلا إلى إخضاع أولئك الذين دعموا ترامب ورأوه مخلّصًا للولايات المتحدة. يخشى هذا الفصيل من سكان الولايات المتحدة من التعددية الثقافية والتنوع المتناميين في الولايات المتحدة، ويصوتون بنسب أكبر من الأغلبية التي تتبنى التنوع. لقد أنتجوا ترامب، الذي أثار مخاوفهم، وأعطاهم الأمل، ومن المحتمل جدًا أن ينتخبوا شخصًا مثله في المستقبل.

إن الترامبية لن تختفي، ويحتاج بايدن إلى التصرف بسرعة، والحث على إجراء نقاش وطني حول العرق، والجنسانية، والأثنية حتى لا يُترك هؤلاء يغلون في عزلة. بل يجب تسريع وتيرة قبولهم، لأن الخوف من المجهول قد يولد مزيدًا من الازدراء، ويؤدي إلى مزيد من الانقسام في السياسة الأمريكية.

يجب أن تجد إدارة بايدن سبلًا لتوحيد الجماعات عبر الاستماع إلى مخاوفهم، وبناء روح التعاون والاحترام، في محاولة لفهم بعضهم البعض بصورة أفضل، والحد من المرارة، وتحقيق مستوى معين من القبول بين الانقسامات المتنافسة. يمكن تحقيق ذلك على المستويات المحلية عبر المشاركات المدنية، حيث تُناقش التحديات المجتمعية في البيئات التقليدية، مثل قاعات المدينة والمراكز المجتمعية.

هناك الكثير من الأمور على المحك، والعالم ينظر بشغف إلى كيفية تعامل بايدن مع الانقسام بين المثل الأعلى الأمريكي، الذي ينص على أن الجميع متساوون، والعنصرية والتحيز والقومية المتطرفة التاريخيين الذين ابتليت بهم الولايات المتحدة منذ إنشائها.

هناك الكثير من الأمور على المحك، ويجب على بايدن أن يتصرف بحكمة وبصيرة بالغين لتفادي المزيد من الانقسام، الذي ستكون له تداعيات وخيمة على الصعيدين المحلي والدولي.

وختامًا..

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لفريق عمل عبر الأطلسي وزميل رفيع المستوى في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، وشغل منصب مدير الاتجاهات الاقتصادية العالمية في مركز بيو للدراسات في واشنطن العاصمة، وهو كاتب عامود سابق في الاقتصاد الدولي في ناشيونال جورنال؛ وهي مجلة سياسية عامة مقرها واشنطن، وهو أيضا زميل سابق في مجلس العلاقات الخارجية.

توفير الغذاء للأعداد المتنامية من السكان من خلال الزراعة الذكية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع توفير الغذاء الكافي للأعداد المتنامية من السكان الذي هو تحدٍ يواجه الحكومات حول العالم.

وهذه مسألة بالغة الأهمية ينبغي إيلائها عناية جادة، حيث يتوقع أن يصل عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٩,٧ مليار نسمة وفقا لبيانات الأمم المتحدة، مما يدل على أنه ينبغي زيادة مستويات إنتاج الغذاء الحالية بمقدار الضعف، ولهذا -بدوره- تأثير هائل على الزراعة العالمية، وينبغي تمكين المزارعين للعمل بكفاءة أكبر، حيث أن العبء المتنامي لتغذية هذه الأرقام سيستنفذ الموارد على الصعيد العالمي، وباعتقادي، لا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق تكنولوجيات ذكية للمساعدة في إصلاح ممارساتنا الزراعية والمساعدة في مواجهة التحديات الناجمة عن زيادة عدد السكان التي تلوح في الأفق.

من الواضح أن الطريقة الوحيدة لتخطي هذا التحدي هي من خلال التبني الأكبر للتكنولوجيات الزراعية المبتكرة، وتحويل مزارعينا إلى أصحاب مهارات معرفية، كما يجب الاستثمار أكثر في تكنولوجيات الزراعة الذكية حتى يتمكنوا من العمل بذكاء اكبر، وعلى وجه الخصوص، أنا أرى أن مستشعرات انترنت الأشياء «IOT» والتكنولوجيات ذات الصلة ستلعب دورا بارزا في تمكين الزراعة الذكية، حيث أن الحقول الشاسعة من المحاصيل الزراعيه وتربية الماشية إلى جانب مجموعة واسعة من العوامل التي تحكم صحة ونمو وحصاد المنتجات تعني أن الإدارة الذكية هي السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل إدارة هذا القدر من التعقيد.

إن تآزر عمل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة يتيح للعديد من التطبيقات الجديدة الظهور في هذا القطاع، وقد بدأ المزارعون بالفعل باستخدام ابتكارات في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطائرات المسيرة ومستشعرات إنترنت الأشياء والأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وذلك لاتخاذ قرارات أفضل من أجل تحسين عملياتهم من خلال منحهم قدرة وصول لمعلومات أكثر فائدة. إن هذا يضفي المزيد من اليقين والقدرة على التنبؤ والسيطرة على الزراعة، حيث بات بالإمكان

اتخاذ قرارات مدروسة استنادا إلى بيانات حية لتحقيق نواتج أفضل وزيادة في المحصول.
يقدم تطبيق تكنولوجيات الزراعة الذكية العديد من الفوائد التي تتضمن:

» إن جمع البيانات من أنحاء منشأة زراعية وربطها وتحليلها باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ومن ثم عرضها عبر «واجهة رسومية واحدة» يقدم للعاملين فكرة عن جميع الأنشطة التي تشمل حالة المعدات، نمو المحاصيل، الظروف الجوية وصولا إلى مستويات الرطوبة في التربة.

» يمكن مراقبة الأرض بسهولة وسرعة بمساعدة تكنولوجيا الطائرات المسيرة التي باقترانها معبيانات إنترنت الأشياء، تقدّم مجموعة مفيدة جدًا من التكنولوجيات التي تتيح نشوء الزراعة الذكية. إن الكمبيوترات أكفأ بكثير في ربط وتحليل الكميات الضخمة من البيانات من الإنسان، ما يتيح للعاملين إصدار أحكام مستنيرة باستخدام المعلومات المترابطة.

» إن القدرة على التنبؤ بشكل أفضل ومعرفة مقدار ما يستطيع المزارعون إنتاجه يضمن إعلام سلاسل التوريد والمستخدمين النهائيين بشكل أفضل بالكميات الموجودة، وهذا يعني أن المنتج لا يترك ليتعفّن في المستودعات المحلية كما يسمح بالتوزيع على نحو أفضل.

» الرقابة الملائمة على الإنتاج تسمح بإدارة أفضل للنفقات وتقليل المخلفات. بامتلاك تكنولوجيا توفر تحليلا تنبؤيًّا، يحصل العاملون الزراعيون على معلومات أفضل، يستطيعون من خلالها العمل بشكل استباقي بتقليل المخاطر التي قد يواجهونها سواء ماليًّا أو من ناحية الإنتاج الزراعي.

» تسمح زيادة أتمتة العمليات بزيادة الكفاءة الصناعية وتحرر العاملين للانخراط في مهام أكثر أهمية من مجرد العمل اليدوي. كما يسمح هذا بتحقيق محصول زراعي أفضل حيث يمكن إدارة وتسميد وحصاد مساحة أكبر من الأرض بالأتمتة، ما يؤدي بالمحصلة إلى زيادة الإيرادات.

تشمل التطبيقات الذكية الحالية التي يمكن مشاهدتها في الزراعة الحديثة ما يلي:

» مراقبة الثروة الحيوانية وإدارتها
» الزراعة الدقيقة القائمة على الذكاء الاصطناعي
» أنظمة تغذية ذكية
» إدارة المحاصيل

» مراقبة وإدارة الظروف المناخية
» أتمتة البيوت البلاستيكية وتصنيعها
» طائرات مسيرة زراعية
» مركبات يتم تشغيلها عن بعد
» مراقبة المياه والرطوبة والأمطار
» إدارة ذكية للآفات
» إدارة المخازن واللوجستيات
» أنظمة إدارة مزارع كاملة

وما هذا إلا غيض من فيض.

لقد بدأنا للتو نرى فوائد تكنولوجيات الزراعة الذكية وهو قطاع من المتوقع أن ينمو بسرعة كبيرة، ووفقًا للإحصائيات، من المتوقع أن يصل سوق الزراعة الذكية لحجم ٢٢,٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥ ما سيوفر فرصة هائلة للراغبين بالاستثمار في هذا المجال.

وإنني أجد أن هذا النظام البيئي التكنولوجي سيصبح أكثر ذكاءً مع توفر المزيد من البيانات الزراعية الضخمة، ومع مشاركة المجتمعات عبر الإنترنت لمزيد من المعلومات والخبرات، ومع نضج هذا المجال، سيزداد الاعتماد عليه ويؤدي إلى إحداث أثر تراكمي يقود فيه تكرار التكنولوجيا لتحقيق المزيد من التحسين والنمو.

يمثل التطلع لزيادة إنتاج الغذاء تحديًا في وقت يتناقص فيه نصيب الفرد من المساحة القابلة للزراعة وتتفاقم إزالة الغابات مما يؤثر على جودة التربة ويسبب تدهورها، ويزيد بالتالي من تعقيد قدرتنا على تلبية الطلب العالمي على الغذاء.

يكمن الحل الوحيد لهذه المشكلة في التحرك نحو الزراعة الذكية المبنية على البيانات، ويجب أن يكون هذا منخفض التكلفة ومتاحًا للجميع في حال رغبنا برؤية التغيرات الحقيقية على مستوى العالم. إن حصول البلدان المتقدمة فقط على هذه التكنولوجيا ليس ذو فائدة كبيرة؛ حيث يجب أن يتخلل كامل نسيج الزراعة العالمية.

وختامًا..

تقود المزيد من التكنولوجيات إلى نشوء مزارع أفضل وإلى تبسيط العمليات وأتمتتها، وتقليل المخلفات، وتحسين جودة المحاصيل وزيادة حجم الإنتاج، كما يسمح بأن تتم الزراعة البيئية بشكل أفضل.

جميع هذه العوامل أساسية في ضوء العبء المتزايد الذي ستتحمله سلاسل التوريد العالمية، والذي لا يمكن معالجته إلا بتبني التكنولوجيا من أجل مواجهة هذا التحدي بطريقة مستدامة وذكية.

أبوغزالة يشارك بروس ستوكس رؤاه حول أمريكا وأوروبا معا أو منفردين

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا لا بد أن تكون أوروبا فيه حذرة..

فكيفية المضي قدمًا في علاقتها مع الولايات المتحدة، وألا تحدوها آمال زائفة بسبب انتخاب إدارة بايدن الجديدة، وما ستواجهه من تحديات عدة لتوحيد الفصائل المختلفة هو موضوع مقالتي.

إن أمريكا التي ورثها بايدن يجب فهمها في ضوء التمرد الذي وقع في واشنطن، والتقدم الطفيف الذي حققه الديمقراطيون، حيث سيطروا بالكاد على مجلس الشيوخ الأمريكي، في حين خسروا مقاعد في مجلس النواب. كما يعتقد ثلاثة أرباع ناخبي ترامب أنه فاز في الانتخابات، ويعتقد ١٥٪ فقط من الأمريكيين أن الديمقراطية الأمريكية تعمل جيدًا.

إن بايدن ملتزم ببناء العلاقات عبر الأطلسي، ولكن لا بد أن يفهم الأوروبيون أن الشعب الأمريكي منقسم بشدة، وأن أية مفاوضات بين أوروبا والولايات المتحدة يجب أن تهدف إلى توحيد الجانبين.

إن الأوروبيين منخرطون الآن في نقاش طويل انقضى أوانه حول السيادة والاستقلال، ويجب عليهم تأكيد حضورهم، والضغط على الولايات المتحدة لفعل ما يلائم مصالحهم الذاتية المتبادلة، ولكن في نفس الوقت عدم خلق انقسامات عبر الأطلسي. هذا ما حدث في توقيع الاتفاقية الشاملة حول الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين في ٢٠٢٠؛ لقد كان تأكيدًا مثيرًا على السيادة الأوروبية، ولكن كان في نفس الوقت خطوة أولى سيئة التوقيت.

مع وصول إدارة بايدن الجديدة، يجب على الأوروبيين أن يقودوا الجهود مع الولايات المتحدة، عن طريق دعم جهود العمل من أجل المناخ، وتعافي الاقتصاد العالمي، وخلق إطار عمل أكثر تنظيمًا للاقتصاد الرقمي. لقد لعب ترامب دورًا أساسيًا في إخراج الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، وسيلغي بايدن هذا القرار للوفاء بتعهده

بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. هذا وحده يتطلب تغييرًا داخليًا هائلًا.

لقد وعد بايدن بتطبيق معايير أعلى لكفاءة الوقود، والسيطرة على انبعاثات الميثان من التكسير أثناء التنقيب، وإطلاق مبادرات أخرى تنظيمية لكبح ظاهرة الاحتباس الحراري. إلا إن المحاكم يمكنها وقف الأوامر التنفيذية، وقد فعلت ذلك من قبل. كما تبدو المحكمة العليا المحافظة مهيأة لتقليص السلطة التقديرية التنظيمية للسلطة التنفيذية.

على أوروبا أن تتبوأ دورًا قياديًا في هذه العلاقة. فيجب أن تفرض تعديلًا على سعر حدود انبعاثات الكربون على المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة. هذا من شأنه أن يمنح إدارة بايدن بعض النفوذ الذي يحتاجه بشدة مع منكري تغير المناخ في الداخل، الذين سيتعين عليهم عندئذ الاختيار بين دفع ضريبة محلية على انبعاثات الكربون، أو الدفع لأوروبا.

منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٩، واجهت الولايات المتحدة أبطأ تعافٍ اقتصادي في العصر الحديث، وهي بحاجة إلى المزيد من الأموال لتحفيز اقتصادها. بالنسبة لبايدن، هذا يعني زيادة الضرائب على الشركات، وزيادة ضريبة الدخل على الأغنياء، وهو أمر بلا شك سيواجه معارضة قوية.

ونظرًا لأن إدارة بايدن ستركز جهودها على الإصلاح المالي الداخلي، فإن عبء إنعاش الاقتصاد العالمي سيقع على عاتق الأوروبيين بصورة أكبر، وكان تمويل التعافي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو، الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي، خطوة أولى جيدة.

من الواضح أن الاقتصاد الرقمي هو مستقبل السوق عبر الأطلسي، وهناك حاجة ماسة أن يبدأ الاتحاد الأوروبي التفاوض فورًا على اتفاق جديد لخصوصية البيانات عبر الأطلسي، في ضوء إبطال محكمة العدل الأوروبية لاتفاقية درع الخصوصية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن عدم وضع اتفاقية مثل هذه حيز التنفيذ سيعيق بصورة خطيرة تدفق البيانات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وسيؤدي بدوره إلى التأثير سلبًا على الاقتصاد الرقمي.

لقد اقترح الاتحاد الأوروبي رقابة أكثر صرامة على مزودي التكنولوجيا، ويجب أن يضغط لإجراء مراجعة أمريكية أوروبية مشتركة لأعمال عمالقة التكنولوجيا، وممارساتهم، وسياسات المنافسة. لقد آن الأوان لتشكل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حلفًا قويًا في هذا المجال الهام، بدلًا من سلوك كل منهما سبيلًا تنظيميًا منفصلًا.

إن تنمية اقتصاد رقمي سليم يعني أن على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حل خلافاتهما المتعلقة بالضرائب الرقمية؛ لضمان تطوير إطار عمل رقمي قوي، بحيث تدفع شركات التكنولوجيا نصيبها العادل من الضرائب المستحقة عليها، وإذا استمرت واشنطن في التباطؤ في مفاوضات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجارية بشأن هذه القضية، فيتعين على الحكومات الأوروبية فرض الضرائب الرقمية الخاصة بها. ربما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لفرض نقاش أمريكي حول سداد الشركات الرقمية حصتها العادلة.

وختامًا..

فإن الولايات المتحدة بحاجة ماسة لشراكة قوية، ولقد ولت الأيام التي كانت فيها أمريكا تقود وأوروبا تتبعها. يجب أن تكون أوروبا شجاعة بما فيه الكفاية لتتقدم وتقود هذه الشراكة لمنفعة الطرفين.

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لفريق عمل عبر الأطلسي وزميل رفيع المستوى في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة. وشغل منصب مدير الاتجاهات الاقتصادية العالمية في مركز بيو للدراسات في واشنطن العاصمة، وهو كاتب عامود سابق في الاقتصاد الدولي في ناشيونال جورنال؛ وهي مجلة سياسية عامة مقرها واشنطن، وهو أيضا زميل سابق في مجلس العلاقات الخارجية.

أبو غزاله يشارك بروس ستوكس على رؤاه حول الولايات المتحدة الأمريكية ـ أوروبا: معًا أم وحدهما

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا يهمّ أعزائي الأوروبيين..

فلا تنخدعوا بارتياحكم للإدارة الجديدة في واشنطن، وإن أملكم في مستقبل للتعاون عبر الأطلسي سابق لأوانه، وإن الحصول على أمريكا التي تريدونها سيكون تحقيقه أكثر صعوبة على الرئيس جو بايدن مما تتخيلون. سوف يتطلب الأمر حبًا قاسيًا من الأوروبيين، وإن كل ما عليكم هو جعل محاولتكم لإثبات الذات الهدف منها تقريب الولايات المتحدة وأوروبا من بعضهما البعض، وليس إحداث شرخ جديد في العلاقة.

إن بايدن ملتزم بإعادة بناء العلاقات عبر الأطلسي، لكن التمرد الأخير في واشنطن هو تذكرة واقعية بأمريكا المنقسمة التي ورثها. علاوة على ذلك، كان تأثير فوزه على باقي الانتخابات محدودًا. فبالكاد سيطر الديموقراطيون على مجلس الشيوخ الأمريكي، وخسروا مقاعد في مجلس النواب، وسيكون للمعتدلين، وليس التقدميين، الأصوات الحاسمة في العديد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للأوروبيين، والشعب الأمريكي منقسم بشدة، وثلاثة أرباع ناخبي ترامب يعتقدون خطا أنه فاز في الانتخابات، ويعتقد ١٥٪ فقط من الأمريكيين أن الديمقراطية الأمريكية تعمل جيدًا.

يأتي ذلك في أعقاب أجندة الاتحاد الأوروبي الطموحة للعلاقات عبر الأطلسي في عهد بايدن، وفي وقت ينخرط فيه الأوروبيون في نقاش داخلي انقضى أوانه حول سيادتهم واستقلالهم.

في مسعاهم لتحقيق مثل هذه الطموحات، يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن التمكين الذاتي يتطلب تحمل المسؤولية لحث الولايات المتحدة، أو حتى الضغط عليها، للقيام بما هو في مصلحتهم الذاتية المتبادلة.

ولكن ما لا يجب أن يفعله الاستقلال الأوروبي هو خلق انقسامات عبر المحيط الأطلسي، ولقد كان توقيع الاتفاقية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والصين بشأن الاستثمار في الأيام الأخيرة من عام ٢٠٢٠ تأكيدًا مثيرًا للسيادة الأوروبية، لكنه كان خطوة أولى سيئة التوقيت.

لقد جاءت في وقت أعربت فيه إدارة بايدن القادمة عن رغبتها في العمل عن كثب مع أوروبا في التعامل مع الصين، وإذا خففت التنازلات التي قدمتها بكين لبروكسل من الرغبة الأوروبية في العمل مع واشنطن بشأن الصين، فإن التعاون عبر الأطلسي سيكون قد بدأ بداية سيئة.

أثناء المضي قدمًا، يجب أن يركز إثبات الذات الأوروبي على مبادرات مثل دعم تحرك الولايات المتحدة بشأن المناخ، وتحمل المزيد من المسؤولية عن التعافي الاقتصادي العالمي، وإنشاء إطار عمل ضريبي وتنظيمي للاقتصاد الرقمي، ومع كل النوايا الحسنة، ستجد إدارة بايدن صعوبة في قيادة هذه المبادرات، وسيتعين ساعتها على أوروبا أن تقود هي.

سيعاود بايدن الانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ في يوم التنصيب. لكن يجب على الولايات المتحدة أيضًا تحسين التزاماتها بخفض انبعاثات الكربون. إن تعهد حملة بايدن بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى صفر صافي بحلول عام ٢٠٥٠ يتطلب تغييرات كبيرة في العقد المقبل، مع اعتماد الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس على أصوات المعتدلين في الولايات المنتجة للفحم، فإن فرض ضريبة مجدية على انبعاثات الكربون قد يكون بعيد المنال.

كما وعد بايدن بإصدار أوامر تنفيذية لتطبيق معايير أعلى لكفاءة الوقود؛ للتحكم في انبعاثات غاز الميثان من عمليات التكسير الناجمة عن التنقيب، ولإطلاق مبادرات تنظيمية أخرى لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري، ولكن، كما حدث مع الرئيس ترامب، يمكن للمحاكم أن توقف الأوامر التنفيذية، ويبدو أن المحكمة العليا المحافظة متأهبة لتقليص السلطة التقديرية التنظيمية للسلطة التنفيذية.

لا خيار أمام أوروبا سوى إجبار واشنطن. يجب أن تفرض تعديلًا على سعر حدود انبعاثات الكربون على المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة. هذا من شأنه أن يمنح إدارة بايدن بعض النفوذ الذي تحتاج إليه بشدة مع منكري تغير المناخ في الداخل، الذين سيتعين عليهم بعد ذلك الاختيار بين دفع ضريبة محلية على انبعاثات الكربون، أو دفع ضرائب على الصادرات الأمريكية تملأ خزائن الحكومة الأوروبية.

كما وعد بايدن بإنفاق كبير جديد لإنعاش الاقتصاد لتجنب انتعاش اقتصادي متقطع في أعقاب الأزمة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، شهدت الولايات المتحدة أبطأ انتعاش لها في العصر الحديث، وذلك بسبب عدم كفاية ضخ الأموال، وكانت النتيجة أن عانت أوروبا وبقية العالم.

دعت كريستالينا جورجيفا، رئيسة صندوق النقد الدولي، إلى مزيد من الحوافز المالية الأمريكية. لكن أي برنامج إنفاق لبايدن سيتطلب ضرائب أعلى وديونًا أكبر. سيواجه وعده بزيادة الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب على الشركات وزيادة ضريبة الدخل على الأغنياء معارضة شديدة في الكابيتول هيل. فمن المتوقع أن يظهر الجمهوريون نفورهم التقليدي من الدين، وقد يكون لدى الديمقراطيين المعتدلين، الذين يطمحون لإعادة انتخابهم في عام ٢٠٢٢، مخاوف بشأن المزيد من الإنفاق بالعجز.

هذا يعني أن عبء الانتعاش الاقتصادي العالمي سوف يقع على عاتق الأوروبيين بشكل أكبر. كانت موافقة الاتحاد الأوروبي على تمويل بقيمة ٧٥٠ مليار يورو للتعافي خطوة أولى جيدة. لكن ستكون هناك حاجة إلى إنفاق إضافي، خاصة من ألمانيا. علق شيخار أيار، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لألمانيا، في أواخر العام الماضي بالقول: «ألمانيا في موقف تحسد عليه، فهي تتمتع بحيز مالي وافر».

وأخيرًا، سيكون الاقتصاد الرقمي هو نظام التداول للسوق عبر الأطلسي في المستقبل. لقد أبطلت محكمة العدل الأوروبية اتفاقية درع الخصوصية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي سمحت للشركات بنقل البيانات الشخصية المتعلقة بالتجارة من أوروبا إلى الولايات المتحدة. بدون مثل هذه الاتفاقية، يمكن أن يصاب الاقتصاد الرقمي عبر الأطلسي بالشلل. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقترح بدء مفاوضات فورية حول اتفاقية خصوصية جديدة عبر الأطلسي.

من المتوقع أن تلقي إدارة بايدن نظرة فاحصة على الممارسات المناهضة للمنافسة لفيسبوك وشركات منصات التواصل الاجتماعي الأخرى، ولقد رفعت أكثر من نصف الولايات الأمريكية دعاوى قضائية ضد جوجل بسبب مزاعم حول «سلوك تمييزي على صفحة نتائج البحث الخاصة بها».

أما الاتحاد الأوروبي، فقد اقترح إشرافًا جديدًا أكثر صرامة على صناعة التكنولوجيا، وفي أعقاب حظر تويتر لترامب، أكدت المستشارة أنجيلا ميركل أن تنظيم التعبير على هذه المنصات يجب أن يتم بموجب القانون، وليس عبر الشركات الخاصة. يجب على بروكسل أن تضغط من أجل مراجعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعمل شركات منصات التواصل الاجتماعي، مع التركيز على سياسة المنافسة وحرية التعبير، وهناك حاجة إلى تنسيق أوثق قبل أن تسلك واشنطن وبروكسل سبلًا تنظيمية منفصلة.

والأهم، أن الحكومات الأمريكية والأوروبية تحتاج إلى حل خلافاتهما بشأن الضرائب الرقمية على الفور. يتعرض الاقتصاد الرقمي لأعباء يرثى لها، في وقت الحكومات على جانبي المحيط الأطلسي فيه في أمس الحاجة إلى الإيرادات. إذا استمرت واشنطن في التباطؤ في مفاوضات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجارية بشأن هذا الموضوع، فيجب على الحكومات الأوروبية فرض ضرائبها الرقمية الخاصة بها، وقد تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لفرض نقاش أمريكي حول دفع الشركات الرقمية حصتها العادلة.

وختامًا..

فيعترف السياسيون الأوروبيون البارزون من مختلف الأحزاب بأنه لا عودة إلى حقبة ما قبل ترامب، عندما كانت أمريكا تقود، وتتبعها أوروبا على مضض، وكان كل شيء على ما يرام مع العالم. لقد رحل ترامب، لكن الولايات المتحدة لا تزال شريكًا تشتد حاجة أوروبا إليه، ومع ذلك، يتعين على أوروبا أن تمارس في عهد بايدن الحب القاسي الذكي مع واشنطن المشتتة؛ لحملها على التحرك في القضايا ذات الاهتمام المشترك. يجب أن تكون أوروبا شجاعة بقدر قناعاتها، وأن تلعب دور الأخ الأكبر، الذي لم تعتد على لعبه. لن يكون هذا مريحًا لأوروبا أو أمريكا. لكن هذا هو ما تعنيه السيادة التي يتوق الأوروبيون إليها عمليًا.

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لفريق عمل عبر الأطلسي وزميل رفيع المستوى في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة. وشغل منصب مدير الاتجاهات الاقتصادية العالمية في مركز بيو للدراسات في واشنطن العاصمة، وهو كاتب عامود سابق في الاقتصاد الدولي في ناشيونال جورنال؛ وهي مجلة سياسية عامة مقرها واشنطن، وهو أيضا زميل سابق في مجلس العلاقات الخارجية.

الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.. تشابه الحال واختلاف الأحوال

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع نشأة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٤، أي قبل عام واحد فقط من نشأة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م.

ثم جاءت (خطة مارشال) لإعادة إعمار أوروبا بعد تدميرها في تلك الحرب، وكان هذا التدمير أسوأ مما نراه في بلادنا العربية حتى لا نستغرب إذا قلنا: «إن التاريخ يشهد على قسوة الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان».

إن الاتحاد الأوروبي ظاهرة غريبة؛ فليس بين الدول الأعضاء شيء مشترك سوى الرغبة في إنشائه، ومع ذلك نشأ هذا الاتحاد الذي يضم الآن ٢٧ دولة، وأصبح الحلم حقيقة، ومن المؤسف أن هذا لم يحصل عند أمة العرب بما يجمعها من لغة وتاريخ وأنظمة.

أقدر أن جامعة الدول العربية نشأت بشكل خاطئ، وهي تضع أسس الوحدة، قبل الأسس الاقتصادية المشتركة. أما وقد فرض الكساد الكبير علينا وعلى العالم كله نفسه فقد جاءتنا الفرصة لكي نعيد التفكير، وننتقل من طلب المساعدات والمنح، إلى الاعتماد على الشراكة العربية العربية، الشراكة لا تعني المشاركة بالسيادة، بل بالخطط لأن الشراكة الاقتصادية لا تؤثر في السيادة مطلقًا.

أتمنى أن يتم ذلك وأن نبدأ بإنشاء «تكتل عربي» في ظل الجامعة العربية التي هي بكل فخر (بيت العرب) مع علمنا بالظروف العالمية التي تفرض نفسها على قراراتها السياسية وتصعب من مهمتها أيضًا، ولكن بالتأكيد أنه لا يفرض علينا أحد في العالم ألا نرعى مصالح بعضنا البعض بأي صيغة من الصيغ!

إن هذه الأمة العربية العظيمة تستحق أن تعيد التخطيط للانطلاق بها إلى مستوى العالمية.. لذلك وكما يقال: «أفضل طريق لتوقع المستقبل هو صنعه».

وإننا لا ننتظر وحدة مشتركة على كافة الأصعدة العربية، فعمليًا لم تضق الفجوة بين دول الاتحاد الأوروبي، رغم الاتحاد، بل ظهرت سلبيات أخرى كان آخرها ما تسببت به جائحة الوباء العالمي التي تمثلت بعلو الأنانية، والانفرادية على حساب المشاركة والوحدة!

فالاتحاد يبقي على الخصوصية ولكنه يحقق التكاملية من فتح للحدود، وتسهيل لحركة التنقل، والأفراد والسلع ورأس المال، وهذا حلمي وحلم أي شاب عربي متحمس للوحدة العربية.

فهل سنشهد عصرًا جديدًا لفكرة الجامعة العربية كي تكون (فكرة واقعية) مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمريكي؟ ولقد آن الأوان لتشكيل مجموعة عربية؛ تسير قدما لتحقيق هذا الحلم بمبادرة من الجامعة العربية أو من قيادة عربية بعيدًا عن السياسة مثلما حدث في أوروبا.

وختامًا..

فدعونا نبدأ مشروعًا تحضيريًا؛ لإعادة إعمار المنطقة العربية على غرار الاتحاد الأوروبي، وعلينا أن نبقي في ذاكرتنا ما قاله صندوق النقد الدولي: «إن خروج الدول من الأزمة الاقتصادية والكساد يعتمد على ما تتخذه من توقيت لاتخاذ خطوات». فنحن أمة عظيمة لها كرامة، وإننا يجب ألا نطلب دعمًا أو معونة من أحد، بل علينا إعداد (خطة شراكة) بيننا يستفيد منها العرب جميعًا.

هذا رأيي كمواطن يتكلم بعزة وكرامة وثقة بالعربية وأهلها.

البيتكوين.. دَعوة إلى الحُريّة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا ساهم في دخولنا إلى عصر الرّقمنة، وهو التّفكير في رقمنة العُملة.. فاخترعت أمريكا، كما يُشاع، عملة (Bitcoin) البيتكوين ورمز لها بـ(BTC) لتصبح العُملة الرّقميّة المشفّرة الأولى في العالم؛ هادفة من اختراعها استدراج أصحاب الأموال المشبوهة، ومراقبة مَن يتعامل بالسّوق السّوداء، واستطلاع الرأي العام لاستحداث عملة رقمية.

ويُشاع أن (ساتوشي ناكاموتو) هو أو هم من اخترع (البيتكوين) ولا أحد يعرف مَن هو أو مَن هم! فلماذا شغلت (البيتكوين) العالم، وماذا استفادوا منها، وهل لها مستقبل؟

ولقد ذكرتُ التسارع في رغبة العالم للتحول إلى الرّقمنة والعيش الذكي في كتابين، الأول بعنوان (العالم المعرفي المتوقد) الذي يعنى بالثورة الصناعية الرابعة، والثاني بعنوان (المستقبل الرقمي الحتمي) الذي تمم الأول نحو التوجّه إلى عالم المدن الذكية، وقد بدت حقيقة ظاهرة، في زمن تتسارع فيه الأحداث نحو الفوز بمصنّفات الذّكاء الاصطناعي من أجل عيش أكثر سعادة.

ألغت البيتكوين (البيروقراطية) المعمول بها عند تحويل الأموال من فتح للحساب البنكي، وإقرار بمصدر الأموال، وإثبات هُوية المُحوّل إليه، فلا يُشترط ذلك كلّه! ولكن هل ثمّة مشكلات جرّها التعامل الرّقميّ بالعُملة الرقميّة؟ نعم، ومن أبرزها عدم خضوع الشركات للنّظام الضريبيّ، وعدم معرفة مصادر الأموال، وهوية أصحابها ومَنْ ستُحوّل إليهم.. أما زلنا بعد كلّ هذا نعدّ (البيتكوين) عملة تداول؟

أظن أنّها كذلك إذا وافقت أمريكا، وهي صاحبة الولاية على أقوى عملة تداول في العالم، أي وافقت على استبدال قيم الدّولار بها في التعاملات التجاريّة الرقميّة، وهذا أمر مقبول الافتراض، ولكن هل ثمة مَن ينافس أمريكا؟ نعم، إنها الصين؛ إذ وفّرت أرضيّة تعامل تجارية بالعُملة الرقميّة، واخترعت أشكالًا مختلفة منها، أهمها (اليوان الرقميّ) وفي عام ٢٠١٩ كان أربعة من كل خمسة أشخاص في الصين يستعملون العُملة الرقميّة، أي أنهم يتعاملون من خلال مؤسسات مالية رقميّة في تبادلاتهم التجاريّة.

إذن، هو حلمٌ صيني بأن تتحرَّر من سيطرة أمريكا ودولارها، وقد خطّطت لذلك منذ زمن حين فرضت شرطها التعامل بعملتها وليس بالدولار إذا أرادت منظمة التجارة الدوليّة لها الانضمام.

ومنذ ذلك الوقت والحرب الاقتصادية لم تنطفئ بين العملاقين.. فأمريكا من جهة فرضت تسعير النفط بالدولار، وكتبت اتفاقياتها الدوليّة به، والصين من جهة أخرى فرضت نفسها من خلال حجم التدوال المالي الضخم لها على الساحة العالميّة، وباتت تقف وجهًا لوجه مع أمريكا، مما قد يُمهّد الطريق لسحب البساط من تحتها، وبالتالي من تحت عملتها التي تكتسب قوتها منها.

وختامًا..

فما زالت العملة الرقميّة الأولى، والأكثر شعبيّة، وانتشارًا في العالم هي (البيتكوين) الذي هي تحت عباءة أمريكا ودولارها، والذي لن يكتب لها الحياة إلا إذا أمريكا أرادت ذلك، وبالتالي سيموت الحلم الصيني.

هذا ويحمّل التعامل الرقمي بالبيتكوين خطورة عالية؛ إذ لا يوجد ضمانات للأرقام الداخلة إلى المحافظ، ولا إلى تلك الخارجة منها، وإن إغلاق أي منصّة تداول رقميّة سيغلق معها الأرقام المتداولة من خلالها دون أي ضمان! فليس ثمّة احتياطي خاص بالبيتكوين، ولا من سياسات حاكمة لها، ولا قوانين أو مرجعيات، ولقد ولّى عهد ضمان العُملة باحتياطي الذهب الذي يدعمها، ولم يَعد الذهب مادة احتياط، وضمان للعملات. إننا في عصر جديد.. قلب الطاولة رأسًا على عقب!

«الحزام والطريق» مُبَادَرة صِينية بنَكْهَةٍ أُمَمِيّة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع «الحزام والطريق».

وهي مبادرة صينية جديدة، ولقد عُرفت في التاريخ بـ «طريق الحرير» قبل ألفي عام؛ حين عزَّزت الصين «الفكر التجاري التبادلي الحضاري» مع دول مجاورة لها كانت تربطها بها علاقات تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة، وقد نشأ مصطلح دول «طريق الحزام» عن تلك المبادرة تلك الدول التي هي على طريق الحرير الجديدة وتتبادل مع الصين تجارتها.

وافتتحت الصين من أجل المبادرة ستة ممرات بحرية.. مع ٦٥ دولة بهدف التعاون الذي «لا حدود له»؛ إذ يشمل مجالات عدة، مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والرياضة، ويهدف إلى تحقيق النماء في كل منها.

ومن الفوائد العامة التي ستتحصل عليها دول «طريق الحزام» وشعوبها، زيادة مدخولها من مصادر الطاقة، وتحقيق مصادر دخول إضافية لمواطنيها، وتميز قدرتها على استقطاب المستثمرين إليها، وحصولها على منحة شراء للبضائع التي تحتاجها بأسعار تفضيلية، والاستجابة لطلبها في تأمينها بالخبراء اللازمين، والعمالة الكفؤة متى لزمها ذلك.

وتتمثَّل أهم تحديات المبادرة الصينية في كيفية ردّها على الاتهامات الموجهة لها من قبل أمريكا، ومن أهمها ادعاؤها بخروجها على قانون «الملكية الفكرية» العالمي، وتسجيل نفسها «دولة نامية» في المنظمة العالمية للتجارة، واتهامها لها بالوقوف وراء أزماتها المالية، وديونها، وعجزها المتكرر في موازناتها العامة.

إلا أن ثمة فرقًا بين طريقتي البلدين في تحقيق رغبتهما في السيطرة على التجارة العالمية؛ ففي الوقت الذي رسمت فيه الصين مشروعها وفق «رؤية زمنية» محددة وواضحة، وتحت شعار «صين جديدة ٢٠٤١».. نجد أن أميركا لا تملك رؤية واضحة لما ستفعله في مواجهة تلك المبادرة.

وختامًا، فإنني أدعو إلى استحداث دائرتين: الأولى تحت عنوان «دائرة الخطى الإستراتيجية للشراكة الاقتصادية/ التجارية مع الصين»، والثانية تحت عنوان «الرقمية والابتكار»،

لتسيرا جنبًا إلى جنب في تمكين المجتمعات، والشعوب لمجاراة العالم الرقمي المبني على أشياء الذكاء الاصطناعي، وتكون من مهمات تلكما الدائرتين تأسيس «المدن الذكية»، وكتابة «تشريعات» الحياة الجديدة في دول الحزام.. مع مراعاة الأبعاد التقنية العُليا التي ستزيد من كفة مستخدميها.

كذلك أدعو شركاء الصين إلى إنشاء عاصمة إلكترونية (ذكية) من تأسيسهم، وتحت إشراف «مجلس خبراء» منتخب منهم؛ من أجل تقديم كافة الاستشارات اللازمة للتمكين والإمكان، ومن ذلك الحث على إنشاء «سوق مُشتركة»، و«منظمات دعم» وأخرى للرعاية، وتعلم اللغة الصينية.

وختامًا..

فلقد بادرت مؤسستنا طلال أبوغزاله العالمية بالانضمام إلى واحد من أهم التحالفات التي أقامتها الصين مع دول «طريق الحزام»، وهو تحالف «الجامعات الصينية» الذي مقره مدينة «شينيانغ» عاصمة مقاطعة «ليوانينغ»؛ مبادرين لغيرنا من الهيئات التعليمية للانضمام، هادفين إلى التبادل التعاوني المشترك في عدة مجالات، ومن أهمها البحث العلمي، والاختراع، والابتكار، والتبادل الثقافي، والإدارة المشتركة، وتنمية المواهب، وتنظيم الهيكلة، وتشغيل الآليات باتساق منسجم مع تكتل «جامعات التحالف».

«صفقــة القــرن العالميــة الجديــدة»
رسالة مفتوحة إلى أمتي العربية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا لم أستطع أن أقاوم الرّغبة في طرح رأيي فيه..

وهو البرنامج العالمي الجاري عرضه هذه الأيام على مسارح بريطانيا التي ألخصها في كون السبعة الكبار هم اللاعبون على المسرح ويُعرفون بالدول الغنية الكبرى، وقد طوّروا اسمهم ليصبح الاقتصادات الغنية الكبرى، وأحيانًا السبعة الكبار الأغنى في العالم، وأخيرًا اختاروا اسم الديمقراطيات الأغنى في العالم أو الدول الديمقراطية الكبار في الدنيا، والتساؤلات التي لم يجر طرحها أو الرد عليها هي: لماذا لم يضيفوا إلى اسمهم كلمة الغربية؟ أو بالأحرى الأنكلوسكسونية؟ أو دول الغرب المتحالفة مع أمريكا، والدول السبعة هم: أمريكا، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وهم يمثلون ٤٠٪ من الناتج القومي العالمي، و١٠٪ من عدد سكان العالم.

وأين الصين وروسيا من هذا كله؟

رأينا كيف أعلن بايدن، وإلى جانبه رئيس شركة فايزر، الشراكة بين القمة والكورونا والاقتصاد، ورأينا الثناء الذي جاد بهِ بايدن على رئيس فايزر، والثناء على التكنولوجيا الأمريكية، والكرم والروح والإنسانية التي يتحلى بها العمال في مصانع الأدوية الذين يعملون بتضحية لينقذوا أرواح العالم، وكيف أن أمريكا بالشراكة مع فايزر سوف تشتري (من مصانعها) وتقدم نصف مليار جرعة إلى دول العالم الأقل ثروة.. هذا العالم الذي نسبة التطعيم فيه حاليا ٨٥٪ في الدول الغنية و٣٪ في الدول الفقيرة.

فالموضوع ليس كورونا ولا إنسانية!

أمريكا الحنون ستقودكم جميعًا دون أي تمييز ودون شروط! إن الترليونات، وليس المليارات، التي دخلت وستدخل للشركات الأمريكية وغيرها من السبعة الكبار هي التي يهدف إليها هذا المشروع الإنساني والذي صدفةً سيؤدي إلى نسبة ازدهار تزيد عن ٦٪ كما أعلن بايدن في الاقتصاد الأمريكي.

وكنت قد أبديت منذُ البداية إلزامية تطعيم البشريّة كلّها، وطالبت أن توكل هذه المهمة إلى منظمة الصحة العالمية، وأتساءل: «لماذا قرر بايدن أن تكون منحةً منه للدول الفقيرة؟ أمن حنان وروح المحبة من قبل قمة السبعة»! و«هل تقرر تقسيم العالم إلى متفضلين ومحتاجين»؟ و«هل هذا هو مستقبل العالم»؟ و«أين المطعوم الصيني والروسي من هذا»؟ ونعرف جميعنا أن الكورونا لن تنتهي إلا إذا جرى تلقيح جميع البشرية، وحُدّد ذلك في سنة ٢٠٢٢

لقد أبهرني الرئيس بايدن وهو يكرر كلمة نصف مليار، وهو رقم يمثل نسبة قليلة من سكان العالم فقط؟ فلماذا لم يتناول كم ستدر هذه الجرعات من أموال على المصانع الأمريكية وغيرها؟ إنها لصدفة جميلة أن تتوافق النواحي الإنسانية مع المصالح الخاصة، وهذا هو حال الدّول (الديمقراطية)، التي هي صدفة الدول الغربية، وقد نسي أهل القمة أن أقدم وأكبر «ديمقراطية في العالم هي الهند، التي يقارب عدد سكانها مجموع مواطني السبعة الكبار».. كما نسي أهل القمة الاقتصاد الصيني والروسي!

وهكذا سنرى المزيد من القيادة الأمريكية البايدنية تنفيذا لشعاره «أمريكا قد عادت» لقيادة العالم بدلا من شعار ترامب «أمريكا أولا»، والمطلوب منه الآن شدّ صفوف التحالف الغربي بقيادة أمريكا في مواجهة الصين وروسيا وتحديدًا في (مشروع الحزام والطريق)، وهي مهمة صعبة بسبب الخلافات البينية الأوروبية الأمريكية.

وختامًا..

رسم السبعة الكبار بقيادة أمريكا وبريطانيا، خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانونها، وذلك من خلال «صفقة التطعيم» التي يملكون مصانعها، وذلك على حساب المزيد من التّدهور في اقتصاد العالم أجمع، مع أن الخطة فيها رابح وخاسر، وإن كانت مغلفة بغلاف الروح الإنسانية المزعومة، وليس على العالم إلا أن يقبل أن يكون المنفذ لهذه الخطة، وأن يدرك أبعادها، وأن يعمل على مواجهة نتائجها اقتصاديًّا، ولا حول ولا قوة لنا إلا في ذلك، بل لأن ذلك هو الأجدى والأصح.

وكل صفقة قرن وأنتم بخير، أيها العالم غير الغربي، العزيز على السبعة كبار الغرب.

الخدمات المالية الرقمية ـ عنصر أساسي في الاستدامة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا أدى استمرار النّموّ السّكانيّ في العالم فيه، إلى ضرورة إتاحة الوصول إليه، وهو الخدمات المالية المقدمة للجميع وبصورة متساوية؛ والحاجة إلى تقديم خدمات مالية عادلة، وبسعر معقول، وبشفافية.

فهناك الملايين الذين يستبعدون من المشاركة في المؤسسات المصرفية التقليدية، التي تشهد تسرب المليارات، التي يمكن استخدامها لتطوير اقتصاديات مزدهرة ومستدامة، وبما أننا الآن في وسط ثورة رقمية عالمية، فإن الشمول المالي لهذه القطاعات المهملة يجب أن يكون أولوية لبناء البنية التحتية والحكم الرشيد المطلوبين، لتمكين هذا القطاع الهام جدًا بالكامل. لقد علمنا «كوفيد» أننا بحاجة لأن نكون أفضل استعدادًا ببنية تحتية قادرة على التعامل مع الأزمات، لضمان عدم تعطل قطاع حيوي مثل القطاع المالي، وأنه يمكنه الاستمرار دون انقطاع، خصوصًا في الدول النامية.

ويجب الاستفادة من انتشار التقنية، مثل الهواتف الجوالة والإنترنت، في الشمول المالي الرقمي، لتوفير خدمات مالية آمنة وبأسعار معقولة، حتى يتمكن الجميع، بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم الاجتماعي، من الوصول إلى الخدمات المالية. يدعم هذا سوق التقنيات المالية، خاصة في قارات مثل إفريقيا، التي تشهد زيادة هائلة في مزودي الخدمات المالية الرقمية، الذين يقدمون الحسابات والمدفوعات وخدمات الائتمان والتأمين عبر الإنترنت، عبر تطبيقات رقمية مبتكرة؛ للوصول إلى سوق كان مستبعدًا فيما مضى. يتيح ذلك لأفراد المجتمع المحرومين من الانخراط في تخطيط مالي أفضل عبر المدخرات والقروض وفرص الاستثمار، التي بدورها ستؤدي إلى ازدهار اقتصادي أكبر لأي دولة، مما يساعدهم في كسر حلقة الفقر المفرغة التي يجد الكثيرون منهم أنفسهم فيها.

وتقدم الحلول الرقمية لأعضاء المجتمع أدوات سهلة الاستخدام، مما يتيح الوصول إلى خدمات مالية وشبكة أمان مالي لتجميع المدخرات، في مسعى لامتصاص مخاطر الصدمات المالية وحالات الطوارئ. فيمكن لأصحاب العمل والحكومات تحويل الأموال بسرعة وسهولة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. سيلغي هذا الحاجة إلى الأوراق النقدية، التي يمكن أن تكون باهظة الحجم عند السداد بالملايين، وفي نفس الوقت يقلل من حالات الاحتيال والسرقة، وكذلك يزيد من الشفافية. كما ستنخفض تكلفة تقديم هذه الخدمات،

ويزيد انتشارها بشكل كبير، مما يسمح بزيادة الوصول إلى الخدمات المالية المتطورة في المستقبل؛ خاصة للشريحة التي من الممكن أن تُحرم من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية.

لقد أصبح إطعام عدد متزايد من السكان تحديًا كبيرًا. فالقطاع الزراعي يعد قطاعًا عالميًا كبيرًا معرضًا بصفة خاصة للتقلبات، مما يعني أن المزارعين يواجهون صعوبة في السيطرة على المخاطر الزراعية. هنا يمكن أن يساعد الوصول إلى مخططات الائتمان، التي تساعد في تأمين السلع الزراعية الأساسية، مثل الأسمدة والبذور، وكذلك التمويل الصغير والتأمين الصغير، في تحسين أرباح المزارعين، وتحسين المحاصيل، وتحقيق مكاسب إنتاجية. كما يؤدي قبول المدفوعات الرقمية، والوصول إلى المجتمعات الزراعية، والوصول المباشر إلى الموزعين، وتحويل الأموال، والوصول إلى خطط الادخار المخصصة عبر الإنترنت، إلى خلق بيئة أكثر عدلًا وشمولية لهم للعمل فيها.

ويعد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية تحديًا بالنسبة للكثيرين، وذلك لأنها ببساطة باهظة الثمن. بينما يتيح الشمول المالي الرقمي للأسر الادخار لحالات الطوارئ المتعلقة بالرعاية الصحية، عبر أنظمة الرعاية الصحية الصغيرة، كما يوفر لمقدمي الرعاية الصحية دخلًا أكثر ضمانًا، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يصعب إرسال الأموال النقدية. يدعم هذا توفير نظام إيكولوجي محسن للرعاية الصحية لشريحة من المجتمع كانت تلقى التجاهل في العادة، وسيكوّن له آثار إيجابية على رفاهية المجتمع بشكل عام.

يعد التعليم مشكلة تواجه ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم. فغالبًا ما تكون تكلفة إلحاق الأطفال بالمدرسة عائقًا أمام الأسر ذات الدخل المنخفض، وفي كثير من الأحيان، يُحرم الأطفال من الحق في التعليم نتيجة لذلك. يتيح التمويل الرقمي للأسر التخطيط بشكل أفضل لنفقات التعليم، ويساعد المدارس في تحسين إدارتها المالية، ويوفر الموارد للتركيز على تحسين نتائج التعليم، ويسمح للمعلمين بالحصول على رواتبهم بصورة آمنة ومضمونة وموثوقة. كما يفتح الوصول العادل إلى التعليم ومهارات التعلم مدى الحياة، مجموعة من الفرص، كما أنه ضروري لعالم أكثر ازدهارًا.

تشير التقديرات إلى أن ٣٥٪ من النساء في جميع أنحاء العالم مستبعدات من النظام المالي، وليس لديهن وسيلة للادخار، أو الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية. لذا، يعد توفير الوصول إلى التمويل الرقمي لهن أمرًا ضروريًا، لمنحهن سيطرة أكبر على مواردهن المالية،

ومساعدتهن في الحصول على قروض لتنمية أعمالهن، وتمكينهن بالوسائل اللازمة لاتخاذ القرارات المالية. إنها خطوة رئيسية في تعزيز المساواة بين الجنسين، ولها أهمية خاصة حين تكون المرأة هي رب الأسرة وتحتاج إلى خيارات مالية مرنة، فاحتمال الحصول على أموال بطريقة آمنة ورقمية يتيح لهن تحديد أولويات الإنفاق، مع علمهن أنهن يتحكمن بشكل كامل في أموالهن، ما يساعدهن على بناء الملاءة الائتمانية.

يعد الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي حق أساسي لكل فرد على هذا الكوكب. ففي العديد من الدول، يواجه مزودو خدمات المياه مصاعب متزايدة في توفير الخدمات للعملاء في المناطق الريفية. إنها مشكلة متعددة الأوجه، وتنطوي على تكاليف عالية مرتبطة بالفواتير، وقياس الاستهلاك، والتحديات اللوجستية المرتبطة بتحصيل المدفوعات. لذلك، ستتيح المحافظ الرقمية للأسر الاقتصاد في خدمات المياه ودفع تكاليفها بسهولة، وتقليل المدفوعات المتأخرة. كما تعد الاستفادة من القنوات الرقمية أمرًا حيويًا لتوفير المياه والصرف الصحي للملايين، مما يسمح لمزودي خدمات المياه بخفض نفقات التشغيل، وتقديم خدمات وأكثر استدامة أكثر مما هو متاح حاليًا.

تعد الطاقة النظيفة والوصول إلى الكهرباء في المناطق الريفية تحديًا مستمرًا يمكن مواجهته على أفضل وجه عبر استخدام مصادر الطاقة الخضراء والمتجددة. هذا يتطلب استثمارات كبيرة من شركات الطاقة التي ترغب في نهاية المطاف في ضمان حصولها على عائد لاستثماراتها. يمكن لهذه الشركات، عبر الخدمات الرقمية، خفض تكلفة تقديم الخدمات، وتقديم خطط الدفع حسب الاستخدام، مما يضمن حصول الشركات على الإيرادات بسرعة. إنه أمر حتمي لخدمة الملايين من الأسر ذات الدخل المنخفض، التيقد تُحرم من الوصول إلى هذه الخدمات بسبب وضعها المالي.

ويعد التوسع في الصناعات الصغيرة في البلدان الفقيرة أمرًا ضروريًا لتمكينها من النمو والوصول إلى أسواق جديدة، مما سيجلب المزيد من الأموال إلى اقتصادها، ويزيد وتيرة التوظيف إجمالًا. لذلك، فالحصول على تصنيف ائتماني، وسجلات مدفوعات، وطرق آمنة وسهلة لإرسال الأموال إلى الموظفين والموردين وتسلمها منهم، يساهم في تطوير قدر أكبر من الشمول المالي الرقمي. كما يمكن أن يساعد هذا في الحد من الاحتيال، ويسمح للمؤسسات الصغيرة بالوصول إلى التمويل الذي تشتد الحاجة إليه، حيث يمكن التحقق بسهولة من درجة الملاءة، وبالتالي تتمكن هذه المؤسسات من تسلم الأموال بسهولة.

إنَّه وفقًا للإحصاءات، سيعيش ٦٠٪ من سكان العالم في المدن بحلول عام ٢٠٣٠، مما يمثل تحديًا كبيرًا أمام تقديم خدمات عادلة ومستدامة في وقت ينصب فيه التركيز بشكل كبير على تقديم الخدمات الصديقة للبيئة، في محاولة للحد من انبعاثات الكربون في ضوء تحديات التغير المناخي. فمن الممكن أن يمثل تقديم خدمات مثل النقل والإسكان تحديًا، وبصفة خاصة للمواطنين الذين ليس لديهم سجل ائتماني ولا يمكنهم استخدام طرق التمويل التقليدية. لذلك، يمكن للمدفوعات الرقمية أن تتيح للعديد من المدن معالجة هذه الفجوات، عبر توفير قروض عقارية رقمية صغيرة، لمساعدة أولئك الذين يتطلعون إلى الحصول على سكن، مما يسهل على الناس الاستثمار في الإسكان. كما يمكن معالجة الازدحام المتفاقم في المدن عبر تحصيل رسوم المرور إلكترونيًا لتقليل حركة المرور، وأتمتة تحصيل المدفوعات، والمساعدة في تقليل الازدحام على الطرق. كما يمكن تجهيز وسائل النقل العام بسهولة بأنظمة رقمية لدفع الأجرة؛ لتحسين تقديم الخدمات، فكل ما سبق سيجعل المدن أكثر أمانًا واستدامة وشمولية.

يمكن أن يساعد إدخال بدائل الدفع الرقمية في جذب الجمهور لاختيار البدائل الأكثر كفاءة في استخدام الكربون، وهو أمر ضروري إذا كنا ننوي مكافحة التغير المناخي. كما يمكن أن يساعد الوصول إلى الائتمان والادخار والتأمين الرقمي الفقراء في التخفيف بشكل أفضل من مخاطر الكوارث المناخية، والسماح للناس بالاستثمار في استثمارات صديقة للبيئة، قد تتجاوز إمكاناتهم المالية.

توفر التكنولوجيا الرقمية أيضًا المزيد من الشفافية في استخدام الأموال العامة، وهو أمر ضروري لمساءلة الحكومات، والمساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات. سيوفر هذا قيود معاملات قابلة للتدقيق، وهي ضرورية في مكافحة الفساد الذي ابتليت به البلدان الفقيرة لعقود.

وختامًا..

فسيسمح التمويل الرقمي بمزيد من الشمول على جميع مستويات المجتمع، وذلك ضروري لتوفير الخدمات لعدد متزايد من سكان المناطق الحضرية، كما أنه ركيزة أساسية للوصول إلى هدف تحقيق مدن أكثر استدامة. أعتقد أن الشمول المالي ركيزة أساسية ستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

سِلْسِلةٌ مِنَ المُتَشَابِهَات البَارَاسَايكُلُوجِيّة

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع تحليل البيانات..

وهو فنّ لا يختلف عن فنّ الإدارة، ولا أظن أن تشابه التّصريحات بين شخصٍ وآخر، هو محض «تخاطر» فقط، بل هو من تأثّر العالم أجمع بمصالح مشتركة، فما يهتمّ به في الشّرق، لا ينفصل عمّا يهتم به في الغرب.

وكنت قد سبقت بتصريحات استنتجتها من مختلف ما حللته وقرأته ووعيته عن مراكز الدراسات والبحث في العالم... مصورةً الأحداث التي جرت بين عامي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ التي شابهتها فيما بعد بالتّخاطر تصريحات عددٍ من المسؤولين.. فقد صرّحتُ في ١٩ يناير ٢٠٢٠ عن «الحرب الأمريكيّة الصّينيّة»، وقلتُ: «إنّها ليست كالحربين العالميتين؛ فلا جيوش ستعبر أراضي الأخرى، بل هي احتكاكات عسكريّة في بحر الصّين، وستكون محدودية الطّابع».

ثم توالت الأخبار حول هذه الحرب، فنُشِر في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ عن إطلاق (بكّين) لحاملات طائراتها رغم تحذيرات الولايات المتحدة، كما نُشِرَ مرور المدمّرة الأمريكيّة عبر مضيق تايوان، وتحذير الصين لها، وتراشق الطّرفين للاتّهامات!

وقد صرّحتُ في ٠٣ مايو ٢٠٢٠ عن «أزمة الدّيموقراطيّة» وفقدانها لـ «أمّ» ترعاها وتزايد تهديدات «الشّعبويّة» لها، وهذا ما صرّح به الرّئيس الأمريكيّ (جو بايدن) بعد تبرئة سلفه (دونالد ترامب) قائلا: «إن الدّيمقراطيّة هشّة، وأنّها بحاجة لمن يدافع عنها»، واتّهم روسيا في ١٩ فبراير ٢٠٢١ بمهاجمة ديمقراطية أمريكا، وإضعاف مشروعها في حلف شمال الأطلسي؛ لأنه من الأسهل عليها تهديد دول وحيدة بدلا من التّفاوض معها مجتمعة!

ولقد صرّحتُ في ٢٩ مارس ٢٠٢٠ عن «وباء الكورونا» الذي يشكّل أزمة عالميّة لن تنتهي بسهولة! وستستمر إلى وقتٍ طويل، حدّدتُه في ١٩ أبريل ٢٠٢٠ بأربعة أعوام مستبعدًا أن يعود عالمنا نظيفًا كما كان من جديد!

ووافق تصريحي لعدد السنوات في ١٣ مايو ٢٠٢٠ كبار علماء منظمة الصّحة العالميّة، مرجّحين إن الكورونا قد لا يختفي أبدًا! ومنهم (سوميا سواميناثان).

وصرّحتُ في الأول من شهر مايو ٢٠٢٠ عن «أزمة المناخ العالميّة التي تهدّد الوُجود البشريّ»، وأشرتُ إلى انسحاب أمريكا من اتّفاق باريس وخطورته! وهو تصريح (بيل غيتس) نفسه في ٦ سبتمبر ٢٠٢٠، حين وجّه العالم إلى محاربة خطر الاحتباس الحراري؛ لأنه سيكون أقسى من خطر الكورونا!

كما شهدنا في ٢٠ يناير ٢٠٢١ كيف أعاد الرّئيس الأمريكي (جو بايدن) بلاده إلى اتفاق باريس؛ من أجل محاربة تغيّرات المناخ، وكيف حذّر البشر من أزمة تغيّرات المناخ! التي جعلته يضع أمريكا في «حالة استعداد»؛ من أجل مواجهتها.

وأخيرًا فقد تحدثتُ في ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ عن «(مارك زوكربيرغ) الرجل الأكثر تأثيرًا في أحداث العالم»، وكان حديثي بمناسبة «انتخابات أمريكا»، وقلتُ إن له التأثير الأكبر بها من خلال ما سيُبثّ في الفيسبوك، ووصفته بـ«سلطان الإعلام»! ثم تبع تصريحي منشور له في ٠٧ يناير ٢٠٢١ يشير فيه إلى موافقته على تعليق حسابات الرئيس الأمريكي (ترامب) بعد مخاطبته مؤيدين له هاجموا مبنى الكونغرس!

وختامًا..

ففي العالم اليوم مؤثّرات، وأزمات، لم تكن موجودة من قبل، وإنّ بعضها قد صنعته أيدينا.. على أنه وإن لم تصنع البعض الآخر أيدينا مثل وباء الكورونا.. فإنّنا بأنانيّتنا، وانفراديّتنا.. ساهمنا في سيطرتها على كوكبنا، بدلا من الإسراع في ترحيلها!

الذكاء التقني (AI): الأكثر اكتساحاً في عصرنا

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع الذكاء التقني (AI) ..

وهو المجال الرائد في الثورة الرقمية الحالية، ويعد بناء القدرات في هذا المجال له أهمية حيوية في استمرارية اقتصاداتنا، ويمكنني القول: إنه أحد أهم الابتكارات في تاريخ البشرية، لأنه العقل المحرك لأي عمل، وإن عبارة «كل شيء سيعمل بالذكاء التقني (AI) مستقبلا» هذه حقيقة ولا يمكننا الفرار منها، وعلينا أن نعد أجيالنا الجديدة للعب دور فعال في نهضة أنظمة «الذكاء التقني»، التي بدأت للتو بالتوسع والانتشار.

ولقد شهدنا أهمية «الذكاء التقني»، ومبتكراته.. أثناء انتشار جائحة «كوفيد» مؤخرا، تلك التي أثرت على العالم أجمع، إذ تمكنت الشركات من تحليل الانتشار الوبائي للفيروس، ومعالجة البيانات، ونمذجة تطوير اللقاحات ومحاكاتها في وقت قياسي، باستخدام أنظمة «الذكاء التقني» ومخرجاته.

نحن بحاجة إلى أن نحذو حذو دولة الصين العظيمة، التي جعلت تعليم «الذكاء التقني» جزءا إجباريا من إستراتيجيتها في التعليم، هادفة إلى ريادة العالم في مجالات «الذكاء التقني» المبتكرة بحلول عام ٢٠٣٠. إنهم يبذرون بذور تعليم «الذكاء التقني» حاليا، لحصد ثمارها في المستقبل، وكم نحتاج إلى أن نفعل الشيء نفسه، وليس نحن فقط في عالمنا العربي.. بل على العالم كله أن يحذو حذو الصين، لضمان موطئ قدم في الاقتصاد الرقمي المتنامي، فوفقًا لمجلة فوربس، سيضيف «الذكاء التقني» ١٥ تريليون دولار أميركي إلى الاقتصاد العالمي بحلول ٢٠٣٠ وهو رقم أكبر بأربعة أضعاف من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بالكامل في عام ٢٠٢٠، والذي كان يصل ٣ تريليونات دولار فقط، وتعد هذه فرصة عظيمة ويجب أن نستغلها.

وكيف يكون ذاك؟

إنه بالاستثمار في الشباب، وتوجيههم إلى مثل هذا النوع من التعليم، لكي يتملكوا المهارات اللازمة، ويساهموا في قيادة «الاقتصادات الرقمية العالمية» القائمة على «الذكاء التقني» في المستقبل.

لقد شرفت بالتحدث في مناسبات دولية حول الموضوع «الذكاء التقني»، وكان السؤال الذي يطرح علي مرارا هو: ألن يحل «الذكاء التقني» محل البشر، ويأخذ وظائفهم؟»، فكان جوابي دائما أنني أرى (سيناريو) يختلف وقد بدأ يتكشف.

أعتقد أن «الذكاء التقني» سيحرر المهن، وسيمكن أصحابها من التعامل مع الأمور بطريقة أفضل تحقق قدر أكبر من الدقة والفهم، وستظهر نتائج ذات قيمة أكبر. يدعم «تقرير مستقبل الوظائف لعام ٢٠٢٠»، الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي هذه الرؤية، ويشير إلى أن ٨٥ مليون وظيفة قد تستبدل، بسبب التحول في تقسيم العمل بين البشر والآلات بحلول عام ٢٠٢٥، بينما قد تظهر ٩٧ مليون وظيفة جديدة، أكثر تكيفًا مع التقسيم الجديد للعمل بين البشر والآلات والخوارزميات، التي تشمل أنظمة «الذكاء التقني»، أي أنه بدلًا من فقد الوظائف لصالح «الذكاء التقني»، سيخلق «الذكاء التقني» الوظائف.

وإننا أمام تضخم، سيفرض كمية بيانات ضخمة تخرجها أجهزة الاستشعار، والأنظمة، والاعتماد الشامل لإنترنت الأشياء، وحين ذاك فلن يكون هناك بديل سوى استخدام أنظمة «الذكاء التقني»، لفهم هذا الكم الهائل من البيانات، وتحليلها، وضبط نتائجها من أجل المساعدة في اتخاذ القرار. كما سيحدث «الذكاء التقني» ثورة في العديد من القطاعات، ليجعلها أكثر انسيابية وكفاءة.

إن أحد المجالات التي أرى أن «الذكاء التقني» سيؤثر فيها بصورة رئيسة هي مهنة تدقيق الحسابات، المهنة التي تأسست عليها «مجموعة طلال أبوغزاله العالمية»، وبما أنني أعد نفسي مدقق حسابات، فإنه يمكنني أن أقول لكم إن «الذكاء» التقني سيحدث ثورة بمهنة تدقيق الحسابات، لأن ذاك الكم الهائل من البيانات التي تخرجها الأنظمة المؤسسية من الصعب جدا إجراء عمليات تدقيق يدوية عليها! لأنه ببساطة سيكون هناك كم كبير من البيانات لتحليلها، وستستخدم أنظمة «الذكاء التقني» في إجراء عمليات تدقيق حسابات مفصلة كان من المستحيل إجراؤها. ستصبح مهنة المدقق – بالمفهوم الجديد– فرعا في تقنية المعلومات، وسيحتاج مدققو الحسابات في المستقبل القريب جدا إلى اكتساب مهارات في «الذكاء التقني»، لإجراء عمليات التدقيق المحاسبية، وتقييم أنظمة «الذكاء التقني» التي تستخدمها الشركات لتقديم ضمانات بشأن دقتها وشفافيتها.

لقد دعوت إلى إصلاح نظام التعليم عالميًا..

وقلت لعدة سنوات إن مناهج التعليم بحاجة إلى الانتقال إلى القرن الواحد والعشرين، لتمكين مواطنينا الشغوفين بالمعرفة الرقمية من الحصول على المعرفة والمهارات ليصبحوا من العاملين في مجال المعرفة، وعلينا أن نعيد التخطيط لتعليمنا، لكي يكون «الذكاء التقني» في طليعة المعارف التي لابد أن يتعلمها أبناؤنا وفي سن مبكرة.

ولقد أصبحت التقنية أساس الاقتصادات المتقدمة في جميع أنحاء العالم، وهي سبب وجود بعض أكبر الشركات على الإطلاق التي شهدها العالم، مثل (أبل وغوغل وأمازون). فلم يعد الاقتصاد العالمي مقيدا بالحدود الجغرافية، فنحن في «العصر الرقمي»: عصر الإنترنت.. نرى أنه يمكن لأي شخص أن يصبح من العاملين في مجال المعرفة إذا كان لديه الحماس والشغف.

إن الفرص الرقمية متاحة للملمين بتقنية المعلومات، ويجب علينا تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الحقيقة، وعلينا تأهيل بعض «العاملين في مجال المعرفة»، ليكونوا ملمين بمجالات «الذكاء التقني»، تلبية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي، وعلينا تعزيز بيئة تعليم «الابتكار التقني والإبداع» بشكل صحيح، وتمكين الناس بالتعليم والأدوات والقوانين لإنشاء نظام إيكولوجي، للعمل على ظهور أمثال «زوكربيرج»، مثلا في المستقبل.

سيسمح لنا بناء القدرات في مجال أنظمة «الذكاء التقني» بناء أنظمة تقرأها الابتكارات الذكية، يساعدنا في إيجاد حلول جديدة للمشكلات التي يواجهها العالم كتلك المتعلقة بتغير المناخ، أو نقص المياه، أو إنتاج الغذاء، وكما قال أفلاطون: «الحاجة هي أم الاختراع».

وختامًا..

نريد من العلماء، والمبتكرين، والمفكرين أن يتصرفوا بمسؤولية، وأن يتحلوا ببعد النظر، والحكمة من أجل أجيالنا القادمة، والاستثمار في تعليم «الذكاء التقني»؛ لأنه على وشك أن يحدث ثورة في العالم.

أهمية التأهيل المهني

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع مستقبل التّعلّم والتّعليم في وطننا العربيّ الذي هو على المحكّ.

وإن الحديث عن تحسين برامج التّعلّم التّعليم، وتطوير برامجنا التّعلميّة التّعليميّة حديث قديم جديد، واليوم وافقتني في حديثي إستراتيجيات التّعليم في عالمنا العربيّ التي دعت إلى استحداث تخصصات جديدة في الجامعات، ونبّهت إلى أن ثمة تخصصات جامعية قديمة في طريقها إلى الزوال، وأن الشّهادة المهنية تتساوى في أهميتها مع الدّرجة الجامعيّة، إن لم تتفوق عليها.

وليس من الأهمية بمكان أن ننتظر جائحة كورونا لنكتشف قصور أنظمتنا التعليمية عن مواكبة العصر! كما أنه ليس من الحكمة عدّ جائحة كورونا حدثًا محفزًا للتّغيير، في الوقت الذي نادينا به منذ سنين!

يفرض واقعنا المعاصر لمواكبة التّغيّرات التقنية التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة على المجتمع، ضرورة تطوّر القطاع التّعليميّ، والتّركيز على إكساب خريجينا المهارات اللازمة لهم في سوق العمل، ليتخرجون مؤهلين مهنيًّا، غير أولاء الذين ما زالوا ينظرون إلى شهاداتهم الجامعية وكأنّها «العصا السّحريّة» التي ستفتح لهم طرقًا معبّدة إلى الوظيفة، وما علموا بأن ثمّة مهنًا في طريقها إلى الزوال تمامًا!

وفي الوقت الذي تربط به إستراتيجيات التعليم في عالمنا العربيّ بين الجانب الاقتصادي والنّمو التّعليميّ.. أرى أنه لا علاقة بين الجانب الاقتصاديّ والنّمو التّعليميّ؛ لأنّ جينات الابتكار ليست حِكرًا على أحد، خصوصًا في ظل تعليمٍ مفتوح للجميع..

وهكذا لم يعد التعليم (عن بعد) مطلبًا آنيًّا؛ بسبب ما فرضته جائحة كورونا، بل صار مطلبًا مُلحًّا لا تقل أهميته عن النّظام التّعليميّ التقليديّ (الوجاهيّ).

ولقد آن الأوان لوضع معايير للتعليم الابتكاريّ الرّقميّ عالميًّا، تقودنا إلى الذّكاء الاصطناعيّ، فالمستقبل يبتسم إلى الأسرع استجابة، وللذي يُلبّي حاجات أصحاب المهارات من خلال تلك المعايير التي ستؤدي إلى منحهم شهادات معتمدة، ومعترف بها

ضمن مستويات، ودمج البرامج التعليمية الجامعية الحالية مع شهادات مهنية تطبيقيّة في مجالاتها.. متجاوزين بذلك الأحلام المرهونة بالشّهادات الجامعيّة التّقليديّة.. تلك التي تتطلّب إعادة النّظر في برامجها ونظامها التّعلّميّ التّعليميّ.

وتحقيقًا لفكرة التعليم من أجل الابتكار أسسنا «كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار» التي أولت عنايتها بالابتكار دون الاختبار، متجاوزة العرف التقليدي باعتماد الاختبار أساسًا للنجاح، لتعبر بطلابها الخريجين إلى بوابة الإختراع لأنهم أصبحوا مبتكرين!

إنها مرحلة التّحوّلات الحرجة نحو تكنولوجيات القرن القادم، وإنَّ غدًا لناظره قريب.

ودعمًا لهذا التوجه أنشأنا شركة طلال أبوغزاله للتقنية، وأنتجنا أجهزة التقنية الرقمية التواصلية من تابليت ولابتوب وهواتف من تصميمنا وإنتاجنا على أعلى المستويات العالمية مواصفاتً وأرخصها أسعارًا، وقد صممنا جهازًا خاصًا (TAGEDU) مجهزًا ليصبح الحقيبة المدرسية تحقيقًا للتحول الرقمي ولتوفير «التعلم» الرقمي.

ومن هنا جاء تأسيس أكاديمية طلال أبوغزاله، واستمرت في تقديم الدورات المهنية والاحترافية التي تواكب متطلبات العصر، وتتماشى مع كل جديد في الحياة؛ لتخدم قطاعات الحياة أفرادًا ومؤسسات، آخذة بعين الاعتبار التطور المستمر، والحاجة المستدامة للفرق بين جيل الأمس وجيل اليوم.

فمهما اختلفنا في توجّهات جامعاتنا العربية، بل العالمية إلا أننا نتفق على أهمية تأهيل طلبتنا إلى سوق سيبدو غريبًا عليهم بكلّ مكوناته إذا بقيت برامج التّخصّصات لا تتماشى مع متطلبات السّوق، ولا تعترف بضرورة منح خرّيجيها «شهادة تأهيل» لا تقلّ أهمية عن تلك التي ستُمنح إلى عضو هيئة التّدريس، مع ضرورة ألا نغفل أهمية تهيئة كلّ ما تتطلبه مرحلة التّحولات تلك.

وختامًا..

نتوافق جميعًا في أهمية تبنّي التكنولوجيا في العملية التّعليميّة؛ كونها الأقل كُلفة من تلك التي تنفقها الجامعات داخل أسوارها، وأن تستثمر جامعاتنا مرافقها وقاعاتها لتصبح مشاغل للتّدريب المهنيّ ومحطات معرفة مدعومة بخطوط إنترنت، ومن شأنها أيضًا أن تخدم كافة شرائح المجتمع داعمة بذلك أصحاب المهارات كي يكونوا مبتكرين ومخترعين..

أمريكا.. النفط ليس سلعة بل أداة إستراتيجية

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع التّبادلات النّفطيّة المعقدة تعقيدًا كبيرًا..

وإن سوقها متعدد المساحات والتّوجّهات، وهنالك بورصة لها، ومنها ما يخضع لـ(برينت) ويسمى WTI ويتعلق بالنفط الخفيف. أما النفط الأكثر ثقلًا الذي يأتي تحت WTI، فلا يحوّل رأسًا على البواخر؛ بل يشحن بأنابيب إلى مسافات طويلة، لذلك يختلف من حيث التّسعير إذا ما تمّ تبادله.

وهنالك النفط الصّخري الذي تستخرجه أمريكا بأسلوب مختلف يعتمد على ضخ الماء الساخن داخل الارض لدفع النفط خارج الآبار.

فهل للصّراعات النّفطيّة أثر في الصّراعات العالميّة؟!

وهل أسعار النّفط حقيقيّة بتبادل معلن يجري فوق الطاولة وفي العَلَن؟

اللاعبون على الطاولة هم كثر، ومنهم: «أوبك، أوبك بلس، وروسيا، وروسيا بلس، وأمريكا، وأمريكا بلس»، وهنالك صراعات كثيرة من باب المصالح، ونحن إذ نتكلم عن موضوع كثير التعقيد، يمكن تشبيهه بالفوضى الخلاقة؛ فإننا نعي أن هذه الفوضى الخلاقة أسبابها تاريخية لأن أمريكا لا تريد أن يخضع النّفط لاتفاقات دوليّة.

وهنالك مضارَبات على الأسهم النفطية، وهو موضوع منفصل عن التّعامل التّجاري النفطي، ولكنّه يؤثر على الأسعار. فعندما يكون هنالك طلب كبير، وازدهار، يرتفع سعر السّهم، أو العكس، وغني عن القول إن أسعار النّفط، يحكمها قرار «سياسي»، أكثر مما يحكمها العرض والطلب.

وقد بُنِيَت «التبادلات النفطية» على أساس من الضّغوطات؛ ففي الفترة التي انخفض بها النّفط لأدنى مستوى، قامت أمريكا بملء خزاناتها الاحتياطيّة، على كثرتها ، وبدل السّبب يستحدثون ألف سبب لينخفض سعر النفط ؛ والهدف هو «ملء أمريكا لخزانتها».

هذا الموضوع المعقّد يزداد تعقيدًا يوما بعد يوم، والحل المطلوب هو وضع نظام عالمي يحكم التّسعير وأطر التّبادلات . فإذا لم يتم ذلك فستبقى ساحة النّفط ساحة لعب للكبار يتنافسون، وينهون حساباتهم فيها، في ظل غياب تام لحسّ المسؤولية، لما قد يوقع الضّرر على بعض الدول البسيطة التي لا تملك عضلات سياسية ولا اقتصادية تدافع فيها عن تسعيرة نفطها.

فكيف لنا أن نفهم أن الفرق بين سعري النفط في يومين متتالين يصل لأكثر من خمسين دولارا.

إنها أزمة.

ولن تُحلّ إلا باتفاقيّة تحكم التّجارة في هذه السّلعة، تمامًا كأي سلعة، وحسب توجّهات السّوق. أما المضاربون فلهم دور كبير يؤثّر على السّعر، بالإضافة إلى الدّول المستفيدة المنتجة، وقليل من الدول ستكون فائزة، ولسوء حظ أمريكا أن الصّين هي أحد الأطراف التي ستستفيد من انخفاض سعر النفط لأنها ليست لاعبًا به ولا منتجة له، بل هي مُستهلك صاف، وإن المستفيد الأكبر هو المواطن الأمريكي، لأن أسعار النّفط في محطات البنزين لا تحدد بقرار حكومي، بل هناك عدّاد يقوم بتغيير السّعر باستمرار.

وختامًا..

فإن أزمة النفط قديمة جديدة..

وأشهد بصفتي أحد الموقعين على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وإن أمريكا أصرت على أن «لتجارة النفط خصوصيتها» التي تجعلها ليست كأيّ تجارة؛ إذ إن منظمة التجارة العالمية كانت قد صاغت اتفاقيات لتجارة السِّلع العالميّة، إلا النفط، الذي عدته ليس سلعة، بل مادة إستراتيجيّة، ولا يجوز أن يُوضع لها إطار يقيّدها وبتنا أمام مشكلة؛ إذ لا نظام يحكم التّبادلات النّفطيّة، إلى الآن.

العلاقات الصينية-الأمريكية أساسية لمستقبلٍ مشترك

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوع دعوة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى «بناء مجتمع إنساني له مصير مشترك» ستحظى بفرصة أفضل للتحقيق، لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجاوز التحديات، واغتنام الفرص الجديدة.

فبعد الانتخابات العامة الأخيرة، وأعمال الشغب في الكابيتول هيل في ٦ يناير في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومحاكمة الرئيس السابق (دونالد ترامب) لعزله، يتوجب على الولايات المتحدة ترك التحديات والانتقال إلى الفرص والحلول الجديدة.

يجب أن تتذكر الأمة الأمريكية كلمات الرئيس الأسبق (أبراهام لنكولن) في رسالته السنوية إلى الكونغرس، في الأول من ديسمبر عام ١٨٦٢، أثناء الحرب الأهلية حين قال: «ليست المسألة من منا لديه المقدرة على التخيل بشكل أفضل، ولكن المسألة هل يمكننا جميعًا أن نفعل ما هو أفضل؟ ... يجب أن نحرر أنفسنا أولًا، وبعدها سننقذ بلدنا... أيها المواطنون، لا يمكننا الهروب من التاريخ، فإما أن ننقذ بنبل آخر أفضل أمل متبقٍ للأرض، أو نضيعه بخسة».

لقد حان الوقت للولايات المتحدة لتحرر نفسها مرة أخرى، وتعيد النظر في المبادئ الأولى لعظمتها، وأهمها التسامح، الذي هو مطلوب الآن ليس فقط بشكل عاجل، ولكن بشكل وجودي، لإطلاق خطاب جديد من أجل التعاون والقدرة على مواجهة الأزمات على مستوى العالم. بهذه الروح، يمكن للولايات المتحدة والصين، السعي لتعزيز التسامح الدولي، والتنمية المستدامة، والتعاون على مستويات متعددة على الصعيد العالمي. إننا بحاجة إلى دعوة واضحة للعمل.

أولًا، بعد حوالي أسبوعين من الانتخابات العامة الأمريكية في ٣ نوفمبر من العام الماضي، كان الاحتفال باليوم العالمي للتسامح. استجبتُ أنا والشريك المؤسس لمؤسسة منتدى التحديات العالمية (والتر كريستمان)، وأصدرنا إعلان شراكة عالمية. إن هدفنا هو ربط العالم عبر بناء الثقة المتبادلة، ومواجهة التحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

في عالم وثيق الاتصال ببعضه البعض، لقد أصبح المحلي عالميًا، وأصبح العالمي محليًا، أكثر من أي وقت مضى، وأصبح للتحديات البعيدة تأثيرات عالمية، وإن أي تهديد جماعي، مهما كان بعيدًا، يصبح عالميًا.

لذلك، يجب أن نتصدى للتحديات ونتعاون. المطلوب الآن هو حملة عالمية تشجع روح الشراكة الجديدة من أجل القدرة على مواجهة الأزمات العالمية، مع احترام احتياجات الصين والولايات المتحدة في تحقيق التوازن بين التكامل والمنافسة.

ولصياغة خطاب مشترك يحترم البشرية جمعاء، ولتجنب تقسيم الإنسانية إلى كتل متنافسة، يجب على الدولتين أن تصوغا معًا مصالح مشتركة مع بقية العالم. إن «آخر أفضل أمل للأرض» هو أن تنضم الولايات المتحدة والصين إلى الدول الأخرى؛ ليضعوا معًا مبادئ الشراكة من أجل القدرة العالمية على مواجهة الأزمات في القرن الحادي والعشرين، مع إعادة التأكيد على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثانيًا، يجب أن يعقب خطاب التنصيب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، حول التعافي الوطني، والذي تلقاه الجميع بالقبول، خطابًا حول التعافي العالمي، وأن يتضمن دعوةً لبناء شراكات عالمية، من أجل عالم مستدام. لقد أزعجت جائحة كوفيد-١٩ الجميع، والسؤال الرئيس الذي تواجهه الولايات المتحدة هو ما إذا كانت دول ما بعد الوباء ستصبح أكثر قدرة على إدارة التحديات العالمية المستقبلية.

إن العلاقات المتزنة بدقة بين الولايات المتحدة والصين هي ذات أهمية قصوى للتقدم العالمي، والشعوب جميعها تنتظر تطورها إيجابيًا، وإفساح المجال للشراكات من أجل القدرة العالمية على مواجهة الأزمات هو بالتحديد سبب كون الشراكة هي الهدف النهائي والأهم من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. إن التسامح، والقدرة العالمية على مواجهة الأزمات، وتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة هي خيارات للشراكة قابلة للتنفيذ.

إن التحديات العالمية الناشئة ستكون متعددة، ومترابطة، ومتواصلة ولا يمكن التنبؤ بها. أما التحديات العالمية فتستدعي حلولًا عالمية، ويجب أن نكون جميعًا شركاء فيها.

نحن بحاجة إلى شراكة عالمية جديدة أكثر إنصافًا وتوازنًا، وقادرة على أن تدر منافع مشتركة، ويتطلب حدوث ذلك إعادة التفكير الجماعي، على سبيل المثال، في كيف نكون آمنين. لا يوجد أمن مطلق محصلته صفر. نحن مترابطون. كما أننا بحاجة إلى تفكير جديد، أي: يتضمن مفاهيم، وآليات، ووسائل؛ لتحقيق عالم آمن.

يجب أن يرد الرئيس (بايدن) بإيجابية على دعوة الرئيس (شي) من أجل «بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك من أجل البشرية».

وختامًا..

أوجه الدعوة إلى البشرية جمعاء للاصطفاف؛ لدعم تصريح الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، بأنه إذا تباعدت الولايات المتحدة والصين عن بعضهما البعض، فإن العالم يهدده خطر الانقسام إلى كتلتين متنافستين. يجب على الشعوب جميعها في كل مكان دعم ندائه الدولتين؛ للتعاون من أجل التغلب على التحديات الرئيسة، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ.

إن قضيتنا الحالية هي: ما أفضل السبل للانتقال من التحديات إلى الفرص، ثم إلى الحلول – عبر إطلاق مسعى جديد لتعزيز القدرة العالمية على مواجهة الأزمات عبر شراكات من أجل التنمية المستدامة.

لقد بدأت بخاطرة للرئيس الأمريكي العظيم (لينكولن)، وسأختم بحكمة من الصين، من أقوال (كونفوشيوس): «يستطيع أصحاب الفضائل أن يتعاونوا، حتى عندما لا يتفقون، ولكن لا يستطيع أصحاب الصفات الخسيسة أن يتعاونوا، حتى عندما يتفقون».

لنواجه جميعًا، مع بعضنا البعض، الانقسامات والأزمات العالمية، ونتغلب عليها، عبر تذكر فضائلنا.

محنة الفلسطينيين لا تزال مستمرة في عام ٢٠٢١

أود أن أتناول معكم في مقالتي موضوعًا أحترم خلاله مؤسسة الأونروا كثيرًا؛ فقد كنت لاجئًا فلسطينيًا نزح من بيته في يافا، وكانت الأونروا بالنسبة لي كالضوء في نهاية النفق. فقد حصلت منها على منحة لبدء دراستي الجامعية في الجامعة الأمريكية في بيروت.

ولكن بالرغم من أن الأونروا مؤسسة نبيلة وتلعب دورًا حيويًا في توفير الفرص والأمل للفلسطينيين، إلا أنه لقد حذر مفوضها العام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول ٢٠٢١ من التدهور المتزايد للأوضاع في فلسطين، وقلة التمويل، والحكم الديكتاتوري للصهاينة، العازم على القضاء على الشعب الفلسطيني.

فلسطين في محنة، وستظل محنتها قريبة إلى قلبي. إن الوضع الحالي في الدولة آخذ في التدهور، وعدد اللاجئين وصل إلى مستويات قياسية، وقد أدى الصراع الرابع في غزة في عام ٢٠٠٨ إلى مستوى غير مسبوق من العنف ضد الفلسطينيين، فقد شهد تدمير المنازل، والمدارس، والملاجئ، والبنية التحتية، مما أدى إلى تفاقم الفقر، والقيود المفروضة على توفير التعليم، وتفاقم البطالة لمستويات غير مقبولة.

إن الحصار المفروض على وصول البضائع وانخفاض مستويات المساعدات الإنسانية بسبب العجز في التمويل مشكلة حقيقية، كما زاد عنف المستوطنين والقوات الصهيونية المحتلة ضد الفلسطينيين، بسبب تشجيعهم على ذلك وعدم محاسبتهم.

وفي غياب أي تحرك سياسي حقيقي، فإن الموقف مرشح للتدهور، فالمواطنون الملتزمون بالقانون يهجّرون يوميًا من منازلهم دون سبب باستخدام القوة، وسيستمر الموقف الإنساني في التدهور إذا لم يتحد المجتمع الدولي ويقدم المزيد من التمويل لمنظمات مثل الأونروا وغيرها لمساعدة الفلسطينيين في محنتهم، خصوصًا مع شح التمويل بعد جائحة الكوفيد.

يريد الفلسطينيون الحصول على فرصة العيش حياة طبيعية، حياة محترمة بكرامة، مثلهم مثل أي دولة. فلا يمكن أن يقبل أي شخص عاقل لديه أخلاق فظائع الفصل العنصري

التي يرتكبها نظام الحكم الصهيوني بأي حال أو شكل أو طريق. يجب أن نسمي الأمور بسمياتها، فلا يمكن أن نصف هذا سوى بالإرهاب، ويجب أن يستيقظ الجميع على هذه الحقيقة، وألا يستسلم لجماعات الضغط الصهيونية التي تحرض على هذا بذريعة «معاداة السامية». فكما قلت، لا بد أن نسمي الأشياء بسمياتها.

وختامًا..

أدعو المجتمع الدولي كله أن يتوحد للمساعدة في تخفيف وطأة الأوضاع في فلسطين، واستئناف التمويل للبرامج الإنسانية، فهذا هدف لا يمكن أن نغفل عنه.

المَعْركة ضِدّ المَعلُومَات المُضَلِّلة

إنّ حربًا جديدة قد اندلعت. وهي ليست معركة أسلحة، أو جيوش، بل معركة كلمات، وأفكار، ساحتها شبكة الإنترنت، وتعتمد على تغذية الجمهور بسيل من المعلومات الكاذبة التي تتلاعب بالرأي العام، والتي يصعُب التمييز فيها بين الحقيقة والكذب، خصوصًا مع تزايد تكراراتها، وإدمان الجمهور على متابعتها دون التأكد من حقيقتها.

لقد تحوّلت أزمة كوفيد ١٩ من أزمة صحيّة إلى أزمة معلومات.

وتحوّلت من «وباء صحي» إلى «وباء معلوماتي»؛ حيث تسببت المعلومات المتداولة بالتّوتر والقلق؛ لأن التّعدّي المُتزايد لشركات التّكنولوجيا على وسائل الإعلام، وقدرتها على التأثير على الرأي العام بات أمرًا مزعجًا، ويتطلب مزيدًا من المسؤولية عن المحتوى المنشور على منصاتهم، ففي حين إنّ امتلاك المعرفة هو أمر نفعيّ، فإنّ امتلاك المعلومات المضللة هو أمرٌ ضار.

أما التّحدّي الأكبر، فيكمن في عدم امتلاك المُتلقين القدرة على معرفة صحة المعلومات، واعتمادهم الأعمى تقريبًا على شركات التكنولوجيا كمصادر للمعلومة الحقّة! مستبدلين بذلك آراء الخبراء المتمرّسين بالشّائعات! وقد أدى هذا على الصّعيد العالمي إلى فجوة من عدم الثّقة بين المتلقين، والمُصدّرين من مختلف فئات المجتمع.

ولقد تحوّلت بعض شركات التّكنولوجيا إلى أدوات تأثير مضرّة؛ بعد أن سخّرت المعلومات المضللة إلى جَمَاعات باتت تستخدمها في الضّغط، أو لتنفيذ أجندات معيّنة، أو لتشكيل رأيّ معين، أو للترويج، أو للتأثير، أو لغير ذلك. الأمر الذي من شأنه توفير فرصة واسعة لجهات ذات نوايا خبيثة ترغب في التأثير على الرأي العام، وتسليحها بترسانة من الأدوات. مما يجعل هذه المسألة قضية أمن قوميّ وعالميّ.

ومع انتشار هذا الوباء المعلوماتي، اتخذت شركات التكنولوجيا إجراءات من خلال إدخال سياسات رامية إلى القضاء على المعلومات الخاطئة، لا سيما الأخبار الكاذبة المتعلقة

بكوفيد-١٩ وأصبح لديها الآن بعض التدابير المتبعة للإبلاغ عن مثل هذا المحتوى وإزالته بتوجيه من الكيانات العامة والمسؤولين، وبات لزامًا أن نتبنّى نهجًا أكثر قوة من حيث «التنظيم»، و«التشريع»، و«الكفاءة».

كما إن الأمر نفسه مُلِحّ داخل الحكومات والوزارات.

وعلينا فرض سياسات قويّة ضد «المعلومات المضللة»، وامتلاك شبكات الاتّصال اللازمة للتّعامل مع «الوباء المعلوماتي»، وبناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص؛ تشجيعًا للمعرفة الصحيحة، وإنشاء لجان مستقلّة للنّظر في حالات «التّضليل المعلوماتي» وتفعيل «قانون المساءلة».

وأخيرًا..

فتُعد التّقنيات الرّقميّة عنصرًا أساسيًّا في تطوير مستقبل مستدام لعالمنا.

وتلعب دورًا رياديًّا في زيادة الإنتاجية، وتسهيل التّجارة، وخلق فرص جديدة، والمساعدة في إعلام المتلقّين / المُستهلكين... وهذه موارد حيوية تتطلب قانون حوكمة، وحماية أفضل؛ لتجنب الاستخدام الضّار، كما تحتاج لشبكة من العلاقات تنظّم العلاقة بين الجرائم الإلكترونية، والحكومات، وشركات التكنولوجيا، وتكشف «المعلومات المضللة» وتحقّق فيها، وتعالجها، منعًا لفقدان الثقة الآخذ بالتزايد، ورغبة في تطوير «الواجب المعرفيّ» على المستويين الوطني والدّوليّ؛ وتحسين حماية الحقوق، والحدّ من الآثار الضّارة – طويلة الأمد – للمعلومات المُضلِّلة.

نظرة مستقبلية على عام ٢٠٢٢

مع دخولنا عامًا جديدًا في ظل جائحة كورونا، ما زالت تخيم علينا تداعيات الوباء منذ ٢٠٢٠ والنهج شبه العشوائي للتعافي الذي تبعه في العام ٢٠٢١ لإعادة بناء الاقتصادات والتكيف مع الوضع الجديد الذي وجدنا أنفسنا فيه جميعًا. تنبأت في بداية الجائحة أن هذا الفيروس سيظل معنا لمدة خمس سنوات على الأقل، ومع دخولنا هذا العام الجديد، أقرت دول بذلك بتفاؤل حذر مع الاستعانة بآراء خبراء دوليين صرحوا أن آثار الفيروس ستكون طويلة الأمد وقد تستمر للأبد.

عند التفكير في الأمر، أشعر بالامتنان لأن متحور أوميكرون الأخير لم يسفر عن تشديد عالمي للتدابير التقييدية التي أعاقت النمو الاقتصادي والازدهار البشري بشدة. ومع ذلك، أتوقع أن فيروس كورونا سوف يؤثر على الوضع الجديد في كل المجالات في المستقبل القريب. هذا يعني أننا يجب أن نتعلم كيف نتعايش مع هذا الواقع الجديد، بدلًا من أن تكون لدينا ردود أفعال سريعة، وان نخطط بشكل عملي لمستقبل مستدام في جميع مجالات حياتنا. ستظل قدرة الدول على التعامل مع المتحورات الجديدة مفتاحًا لازدهارها الاقتصادي هذا العام، حيث تعتمد العديد من القرارات السياسية الآن على هذا العامل الوحيد الذي يبدو أنه يشكل جزءا كبيرا من حاضرنا ومستقبلنا.

بالمضي قدمًا إلى العام ٢٠٢٢، يمكنني أن أرى أن الجهود ستتركز بشكل أساسي حول تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ بجانب مواصلة مكافحة هذا الفيروس. ومع انقشاع الغبار إلى حد ما والعودة المحدودة لسلاسل التوريد، أرى أنه سيكون هناك نمو اقتصادي هذا العام وهو مؤشر جيد على أننا نجد طريقًا لتخطي هذه الأزمة التي أعاقت الكثيرين. هذه الاستنتاجات مدعومة من قبل الكثيرين، بما في ذلك مركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال (CEBR) في المملكة المتحدة الذي يتوقع نموًا بنسبة ٤٪ على مستوى العالم، وهو أمر مبشر.

مع المشكلات المستمرة التي تعيق سلاسل التوريد العالمية، ومحدودية توافر العمالة، والاندفاع المفاجيء في الإنفاق مع خروج الناس من فترات الإغلاق، زادت الضغوط التضخمية على الاقتصادات ومن المرجح أن تستمر في الزيادة هذا العام أيضًا، وذلك مع الركود التضخمي الذي يلوح في الأفق بينما تظل الأجور كما هي وتزداد تكلفة المعيشة. لا

يزال هذا يمثل تهديدًا أكبر للدول الغربية حيث وصل التضخم الآن إلى ٤,٦٪ في الولايات المتحدة و٩,٤٪ في الاتحاد الأوروبي. ومن المثير للاهتمام، أن أداء الدول الشرقية أفضل، حيث سجلت الصين معدل تضخم بنسبة ٠٧,١٪ وجارتها اليابان عند ١٧,٠٪.

خلال كل ذلك، يبدو أن الاقتصادات الناشئة ستكون الأكثر تضررًا مع انخفاض قيمة عملاتها، في الوقت الذي تكافح فيه لدفع الديون الخارجية مع ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان الأجنبية، لا سيما مع ارتفاع قيمة الدولار وازدياد التضخم.

مع أخذ العوامل المختلفة للازدهار الاقتصادي في عام ٢٠٢٢ في الاعتبار، أتوقع نظرة مستقبلية إيجابية بشكل عام على الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها جميعًا. ذكر CEBR أيضًا أن الإنتاج العالمي سيتجاوز ١٠٠ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ لأول مرة على الإطلاق، على الرغم مما يمر به العالم. يجب أن يستمر النمو بعد الوباء، والذي بدأ في عام ٢٠٢١ في الدول المتقدمة، فلا تزال البلدان المتقدمة تواجه وقتًا عصيبًا حيث تسيطر الظروف الاقتصادية الأكثر صعوبة.

الأمر المشجع أيضًا هو تحسن المناعة في المجتمعات المختلفة بعد تنفيذ برامج التطعيم الشاملة التي تخفض معدلات الإصابة الخطيرة، مما يشجع الحكومات على فرض سياسات أكثر تساهلًا مما كان عليه الحال في السابق. يعطي هذا الأمل لعام ٢٠٢٢، حيث عانت الحكومات بشدة من عمليات الإغلاق التقييدية ولا تريد تكرار الأمر نفسه، والآن تزيد إنفاقها واستثماراتها بشكل عام بالإضافة إلى العمل على تحسين معدلات التطعيم في بلدانها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الضغوط التضخمية على الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزال طلب المستهلكين هناك في تصاعد مع ارتفاع الناتج الصناعي، ومع معدلات البطالة حاليًا عند ٤٪ والتي من المقرر أن تنخفض إلى أقل من ٥,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٢. هذه كلها مؤشرات إيجابية فيما يخص أكبر اقتصاد في العالم حيث من المتوقع أن تكون معدلات النمو الاقتصادي أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

على الرغم من أنني أفضل التفاؤل فيما يخص عام ٢٠٢٢، لا يزال هناك الكثير من عدم اليقين المحيط بالوباء ومعدلات التضخم والقضايا الأساسية المتعلقة بسلاسل التوريد التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة.

الملاحق

كتب صادرة عن المؤلف

قصة طلال ابن أديبة

سيرة ذاتيّة موجهة للأطفال، تزخر بالقيم والمبادئ والسلوكيات الحسنة التي نسعى لغرسها في نفوس أطفالنا، فبين الألم، والأمل طلت علينا الكاتبة «أريج يونس» بالعديد من الأحداث، والتفاصيل التي جعلتنا نشعر بالفخر بهذا الرّجل الفلسطينيّ العصاميّ، الذي كان عنوانا للجِد والنّشاط والذّكاء، وقد حَمَلَ العديد من المبادئ ودَافَعَ عنها، وأثبت أنّه قادر على تحقيق حُلمه الذي كَبُر معه يومًا بعد يوم، فحقّق الحُلم بإرادته ومثابرته وجَدّه وتعبه!

المؤلف: أريج يونس

صدرت مترجمة إلى اللغات: الإنجليزية، الروسية، التركية، الصينية، الإسبانية، الفرنسية، الفارسية، المونتنغرية، الكردية.

رجل تسكنه المعرفة

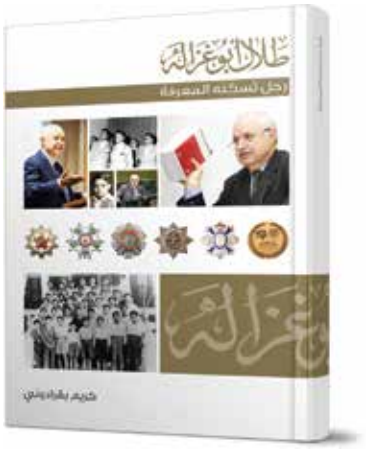

يسلّط الكاتب الضوء على مسيرة «الدكتور طلال أبوغزاله» ومراحل حياته، حيث يتناول الكتاب ضمن ٢٣٤ صفحة «البدايات القاسية» من الخروج القسري من (يافا) وما تلاه من لجوء إلى لبنان، ثم التفوّق في مراحل الدّراسة هناك، ثم ينتقل الكاتب بنا إلى أزمنة الصعود.. التي تتضمن (زمن المعرفة والفكر بفروعه المختلفة).

المؤلف: كريم بقرادوني

رجـل مـن الـمستقبل

يتناول الكتاب بأسلوب تحليليّ علميّ، مستندًا إلى كثير من المؤلفات في مجالات إدارة الأعمال، والإبداع، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة، وهي من أين يأتي الإبداع؟ وهل للنّكبة الفلسطينية أثر على نجاح «د. طلال أبوغزاله» وانطلاقته نحو العالمية؟ ولماذا ظهرت المؤسسات التي أنشأها الفلسطينيون بعد النكبة بشكل أوسع وأعمق مما كان عليه الحال قبل النكبة في فلسطين؟ وهل للمنزل وتكوين الفرد علاقة بنجاح الشخص؟ وسؤال آخر مهم يطرحه الكتاب هو ماذا عن مستقبل مؤسسة طلال أبوغزاله ومآلها وقد ارتبط اسمها باسم مؤسسها وبانيها؟

المؤلف: جواد العناني

هل فاتك القطار

يتحدّث الكتاب عن عشر شخصيات عربية وإسلامية وعالمية.. ويتصدر الكتاب في مستهله فصل كامل وموسع حول قصّة معاناة ونجاح «الدكتور طلال أبوغزاله» وكيف تمكن هذا الطفل اللاجئ من تحويل حكاية الهجرة واللجوء والفقر إلى انتصار ونجاح! وكيف جعل من المعاناة طريقًا إلى العلم والصبر والعزيمة، ويلخّص نعمة القصة بجملة واحدة: «الطفل النازح الذي صنع ما لا يصنعه أشد الرّجال.. فالمِحن تصنع الرّجال... إنه طلال أبوغزاله».

المؤلف: مناف بعاج

من المعاناة إلى العالمية

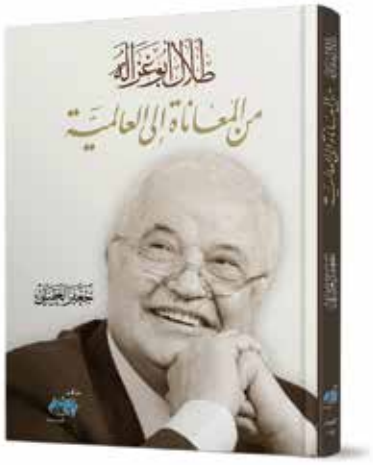

كتاب يبرز محطات وجوانب من السّيرة الذّاتيّة والعمليّة لشخصيّة فاعلة في المجتمع المحلي.. فضلا عن تعريف القارئ بالعديد من القضايا المحليّة والإقليميّة والعالميّة.

صادر عن مركز الرأي للدراسات
المؤلف: جعفر العقيلي

رجل من بلدي - سر المجد

كتاب يتناول قصة كفاح وعمل متواصل مكلل بالنجاح لرجل أعمال عبقريّ.. أسس مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، ويروي حكاية طفل فلسطيني لاجئ.. هُجّر قسرًا تحت وطأة الاحتلال.

المؤلف: ليلى الرفاعي

الصعود إلى القمة

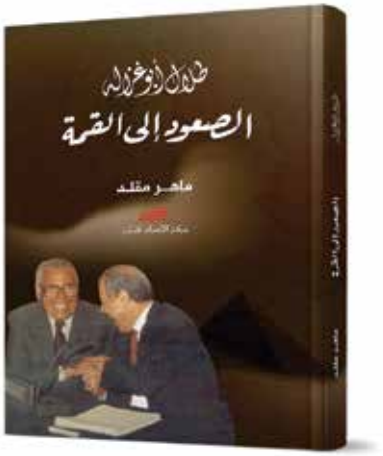

قصة لحياة «الدكتور طلال أبوغزاله» من اللجوء إلى أن وصل إلى العالمية.. وكيف اختار طريقا مختلفًا لمقاومة المحتل.. وهو التّسلّح بالعلم الذي رآه خير وسيلة للمقاومة.

ويقدّم الكتاب «أبوغزاله» صاحب نموذج وقدوة «في مختلف محطات حياته؛ حيث ركّز على انتمائه وولائه الحقيقي للأسرة والمجتمع وعرفانه لمن وقفوا بجانبه في أوقاته العصيبة».

ويقترب الكتاب من عالم «أبوغزاله» الخاص، ويبوح لنا ببعض أسرار منهجه في العمل والإدارة، وأسباب نجاحاته، ومنافساته لأكبر الشركات العالمية، بل التفوق عليها!

المؤلف: ماهر مقلد

قراءة عن طلال أبوغزاله

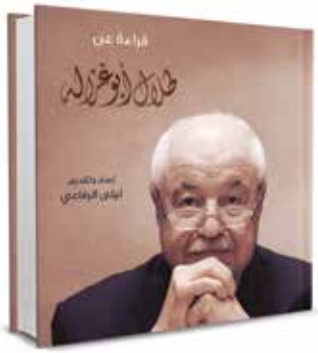

صفحات ليّنة تناولت قراءة لأبرز الأطروحات المختارة.. مسلطة الضوء على ناحية «المعلم طلال أبوغزاله» اللاجئ الفلسطيني المُهجّر إبان نكبة ١٩٤٨ والمولود في يافا عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى وصفات النّجاح العشرة، وأربع نصائح أخرى؛ لترفع من سوية الإنسان بداخلنا، وكيف قرر «أبوغزاله» أن يعيش سعيدًا حين كان مما قاله: «اعمل، وكن محبًا لعملك، فالرّاحة مضرّة بالصّحة، ولكي تنجح.. حدد رسالتك في الحياة، وتفاءل».

المؤلف: ليلى الرفاعي

شموع أضاءت فضاء الخليج

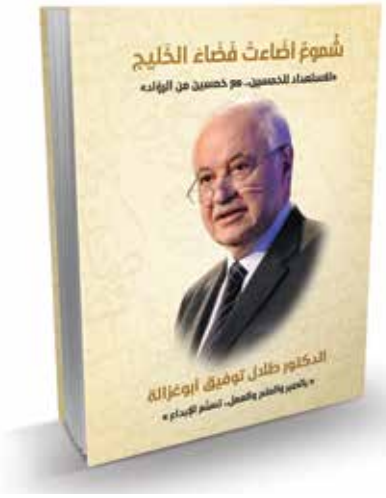

«بالصبر والعلم والعمل .. تسنّم الإبداع»
عندما نطالع ونطّلع على سير الناجحين في مجالات أعمالهم، وبخاصة أولئك العصاميون الذين بدأوا مشوار النجاح من نقطة الصفر يدهمنا سؤال: كيف يستطيع أمثال هؤلاء أن يحققوا نجاحات كبيرة في مسيرة حياتهم. وما المعطيات التي تحفّز على ذلك؟ هل هي المعاناة بشكل من الأشكال، أم الإرادة والتصميم، أم البيئة والظروف، أم الحظ، أم هي كل ذلك؟
رجال يخرجون من حومة الألم والمعاناة، وقسوة الحياة، سلاحهم في مواجهة الحياة هو العزيمة والصبر والإيمان والإرادة والنفس التواقة لتحقيق نجاحات تؤهّلهم ليكونوا أعلاماً في مجالات عملهم.
وعندما نتحدث عن هؤلاء، لا بدّ أن نجنح إلى اسم رجل حقق في زمن صعب أهلية بقائه، وتسيّده، وارتقائه إلى قمة هرم بناه بعرقه وصبره وصموده وإيمانه، وصلّب قاعدته، وتبوّأ سدّته؛ إنه رجل الأعمال الكبير الدكتور طلال أبو غزاله.

المؤلف: د. علي محمد النابودة وناهد بنت أنور التادفي

عامل المعرفة العالمي

كتاب عامل المعرفة العالمي هو محاولة متواضعة من الزملاء المقربين للدكتور طلال أبوغزاله لإلقاء الضوء على أبرز إنجازاته على مدى نصف قرن، باعتباره رجل أعمال قيادي مبتكر، لديه الفكر المؤثر على مستوى العالم.

تشكّل مسيرة الدكتور طلال أبوغزاله العملية أكبر مثال على العمل الجاد والتصميم، والخروج من رحم المعاناة إلى التميز، حيث انتقل من مكتب صغير في الكويت عام ١٩٧٢، إلى تأسيس مجموعة عالمية لتكون «طلال أبوغزاله العالمية» واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية التي تعمل في مختلف أنحاء العالم من خلال ما يزيد على ١٠٠ مكتب.

لذا فقد تم إعداد هذا الكتاب كتكريم بسيط على إنجازاته العظيمة، خاصة وأنه الملهم الأول لمن حوله من الزملاء والأصدقاء والشركاء، إضافة إلى أنه الملهم لكل من يعرفه.

كتب صادرة للمؤلف

البطانية تصبح جاكيت

يروي كتاب «البطانية تصبح جاكيت وقصص مختارة من حياة أنعم الله عليها بالمعاناة» قصة الرجل الملقب عرّاب المحاسبة «طلال أبوغزاله» وقد انطلق من اللجوء ليصبح أحد قادة أهم رجال الأعمال في العالم! وقد دفعه إحساسه بهول ما يواجهه أبناء جلدته من شعبه الفلسطيني، الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال.. إلى بناء إمبراطورية أعمال ذات حظوة في جميع أنحاء العالم.. فذاك الصبي الذي كان يرتدي سُترة صنعتها والدته من بطانية اللاجئين، استحال قامة عالمية يسخر جميع قدراته لخدمة العالم من حوله على الرغم من كلّ التّحديات.

صدر الكتاب مترجمًا إلى اللغات: العربية، الروسية، التركية، الصينية، المونتنغرية، الفرنسية.

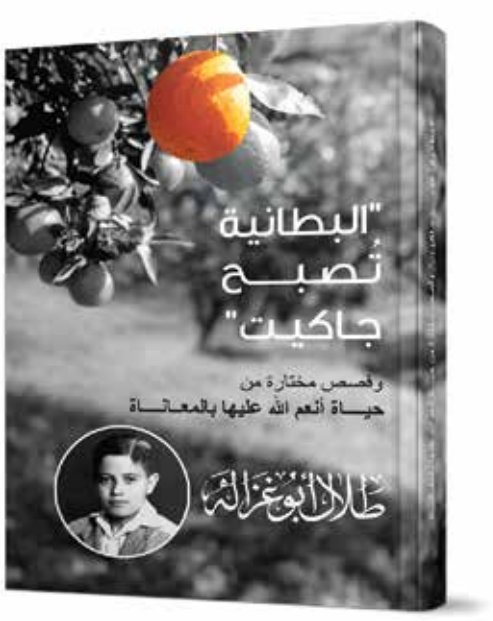

العالم المعرفي المتوقد

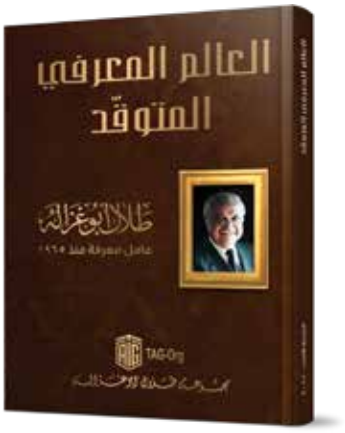

يقدم الكتاب رحلة واقعية إلى المستقبل.. تبيّن كيف ستغيّر التكنولوجيا مسار التّاريخ البشريّ في الثّورة الصّناعيّة الرّابعة.. مما سيؤدّي إلى طمس وضبابيّة الخط الفاصل بين البشر والتكنولوجيا.

صـــدر الكتـــاب مترجمًا إلى اللغـــة: العربيـــة، الفرنسية.

الصدى اللعين

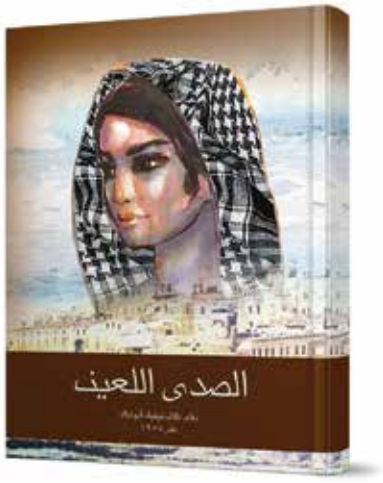

كتب «الدكتور طلال أبوغزاله» هذه القصة عام (١٩٥٨م) استجابة إلى مسابقة على مستوى طلبة الجامعات، وفاز بها.. وكان قد أعلن عنها (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة «مصر» آنذاك)، وفازت القصّة، بجائزة ٥٠٠ جنيه مصريّ، وكان مبلغًا كبيرًا بالنّسبة إلى لاجئ آنذاك ويعيش في الخمسينيات.

وقد صوّرت القصّة خيام البؤس التي «عشنا فيها»، كما يقول الكاتب، دون «أن يشع لنا بصيص أمل مهما كان ضئيلا في عودة فلسطين». فـ«كتبتُ من واقع الحال الذي عشته وعاشه أهل فلسطين»، على حدّ قوله.

كتيب أبوغزاله وحق العودة

هو كُتيب يُمثل تعريفًا مختصرًا بعائلة أبوغزاله، وبأصولها التي تعود إلى مدينة يافا الفلسطينية، وقصّة تهجير العائلة، وترك أملاكها هناك، التي من أهمها منزل العائلة والفندق التي تملكه، وهما اللذان استولت عليهما سلطات الاحتلال إبان النكبة.. إضافة إلى أرض كان قد وهبها الحاج توفيق إلى ابنه طلال.. ويشير الكتيب إلى وثيقة «حق العودة والتّعويض» كما نصّ عليها القانون الدّوليّ.. والذي يكفل «عدم سقوط الحق بالتّقادم أو مع مرور الزّمن».

المستقبل الرقمي الحتمي

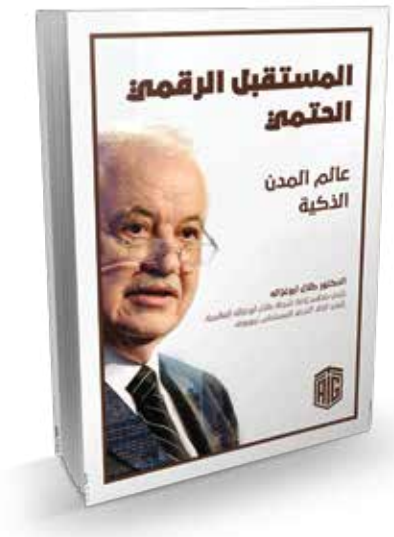

يناقش «الدكتور طلال أبوغزاله» التكنولوجيات التي يرى أنها ضرورية لنشوء مدن ذكيّة، والدّروس التي يمكن الاستفادة منها من مبادرات المُدن الذّكيّة التي باءت بالفشل، كما يقدّم مخططا لتطوير مدن ذكية مستقبليّة ومتكاملة، ويناقش مجموعة من العناصر المساندة.. مثل الحوكمة، ووعي المواطن بالتكنولوجيا، وما هو ضروري لبناء ناجح للمدن الذكية.

صدر الكتاب مترجمًا إلى اللغة العربية.

العالم إلى أين؟

سلسلة مقالات.. هي في الأصل حلقات (تلفزيونيّة) كان قد قدّمها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله قائد المعرفة، وصانع الفرق، وصاحب «الكلمة الأقرب إلى مَحبّة النّاس»؛ بلغة الخبرة والحكمة، ضمن برنامجه «العالم إلى أين؟» عبر قناة RT العربيّة.. الذي بُثّ في عام الأزمات (٢٠٢٠).. وقد تنوعت المقالات، وتشعّبت؛ متلمسة «المشكلات الاجتماعية» المُعاصرة، وفق «منهجٍ واقعيٍّ»، حرص الدكتور طلال خلاله على تقديم «الحلّ» إلى جانب «تشريح المُشكلة»، وممّا تحدث عنه «سُبُل مواجهة الأزمات، وتحويلها إلى فرص»، وضرورة الاهتمام «بالتّعلّم الرّقميّ، وتقنية المعلومات، والذّكاء التّقنيّ AI «وما تخفيه «كواليس التّجارة العالميّة، وأسواق النّفط» وما تجرّه «الانتخابات الأمريكيّة، من مؤثرات» وحديث مهم عن الأزمات العربيّة، مثل «الأزمة اللبنانية: بما لها، وما عليها»، وتفصيل لأسباب الصّراع بين العُملاقين الأمريكيّ والصّينيّ: على مختلف الأصعدة»، وعرض لتأسيس «صندوق النّقد الدّوليّ» وحديث عن سبب تأسيسه، وإجابة عن سؤال «من المستفيد من وجوده؟» وغير ذلك.. من المواضيع المتشابكة.. بما يربطها من سياسات ومصالح واجتهادات.. وقد اجتمعت كلّها تحت عنوان الكتاب «العالم إلى أين؟»؛ كي ترسم «خطة طريق» للعالم: دوله وناسه وتفرّعاته كلّها، مستنهضة فكر القارئ، وهِمّة السّامع؛ كي يخطّط.. قبل أن يُعدّ العُدّة لأيّ عَمَل.

المعاجم والإصدارات المهنية

معجم أبوغزاله للملكية الفكرية

يشكل هذا المعجم مرجعًا لا غنى عنه للكثير من المهتمين في أمور الملكية الفكرية. وهو الأول من نوعه إذ نجح في سد جزء من الثغرة الكبيرة التي يعاني منها العالم العربي في المراجع والأبحاث والمعاجم المختصة بحقوق الملكية الفكرية. وهو حافز ومشجع لجميع المهتمين كي يقبلوا على التأليف والكتابة والإبداع.

لقد جمع المعجم آلاف الكلمات والمصطلحات والمسميات في مرجع واحد. كما يتضمن قائمة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي أبرمت بإشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالإضافة إلى مصطلحات تقنية المعلومات والاتصالات الأساسية لنظام التجارة الدولي والتجارة الإلكترونية.

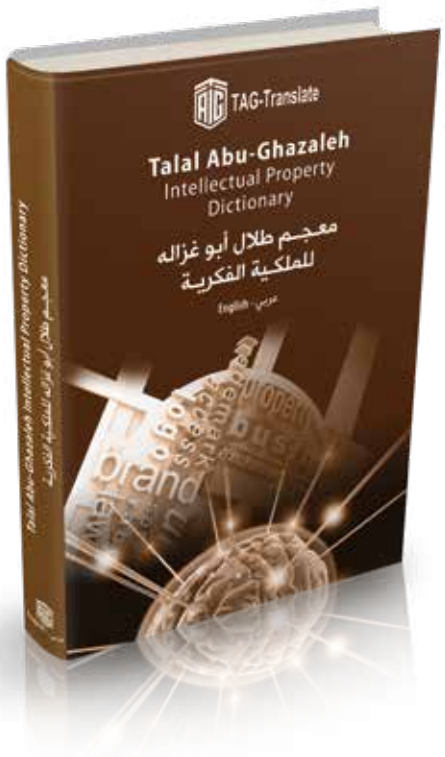

كتاب الاستشارات الإدارية – دليل المهنة

تكون الكتاب من ثمان وثلاثين فصلاً موزعين على خمسة أقسام، وسبعة ملاحق ويسهم الكتاب في مساعدة كافة الباحثين والأساتذة والمتخصصين في تطوير رؤيتهم وأفكارهم وأعمالهم وتعتبر هذه الفصول والملاحق مرجعاً أساسياً ومتكاملاً باللغة العربية لكل مستشار.

معجم طلال أبوغزاله للمتلازمات اللفظية

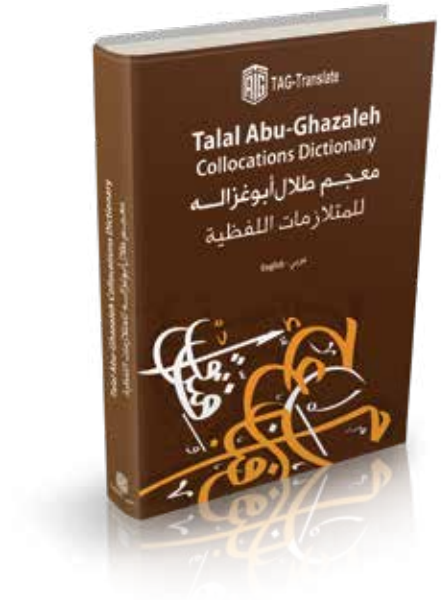

المتلازمات هي مزيج من الكلمات التي تعطي معنى دقيقًا للغاية، تسهم هذه المتلازمات في الكشف عن أصالة اللغة العربية وجمالها ودقتها، وتجديد القدرات التعبيرية للناطقين باللغة العربية، بالإضافة إلى أن تعلم المتلازمات يُحَسِّنْ من الكَفاءة اللُغوية.

معجم طلال أبوغزاله لبراءات الاختراع

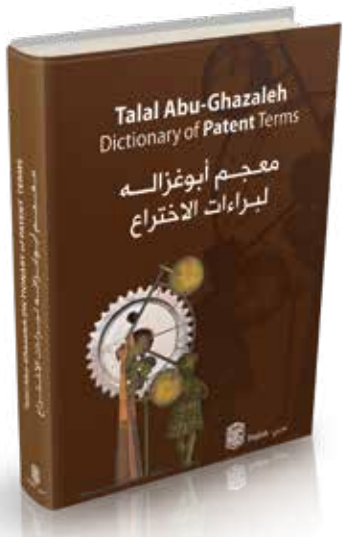

» المصطلحات والمحاور الأساسية في مكونات الملكية الفكرية.
» يضم نحو عشرين ألف كلمة ومصطلح
» يلبي حاجات رجال المال والأعمال والمبدعين والمخترعين ورجال القانون والمهتمين بشؤون الملكية الفكرية وأساتذة وطلبة الجامعات.

معجم طلال أبوغزاله القانوني

» مصطلحات قانونية منتقاة تلبي حاجات القضاة والمحامين واساتذة الجامعات وطلبة الحقوق
» المصطلحات المستخدمة مرجعا لكل باحث وطالب علم
» حاجات رجال المال والاعمال والشركات والعاملين في قطاعات الاقتصاد
» يغطي محاور لغرض ابراز اللسان القانوني العالمي الجديد

كتاب «دليل منظمة خبراء التراخيص الدولية لأفضل ممارسات التراخيص»

صمم الكتاب ليمنح المتخصصون في مجال التراخيص، معلومات حديثة عن التغييرات والفرص المستقبلية في هذا المجال الحيوي، يضم الكتاب مجموعة المقالات التي تغطي قضايا وإجراءات الترخيص في أوروبا، الشرق الأوسط، أستراليا، آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى قضايا عقود التراخيص، إجراءات البراءات، وتراخيص الإنترنت.

معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

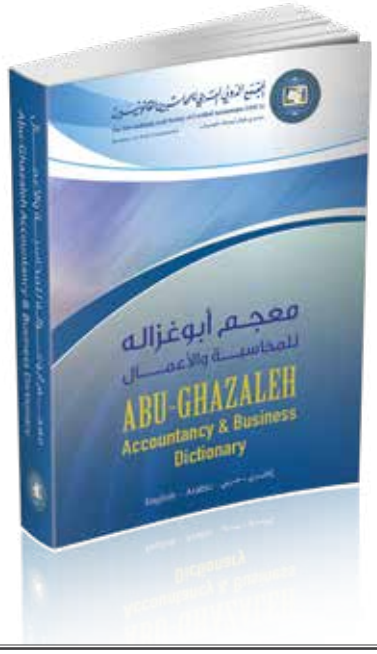

- يحتوي المعجم على ما يقارب إثني عشر ألف مصطلحًا
- شمولية تلبي حاجات المهنيين من المحاسبين ومدققي الحسابات والمصارف ورجال الأعمال والشركات وسائر العاملين في ميادين الاقتصاد والمحاسبة والأعمال.
- مرجعًا أساسيًا وتغطية للمصطلحات الفنية في زمن العولمة الذي تتسارع فيه التطورات على مختلف الأصعدة العلمية والمعرفية والتقنية.
- تصميم يسهل الوصول للمصطلحات المطلوبة بشكل سهل وسريع.

معجم طلال أبوغزاله لتقنية المعلومات والاتصالات

بلغت عدد المصطلحات التي يتضمنها المعجم (٦٥٠٠) مصطلح واعتمد منهج الصياغة والإعداد على اعتماد:

- الربط بين المصطلح الرئيسي وتفرعات المصطلح.
- الربط بين المصطلح الرئيسي ومرادفات المصطلح من ناحية المضمون أو المفهوم.
- ترجمه المفاهيم والابتعاد عن الترجمة الحرفية للمصطلح.
- تعريف المصطلح ضماناً للدقة والامانه العلمية مع توفير التفسير والشرح إذا لزم الأمر.
- استدراك مصطلحات تم إغفالها سابقاً واستثناء مصطلحات عامه تنسب للغة الأم.
- مراعاة الاتساق الداخلي من حيث الشكل والمضمون. الاتساق من حيث الترتيب الفبائي، الأبجدي والترتيب الفرعي.
- ربط المصطلح الغربي بما يوازيه في المفهوم العربي إذا وجد. واعتماد الشرح والتفسير للمصطلح الغربي في حال عدم وجود مفهوم عربي مقابل له في المضمون.
- التركيز على المصطلحات الانجليزية وعدم إدراج مصطلحات من لغات أخرى إلا للضرورة العلمية.

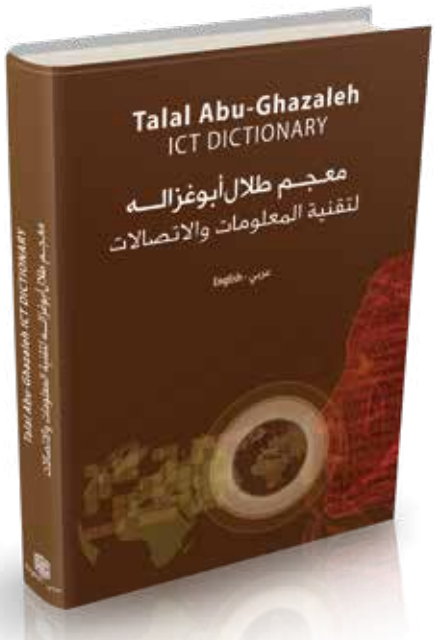

لكلٍّ منّا في الحياة بصمة..

فاحرصوا أن تضعوا بصماتكم في موقعها الصحيح،

وكونوا على يقين أن للعلم بصمة تلمع كبريق نجم شاهق،

يستهدي به طلّاب المعرفة جيلاً بعد جيل، يُحيِي العقول، ويُنهِض

البشرية، ويرتقي بها...

بخلاف الجهل تماماً الذي يستدرج البصمة، لقبضة سكين، أو يصادرها

زنادُ سلاحِ طائش، أو ينقشها فوق لغمٍ غادرٍ، يدمّر المجتمع، ويقلق

البشرية، ويساهم في تقهقرها، ويعجّل في فنائها دون أي تقدير

للعواقب.

طلال أبو غزاله

E-BOOK

9 789957 559793

9 789957 559786